





عولمة القتل

عولمة القتل

الحضارة الأميركية الجديدة

أ.د.عبد علي كاظم المعموري



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2012

عولمة القتل
الحضارة الأميركية الجديدة

عولمة القتل

الحضارة الأميركية الجديدة

الأستاذ الدكتور
عبد علي كاظم المعموري



www.hrcsiraq.com | hrcss2006@yahoo.com

• اسـم الكتـاب: عولمة القتل ـ الحضارة الأميركية الجديدة
• تـأليـــف: الأستاذ الدكتور عبد علي كاظم المعموري
• الطبعـة الأولى: تشرين الأول (أكتوبر) 2012
• تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس
• رقم الإيداع الدولي: ISBN 978 - 614 - 426 - 108 - 8

• الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
المقر العام: بغداد: عرصات الهندية ـ مجاور مطعم الريف الإيطالي ـ هاتف: 10234002 78 964+
بيروت: طريق المطار ـ قرب المكتب الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3 ـ هاتف: 844384 76 961+
E-mail: hcrss2006@yahoo.com Website: http://www.hcrsiraq.com/om/

• التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع
هاتف: 541211 1 961+ بيروت ـ لبنان

الإهداء

إلى ..

دماء الإنسانية

التي روت الأرض

بهمجية الأميركيين

ومرتزقتهم

مقدمة المركز

شكلت موضوعة خصخصة الحرب التي جاء بها فريق الإدارة الأميركية من المنتمين إلى تيار المسيحية المتصهينة (المحافظون الجدد)، وارتكازها على المرتزقة، لتفتح فصلاً جديداً، في مجالات عدة بدأ من العقائد العسكرية وانتهاءً بمتغير الأرباح والتكاليف المعتمدة في الحساب الاقتصادي الصرف، مروراً بالاثار التي تركتها هذه الظاهرة سواء على الأمن الإنساني أم الأمن القومي، ناهيك عن ما اكتنف سلوكيات هؤلاء المرتزقة من جرائم تعد قتـلاً ممنهجاً وبدم بارد.

إن سعت التهتك القانوني الذي تركته ظاهرة الاستعانة الأميركية بشركات المرتزقة والتي يطلق عليها تأدباً (الشركات الأمنية الخاصة)، واسعة جداً، إذ فشلت الدول والمنظمات الدولية والمحاكم من تجريم هذه الشركات، نظراً لغياب الإتفاق على توصيف دقيق لطبيعة أعمالها ومسؤولياتها وحدود عملها.

وفي العراق حضيت هذه الشركات بفرصتها الكبرى، حتى عدت الحرب بأنها حرب الشركات الخاصة، إذ لم يكن بمقدور الولايات المتحدة الدخول في حربيين (العراق ـ افغانستان) في آن واحد، على

الرغم من أن قدرات البلدين ضعيفة جداً، ولا يمكن مقارنتها، بالأمكانات الأميركية، لذلك استعانت بالشركات الأمنية الخاصة (المرتزقة)، في محاولتها السيطرة على الأوضاع في كلا البلدين، بل الانكى من ذلك فقد عهدت لهما بمهام قتالية صرف، فقد شاركت هذه الشركات بقوة في معركتي النجف والفلوجة.

وهذا الفعل غير موصوف أو توجد دلالة عليه في اتفاقيات الأمم المتحدة وقراراتها النافذة، وهو ما أعطى الولايات المتحدة فرصة الإفادة من أمكانات هذه الشركات، بل لا نغالي أن هذه الشركات، ما عادت تقبل بحدود وروابط وكوابح، فهي ذاهبة باتجاه التماثل مع الشركات متعددة الجنسيات، واقتفاء أثرها، فالشركات الأمنية الخاصة، خرجت من بوتقة التدريب وتوفير الحماية إلى صناعة الحماية عبر الانتاج الصناعي للعربات المدرعة، والاستثمار في حقول النفط والنقل، وامتلاك الطائرات الحربية وغيرها، وبهذا فهي تعد جيوش أنيقة ورشيقة.

إن الهوس الأميركي بالعولمة، هو الدفع باتجاه التخلي عما هو وطني لصالح، كل ما هو خارجي (غير وطني)، وهو عبور مشرعن على السيادة ـ على الرغم من النقوصية فيها ـ لصالح الاندماج العالمي، ولكن من قاعدة الضعف والتابعية للبلدان النامية والفقيرة.

لذلك اضحت الشركات الخاصة والمرتزقة، معيناً اساسياً، لجيوش الدول الكبرى، ولتدخلاتها في أيًّ بلد، من خلال امداد وتدريب والمشاركة في أعمال التمرد ضد أيًّ دولة، وهو ما يرفع الحرج عن الولايات المتحدة وحلفائها واجهزتهما الاستخبارية. وبالتالي يدفع فرصة المساءلة لهذه الدول. عما ترتكب من أفعال منافية للقانون الدولي، ونمط العلاقات الدولية.

إن التجربة في المنطقة العربية من العراق إلى ليبيا مروراً بسوريا والخليج، يفتح ملف الشركات الأمنية الخاصة على استقامته بحيث يتناول ابتداءً الدور والأفعال والجرائم التي ارتكبتها والدور الذي تؤديه الأن في ظل الإنسحاب الأميركي من العراق، كما أن هذه الشركات أدت دوراً مزدوجاً في ليبيا، فقد شاركت فعلياً في القتال إلى جانب النظام وضده، فيما تؤدي دوراً كبيراً، في الأزمة السورية بدءً من تدريب المسلحين والانتحاريين إلى تأمين امدادات السلاح إلى تأمين المعلومات ومراكز النازحين.

في حين تغتني التجربة الخليجية من معين مختلف، إذ ذهبت الامارات إلى تأسيس شركات خاصة بها، مستفيدة من قدرات شركة بلاك ووتر، ومرتزقة كولومبيا، بينما استعانت قطر والبحرين والامارات بالشركات الخاصة الاسرائيلية، وعهدت السعودية إلى بلاك ووتر، باسناد دورها في سوريا.

أن موجة التحول العسكري صوب الشركات من شأنه أن يساهم بتقويض السلم الأهلي للعديد من الدول التي تقف موقفاً معادياً للولايات المتحدة، ومقوضاً للامن والسلم العالمي، إذ بات من الممكن الاستعانة بالشركات وعبر تمويل التعاقد معها، على تقويض أيَّ نظام في البلدان النامية، وهو ما يضع العالم إزاء المزيد من الفوضى نتيجة التحول نحو خصخصة الحرب مثلما فعل التحول من العام إلى الخاص بالشعوب النامية.

ادارة المركز

المقدمة

ترسخت الثقافة الأميركية التي هي نسخة من ثقافة البيض الأنجلو سكسون البروتستانت، الزنابير (WASPS)، والذين هم في الأصل رعاع متسيبون حاقدون على كل حضارات عصرهم، يحتكمون على عقيدة عنجهية (الجلاد المقدس)، ومسخ الآخر وعبادة الذات وتقديس الجريمة، واحتلال الأرض والإبادة الجسدية، هذه تغذت من معين ثقافة تجري تنشئته الأجيال الأميركية عليها جيل بعد جيل، حتى باتوا يرضعونها قبل حليب أمهاتهم.

وفكرة القتل والإبادة بكل أنواعها من الجسدية إلى الثقافية، عنواناً لثقافة العلو الأوربي ـ الأميركي المتمحورة حول دونية الشعوب الأخرى، لذلك ذهبوا إلى الافتتان بأساليب قتل وتدمير الشعوب والمجتمعات التي تقع تحت سطوتهم، حتى بات احتلال الأرض والسادية في القتل ليست هي كل شيء، بل الهدف أحداث (المحرقة الأخيرة للوجود) ـ سحق الثقافة والتاريخ والتراث ـ لأيِّ شعب تقع سطوتهم عليه.

والمَرتزقة شكل من أشكال المجرمين الذين ساندوا تاريخياً

عمليات الإبادة البشرية في مواقع عديدة من الأرض، والاستعانة بهم في الحروب الحديثة، يعد امتداداً لسلسلة الاستخدام الهمجي الممنهج للقوة، وأسلوب منظم يستهدف التهرب من المسؤولية القانونية والمواثيق الدولية، والافلات من الملاحقة للجيوش النظامية.

لذلك شكل الظهور المكثف للشركات الأمنية في الحروب الحديثة، ومساهمتها كمسند أساس للقوات المحتلة لبلدان مستقلة وأعضاء في المنظمة الدولية، وتم استجلاب أغلب المرتزقة (Mercenaries) الذين تلاحقهم قوانين بلدانهم، على خلفية ارتكابهم لجرائم كبرى تصل بعضها إلى جرائم ضد الإنسانية، هؤلاء استجمعتهم الولايات المتحدة الأميركية عبر شركاتها، ومن خلال قوانين تسمح لهم بذلك، وهذا لم يعد جديداً على سلوك الولايات المتحدة الأميركية، مع علمها في طبيعة القوانين الدولية التي تقف موقفاً معارضاً لكل ما يرتبط بالارتزاق وما يتعلق به.

وبمجيء التيار المسيحي المتصهين أو المحافظين الجدد، توافرت فرص واسعة لتطور هذه الشركات وانتشارها وانتعاشها، وبالتالي حصولها على أرباح جُد كبيرة، بفضل ما إتاحته الإدارة الأميركية في ظل إدارة عائلة بوش، التي بدأت متدخلة بقوة في الشأن العالمي بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي السابق، وما ترتب على ذلك من تفرد على الساحة العالمية، وصعود الفرصة السانحة لتحقيق الحلم والقرن الأميركي المزعوم.

لقد جاء ثلاثي الدموية الحديثة في الإدارة الأميركية (ديك تشيني ـ رونالد رامسفيلد ـ ولفويتز)، حاملاً مشروع خصخصة الحرب، من أجل أنَّ يعطي المرونة الكافية لتدخل أميركا في أكثر من مكان في

العالم، وهذا ما دعا رامسفيلد وزير دفاع (بوش الابن)، إلى بيان قدرة أميركا على الدخول بحروب متوسطة وكبيرة في أنَّ واحد.

لهذا نلحظ الاهتمام الأميركي الكبير بالشركات الأمنية الخاصة (المرتزقة)، إلى الحد الذي جعلت حمايتها من الملاحقة القانونية سواء الدولية منها أو القوانين المحلية للدول، موضوعة ذات أهمية كبرى لها، جعلتها شرطاً في الترتيبات ما بينها وما بين الدول التي وقعت عليها سطوة الاحتلال الأميركي وتدخله في شؤونها، ناهيك عما ترتب على سلوك هذه الشركات على خلفية تغذية إيديولوجية ـ دينية، أريد منها أنَّ تكون سنداً في حروب ذات نزعة شوفينية أو دينية ذات بعد ثأري، انسجاماً مع واقع الخطاب السياسي المؤدلج ضد البلدان التي استهدفتها استراتيجية أميركا وتطلعها الكوني لما بعد الحرب الباردة.

وهذا يعد أمراً واقعاً على الأرض في حالة كوسوفو والعراق وأفغانستان وغيرها من مناطق العالم، وفي جميعها جرى استهداف مكون ديني محدد وهم المسلمين أينما كانوا، وهو تجسيد لأطروحات الفكر السياسي الذي جاء بعد 11 سبتمبر عام 2000، وما تضمنه خطاب بوش الأبن عشية تلكم الأحداث وإفصاحه علانية عن مضمون وطبيعة الحرب القادمة، على أنَّ تكون حرب صليبية على الإسلام، والتي عدت لاحقاً مجرد (زلة لسان)، إلا أنَّ طبيعة الأحداث التي تلاحقت كشفت عن مصداقية مضمون خطاب بوش الابن، وتعبيراً دقيقاً عنه.

هذا المؤلف لا يعد بديلاً عما دبجته أقلام الكتاب في ما يخص الشركات الأمنية وسلوكياتها في العراق على أكثر تحديد، ولكننا أردناه أنَّ يسلط ضوء كشاف على جوانب أخرى، نعتقد أنَّ المؤلفات الأخرى

لم توليها الاهتمام، تبعاً لمنهج البحث والتأليف المعتمد، فقد أولينا موضوعة الجوانب الاقتصادية مساحتها المفترضة في هذا المؤلف، بجانب الكشف عن المسوغات الحقيقية للاعتماد على الشركات الأمنية (المرتزقة)، ومن بينها خفض وتدنية تكاليف الحرب، في ظل تراجع القدرات على تمويلها المنفلت، كذلك التفلت من المسؤولية القانونية الدولية أو المحلية، وأخيراً عدم تأجيج الرأي العام المحلي والعالمي إزاء الجرائم ذات البعد الإنساني، أو الخسائر التي قد تلحق بالقوات الأميركية وحلف الناتو من جراء العمليات العسكرية، وما يترتب على ذلك من مقاومة يكون بمقدورها إحراج الدول الأكبر عسكرياً في العالم.

لكل ما سبق فأن القيادة العسكرية وارتباطها بجماعات الضغط، وأبرزها الشركات على اختلاف تخصصها ونشاطها، كانت منساقة لتوفير مساحة لنشاط هذه الشركات، بل ودعمها، وغدت بفضل ذلك ظهيراً أساسياً للقوات الأميركية، بل لا نغالي أبداً إذا قلنا، أنَّ المهمات التي كلفت بها الشركات الأمنية في العراق مثلاً، قد رفعت الحرج العسكري والقانوني عن القوات المحتلة.

نأمل بصدق أنَّ يتيح للقارئ الكريم أنَّ يستزيد من معين المعلومات والتحليل في إضاءة لوحة التوحش الأميركي ـ الإسرائيلي، من أجل تحقيق مشروعهما المشترك في المنطقة.

المؤلف

الجزء الأول

الخلفية التاريخية للارتزاق والمرتزقة

يشير التحقيب التاريخي لظهور حالة الارتزاق والمرتزقة إلى سنين غابرة في عمر البشرية، فقد سجلته الوثائق التاريخية في حضارة وادي الرافدين، إلى أنَّ أول استخدام له وتحديداً الجذر التاريخي للمرتزقة، يرجع إلى جيش الملك شولقي (ملك أور) عام 2094 ـ 2047 قبل الميلاد.

كما جاء في التاريخ المكتوب من الحضارة المصرية، من أنَّ سنة 1288 ق. م هي تاريخ لظهور المرتزقة، حينما أستخدمهم رمسيس الثاني في معركة (قادش) ضد الحيثيين، وكان أداءهم العالي محط رضا فراعنة مصر، وهو ما وضع لهم أساس في الاستمرار، وهو ما دفع الفراعنة لاحقاً، إلى التمادي في استجلاب المرتزقة حتى من بلاد الإغريق وما حولها، للمساهمة في القتال إلى جانب جيوشهم، وكرر رمسيس الثالث استخدام المرتزقة الإغريق في معاركه ضد الفلسطينيين عام 1174ق. م.

هذه الحالة قد استحسنتها ملوك آخرين ونقلوها عن المصريين،

وأول من اعتمدها الملك الفارسي (كورش الأصغر)، عندما استجلب (10000) مرتزق من بلاد الإغريق، للاستعانة بهم من أجل إقصاء أخيه الملك (أرتحششتا الثاني) في عام 401 قبل الميلاد، وقد تسارع هؤلاء المرتزقة لتلبية طلب الملك الفارسي يقودهم (زينفون) تلميذ سقراط، سعياً وراء الحصول على الذهب الذي كان هدفهم الأسمى من خوض الحرب وارتكاب أيٍّ نوع من الجرائم.

وأصبح استقدام المرتزقة والاستعانة بهم شيئاً اعتيادياً، بحيث باتت الجيوش النظامية للدول آنذاك تعتمد بشكل كبير على المرتزقة، ففي معركة (جوجاميلا) عام 331 قبل الميلاد، والتي نشبت بين الفرس بقيادة الملك دارا ـ جرت على ضفاف نهر العاصي في سورية ـ والرومان بقيادة الإسكندر الأكبر، جرى اعتماد كلا الجانبين على إلحاق الهزيمة بالأخر من خلال الأعداد الكبيرة للمرتزقة، ولكل منهما مسوغات الاستعانة الكبيرة بالمرتزقة، وعلى وفق الآتي:

1 ـ أراد الملك الفارسي الاستعانة بالمرتزقة للتعويض عن نقص الجيش وعن انخفاض قدرات الجيش نتيجة المعارك الطويلة والمتعددة التي خاضها الجيش الفارسي.

2 ـ في حين أراد الإسكندر الأكبر من المرتزقة زيادة اعداد جيشه، كيما يتناسب مع طموحاته التوسعية، ورغبته في بناء إمبراطورية مترامية الحدود ما بين الغرب والشرق، وهو محدد أساس آنذاك، والى الآن يؤخذ فيه، فالجيوش الكبيرة التي تجهز تجهيزاً جيداً، تكون محط خشية الدول الأخرى المنافسة، وتعضد استراتيجية الدولة عندما تكون حاملة لأهداف خلف حدودها.

وفي عالمنا المعاصر هناك ظاهرات لها امتدادها التاريخي، وكأن الماضي نجده مجسداً في الحاضر، وكذا الحال للمستقبل أيضاً، فقد استغل الرومان العاطلين عن العمل من خلال تأجير جهدهم وتوظيفه في القتال للراغبين منهم، وهو ذات الأمر الذي تسلكه الشركات الأمنية الخاصة في استغلال العاطلين عن العمل بخاصة في الأطراف (الدول النامية الفقيرة)، لغرض استغلالهم في تحقيق أهدافها من ناحية، وللاستفادة من انخفاض أجورهم من ناحية أخرى.

وقد سن الرومان (وهم المولعون بشدة في التنظيم) وسن القوانين، فقد اشترطوا الحصول على الجنسية الرومانية لغير مواطنيها، أيَّ من الشعوب الأخرى (قانون الشعوب)، إنٍّ يرتدوا بزة الجيش الروماني ويقاتلوا فيه جنباً إلى جنب مع الرومان الاصليين، لكي تكون مكافأتهم هو منح الجنسية الرومانية، وليصبحوا شأنَّهم شأنٍّ المواطنين الأصليين، وهذا الأمر قدم خدمة كبيرة لمشروعهم الامبراطوري، وتمكينهم من دحر أعداءهم ومد حدود إمبراطورتيهم.

هذا الأسلوب الروماني تعتمده الولايات المتحدة الأميركية مع المرتزقة منذ عام 1993 والى الآن، على خلفية إعطاء مساحة متزايدة للمرتزقة في الجيش الأميركي تلبية لرغبة التطلع نحو الهيمنة العالمية، وتوسيع حدود التأثير الأميركي وإخضاع المجتمعات لأرادتها.

ومثلما عمل الرومان فأنَّ القرطاجيين اعتمدوا الأسلوب وسلكوا الدرب ذاته، فقد تم جلب أعداد كبيرة من المرتزقة ومن أعراق وأجناس شتى من الفينيقيين والأسبان ومواطني شمال أفريقيا، وبذلك أصبح عندهم جيش خليط من أجناس متعددة لا تجمعه إلا مسألة المصالح والانتفاع، والحصول على مغانم الخدمة الارتزاقية، وقد ترتب على ذلك

خسارة جيش قرطاجة لمعارك عدة، بسبب من التنافر ما بين مجموعات بشرية مختلفة، كما أنَّ الخسائر لم تترك أثراً واضحاً على هؤلاء المرتزقة، كونهم لا يحملون شعوراً وطنياً تجاه قرطاجة.

بل أنَّ هؤلاء المرتزقة أضحوا محط عداء مع مواطني قرطاجة وقوة تجاههم وانعكس ذلك على خلق شرخ في النسيج الاجتماعي، بجانب أنَّ وجودهم يحمل معه كلفة اقتصادية وعبء على اقتصاد قرطاجة، ناهيك عن العبء النفسي والاجتماعي والسياسي المتولد من وجودهم كطبقة مهيمنة في المجتمع.

بيد أنَّ الدولة البيزنطية نحت المنحى ذاته في تقليد الدول الأخرى في اعتمادها على المرتزقة، فقد أصبح الجيش البيزنطي في أكثريته جيشاً من المرتزقة، ومن أمم عدة وأجناس شتى، إلى درجة أنَّ الجيش الذي قاده بليزاريوس لقتال الوندال سنة 532 م، كان جيشاً مكون في غالبيته من أمم عدة.

وتصاعد اعتماد البيزنطيين على المرتزقة إلى درجة صارت فيها الفيالق الرئيسة في جيش إمبراطورهم (جوستينان) من البربر، بما في ذلك الفيلقان المكلفان بحماية الإمبراطور نفسه. وحتى بعد أن وضعت الحروب أوزارها وعم السلم أوروبا سنوات طويلة، لم تعانِ وظيفة الارتزاق الكساد والضعف، ولم يعد المرتزقة عاطلون عن العمل أو متسكعون في شوارع الاقطاعات والمدن الأوربية، يعان المرتزقة من البطالة، إذ سرعان ما استأجرهم بعض القادة والساسة وشكلوا منهم جيوشاً، جرى توظيفها للسلب والنهب وكقطاع طرق والإغارة على القرى والقصبات وبث الرعب في نفوس الناس، وكان في مقدمة هؤلاء الساسة (جيسكار)، أحد أفراد أسرة البارون، الذي قاد جيشاً

كبيراً بنفسه من المرتزقة، لترويع الناس وابتزازهم وقرض الأتاوات.

وعلى وقع اتساع قدرات وإمكاناته (جيش جيسكار)، كجيش (مرتزقة) له سطوته ووجوده ومكانته، وكرقم مهم في معادلة القوة الأوربية، بحيث وصل الأمر إلى أنَّ يطلب البابا غريغوري الرابع سنة 1059، بأنَّ يكون قائد جيش المرتزقة ملكاً على ايطاليا. هذا التصرف من الكنيسة فتح شهية المتطلعين إلى الحكم، فقام (وليام الفاتح) بتشكيل جيشاً كاملاً من المرتزقة ينتمون في جلهم إلى الفرنسيين والايطاليين والنورمانديين وغيرهم، كان الهدف منه غزو انكلترا وإخضاعها.

هذه الطبقة التي تشكلت وتمت رعايتها من قبل الساسة والكنيسة والإقطاعيين، أضحت قوة لا يمكن تجاوزها، ومتغيراً مهماً في حركة المجتمعات الأوربية، وكان لابد من إقصاء هذه الطبقة أو التخلص منها، ولما كانت الكنيسة هي من أكبر الإقطاعيات في العالم، ولها من الإمكانات الكبيرة كقوة أولى في أوربا تجمع ما بين ما هو ديني ودنيوي، بحيث أهلها ذلك إلى التنظير إلى حكومة عالمية بقيادة الكنيسة، وهو أول التوجهات نحو العولمة كجذرية تاريخية اقتفت الولايات المتحدة الأمريكية الأثر إزاءها في بناء عولمة كونية بقيادتها.

فاستدلت الكنيسة والملوك الأوربيين إلى طريقة مهمة تتحقق منها أهدافهم، وهي:

1 ـ أضعاف طبقة المرتزقة وتوجيه قدراتهم ومشكلاتهم خارج أوربا.

2 ـ تحقيق هدف الكنيسة في التوسع وبسط النفوذ.

3 ـ أرضاء الذاتانية الكنسية الأوربية في رعاية الكنيسة لمصالح الدين

المسيحي، من خلال التوجه نحو المقدسات المسيحية خارج أوربا.

فكان للكنيسة ما أرادت، إذ تبنت الدعوة إلى تحرير بيت المقدس ومهد السيد المسيح (عليه السلام)، من العرب والمسلمين، ودعمت ذلك بشكل غير محدود، فتمويل جميع الحملات تم من خلال مالية الكنيسة بمساندة بعض الملوك، حتى أنَّ البعض من الملوك عد المشاركة فيها تقرباً وتكليفاً كنسياً لنصرة الدين المسيحي، وعلى وقع كل تلكم التحضيرات شنت الحرب الصليبية الأولى والثانية، بأموال الكنيسة وبدم المرتزقة، وهذا هو أوسع استخدام للمرتزقة خارج بلدانهم، والذي نجد له مقاربة في حالتنا المعاصرة.

هؤلاء المرتزقة الذين تم تجنيدهم لم يكونوا مقاتلين إزاء قضية دينية محضة مطلقاً، على الرغم من حملة التزييف والتسطيح الفكري الذي قدمته الكنيسة كدفوع أرادتها مسوغات أغوائية لدفع الجميع نحو الشرق، بل أنَّ المرتزقة ظلوا أمينين على أهدافهم الأساسية، إلا وهي الغنائم والسلب والنهب والحصول على الأموال التي وعدت بها الكنيسة، وعندما فشلت الحملات الصليبية، عاد المرتزقة مرة أخرى ليشكلوا هاجساً جديداً للحياة السياسية في أوربا.

ومع حدوث التململ الشعبي في هذه المجتمعات جرى استعمال المرتزقة من قبل الحكام لقمع التمردات والحركات الشعبية، وهكذا تم قمع المعارضة للسلطتين الدنيوية (الحكام والملوك) والسلطة الدينية (الكنيسة) وهذا الحال يسر الأمر لأن يفتح فصل جديد في تاريخ أوربا، وبداية تفكك الكنيسة والتمذهب المسيحي.

لقد أنعش التفلت من سلطة الكنيسة الكاثوليكية والتموضع الجديد نحو مذاهب مسيحية أخرى، تتسم بخفوت السلطة المركزية لرجال الدين، وتجاوز الكثير من تحديدات المذهب الكاثوليكي إلى مذاهب أكثر فسحة في حريتها وتحديدها، إلى نشوء حالة تعارض وتقاطع وتكفير ما بين المذاهب، وهو ما دفع الحال إلى التصادم وقيام حروب طويلة، كانت مادة هذه الحرب هم المرتزقة الذين أضحى وجودهم طبيعياً ولازماً لردع الآخرين.

ولذلك فقد جرى الاستعانة بهم من كل أطراف النزاع من أجل الحفاظ على وجوده وتحقيق الغلبة على الآخرين، وباتت سويسرا هي منجم المرتزقة وبديلاً عن مدن الإغريق التي كانت المجهز الأساس لهم في العهود القديمة، حتى أنَّ هؤلاء المرتزقة السويسريين المعروفين بكفاءتهم القتالية وجبروتهم عرفوا (**بقاهري الملوك**) لدورهم في إسقاط ملوك الدول الأوربية في النزاعات القائمة.

وامتد هذا الحال إلى جميع الدول الأوربية لتصبح مجهز للمرتزقة، تعنى بهم وتمولهم بسخاء لإدارة الحروب الإقليمية والأهلية، وأضحى الارتزاق والمرتزقة علامة مميزة في تاريخ أوربا من هولندا وألمانيا وانكلترا مروراً بالدول الأخرى إلى ايطاليا.

لقد ذهب لويس الحادي عشر ملك فرنسا آنذاك، إلى أنَّ يستفيد من المقاطعات السويسرية في جلب عدداً كبيراً من المرتزقة موقعاً اتفاقاً معها عام 1474، في حصر الحق لها فقط في الاستفادة من مرتزقتها بفرنسا، وقد تم أمداد قواتها البرية بإعداد منهم مقابل رواتب عدت حينها بالمجزية جداً، تدفع من الخزينة الملكية الفرنسية، وظلت هذه الإتفاقية سارية المفعول حتى عهد لويس الثاني عشر

1509، حين تم خرقها من قبل البابا يوليوس الثاني، عندما جند (6000) مرتزق سويسري في ما سمي (**الحلف المقدس**)، الذي قاده لطرد الفرنسيين من ايطاليا.

ومن منجزات استخدام المرتزقة هو قدرتهم على حسم معركة نافورا عام 1513، لصالح رابطة مالين التي أنشأها البابا ليو العاشر والإمبراطور ماكسيميليان فرديناند ملك اسبانيا، ضد الحملة التي قادها ملك فرنسا فرانسوا الأول على إيطاليا.

فيما كان دورهم سلبياً وسبباً في تحقق هزيمة كبيرة بالجيش الفرنسي الذي كان يعتمد عليهم في معركة بيكوك عام 1522، إذ حدث افتراق بين ما كان يطمح فيه المرتزقة من دخول مدينة ميلانو لغرض نهبها وسلبها وبين قرار القائد الفرنسي (لوتريك) بإخلائها، كقرار تكتيكي ومناورة لتجنب الضغط الايطالي الكبير على قواته، وهو ما حدا بالمرتزقة إلى التمرد ومطالبته إما دفع رواتبهم وتسريحهم أو الدخول في المعركة.

وترى الولايات المتحدة في استخدام المرتزقة أمراً طبيعياً لها، فهي استعانت ب(30) ألفاً من الجنود المرتزقة الألمان المعروفين بـ (الهسيانز)، شاركوا في الحرب الأهلية الأميركية التي خاضتها لتوحيد ولاياتها ومدنها، قبل ظهور الولايات المتحدة الحالية. كما أن القائد الفرنسي المعروف نابليون بونابرت استعان أيضاً بالمرتزقة في حروبه التوسعية، بحيث شكلوا أكثر من (50 %) عندما قام بغزو روسيا عام 1812.

وبقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة عام 1848، جرى الارتكاز على

العناصر الأجنبية والمرتزقة في تشكيل بنية الجيش، الباحث عن مجد الإمبراطورية الفرنسية في توسعها نحو الشرق والاستيلاء على بلدانه، كأيِّ دولة أوربية باحثة عن التوسع والهيمنة بدوافع سياسية للتطلع نحو بناء دولة كبرى في محيط العلاقات الدولية، بجانب سعيها لإمداد اقتصادها ورأسماليتها الناهضة، بوسائل تمكنها من غذ السير لتطال النهوض الصناعي البريطاني، من خلال توفير ممكنات التراكم النقدي والمتأتي من نهب ثروات وكنوز ومعادن البلدان المستعمرة الثمينة، هؤلاء المرتزقة الجدد بدوا في الأغلب من المستعمرات الجديدة (بلاد المغرب العربي والهند الصينية وفيتنام وأفريقيا جنوب الصحراء)، ويحصلون على مزيات عدة تتراوح من رواتب وأعطيات.

ما يمكن الإشارة إليه أنَّ من أهم الدوافع للاعتماد على المرتزقة تاريخياً هو الآتي:

1 ـ عدم تكون الجيوش النظامية.

2 ـ عدم كفاية الجيوش وتناسبها مع الأهداف الكبيرة المعتمدة.

ومع تبلور شكل الدولة الحديثة والارتكاز على الجيوش النظامية وارتفاع قدراتها من حيث العدة والعدد، إلا أنَّ الكثير من الدول ظلت متمسكة بالاستعانة بالمرتزقة، إذ كان الجيش السويسري واحداً من أبرز الجيوش الأوربية اعتماداً كلياً على المرتزقة.

وفي خضم صراع البلدان التي تم استعمارها أوربياً، للخروج من ربقة الاحتلال والاستعمار وحتى للتخلص من بقايا الهيمنة المتبقية، وظهور حركات التحرر الوطني وحدوث حراكاً سياسياً معارضاً للهيمنة بكل أشكالها بما فيها الاقتصادية، وهو ما وضع البلدان الغربية في

إشكالية المحافظة على أوضاعها السابقة، وهو ما أدى إلى أنَّ تكشف ظاهرة الارتزاق والمرتزقة مرة أخرى عن وجهها الجديد، من خلال توظيف جهودها في إخماد حركات التحرر الوطني، وبالتالي رعاية وحماية نظم الحكم الموالية للدول الاستعمارية، لا سيّما وأنَّ هذا الظهور للمرتزقة قد بان بوضوح في قارة أفريقيا.

لقد شهدت دول أفريقية كثيرة موضوعة استخدام المرتزقة بكثافة بدءً من عام 1962 ـ 1964، التي شهدت فيها إلى جانب قوات تشومبي في كينشاسا، كما قاتلت إلى جانب القوات الانفصالية (البيافرية) في الحرب الأهلية النيجيرية للسنوات من عام 1967 ـ 1970، كما أنّها قاتلت في انغولا عام 1976، وكذا الحال في جزر القمر التي شهدت انقلابين قادهما الفرنسي (دينار)، حيث استطاعت قوات المرتزقة من إسقاط الحكومة.

وتعددت الحروب في نقاط عديدة من العالم وكان المرتزقة هم وقودها وحطبها، وأكثر أطرافها سحقاً لكل القيود الإنسانية والمواثيق الدولية، وقد وفر نظام جنوب أفريقيا العنصري (ظاهرة الابرتهايد)، كماً كبيراً من المرتزقة والذين ارتكبوا القتل والمذابح والتصفية بحق الوطنيين، في أغلب بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وبانكفاء هذا النظام على خلفية استهلاكه لمرحلته التاريخية التي وظفتها بريطانيا وأمريكا، لضبط المنطقة تجاه المد الشيوعي بنسختيه الصينية والسوفيتية آنذاك.

ولعل القضية الأكثر أثارت للرأي العام العالمي في عقد الثمانينات من القرن العشرين، هي حالة التأمر التي قادها في أفريقيا (مارك تاتشر) نجل مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة،

وبدأت القصة في 8 مارس 2004 عندما تم إيقاف طائرة في هراري عاصمة زمبابوي، عندم تم اكتشف شحنة عسكرية مريبة وبصحبتها (64) راكباً من جنسيات مختلفة، وقد اشتبه بأنهم من المرتزقة، وأدعى الركاب المشبوهون إنّهم ذاهبون إلى الكونغو الديمقراطية للعمل حراساً لبعض مناجمها، وكانت الطائرة مسجلة في الولايات المتحدة، وعندما انتشر الخبر أعلنت جنوب أفريقيا بأنّ الطائرة المعنية، كانت قد انطلقت من أحد مطاراتها بشكل غير مشروع، وبدون أذن من سلطة الطيران، وهو ما سارعت وأنكرته الولايات المتحدة الأميركية مبينة أنّها ليس لها علاقة لها بهذه الطائرة المشبوهة.

ثم أعقب ذلك، اعتراف غينيا الاستوائية أنّها كانت قد ألقت القبض على (15) مرتزقاً من جنسيات مختلفة في الأسبوع السابق للحادث، وبعد التحقيق تبين أنَّ المرتزقة الملقى القبض عليهم هم (8) من جنوب أفريقيا و(6) من الأرمن، بقيادة الجنوب أفريقي المحترف للارتزاق (نيك دوتوا)، الذي أعترف أنَّ المعارض الغيني الاستوائي (سيفروموتو)، الذي شكل حكومة منفى في مدريد كلفه باختطاف رئيس البلاد.

وتم تمويل المحاولة من قبل رجلي الأعمال المقيمين في بريطانيا (جريج ويلز واللبناني إيلي خليل)، واعترفت الحكومة الغينية في اليوم التالي، من أنَّ المجموعة الملقى القبض عليها كانت مكلفة باختطاف رئيسها (تبودور أوبنيانج نجيما)، وفي 25 آب تم إلقاء القبض على مارك تاتشر قرب كيب تاون، لثبوت ضلوعه بحركة انقلابية خطط لتنفيذها في غينيا الاستوائية، بالتعاون مع أولئك المرتزقة.

لقد ورثت أميركا كل ذلك التاريخ المهين للإنسانية، مع أنّها

عاشت الارتزاق والمرتزقة، بل هي مارست ذات العمل الذي قامت بها المجتمعات قبل تأسيس أميركا وبعدها، ولهذا وجدت ضالتها في قمة تطلعها الإمبراطوري شأنها شأن الإمبراطوريات الكبرى في التاريخ، لتفتح فصلاً جديداً من تاريخ المرتزقة، ولكن بنسخة مطورة ومعولمة مستفيدة من الثورة المعلوماتية والتقدم العلمي، في محاولة منها لإضفاء مشروعية وقانونية على عمل المرتزقة، طالما أنَّ هذا يصب في مصالحها.

فاستعانت الولايات المتحدة الاميركية بعتاة المجرمين في العالم، من مجرمي الاضطهاد العنصري في جنوب أفريقيا، إلى جانب مجرمي الصرب، الذين ارتكبوا جرائم إبادة وتهجير عرقي، وصولاً إلى مجرمي أميركا اللاتينية من أتباع بينوشيت، الذين عملوا على تصفية الحركة الوطنية التشيلية تحت أدارة المخابرات الأمريكية وشركاتها، وهو ما أعترف به هنري كيسنجر، إلى شمول المجرمين من النيبال وغيرها من الدول الأسيوية الأخرى، وبهذا فأنَّ أمريكا استطاعت في خروجها الثاني نحو العالم، إنَّ تعولم القتل عبر عولمة المرتزقة، فجرائم مرتزقة الشركات الأمنية الخاصة التي أنشئها القادة الأميركان، لا تعد ولا تحصى، وإذا ما أراد العراقيين المطالبة بدماء أبناءهم الذين قتلهم المرتزقة، فأنَّ ذلك يتطلب إقامة الدعوات على عدد كبير من الدول التي ارتكب مرتزقتها القتل بدم بارد مع سبق الإصرار.

مصادر الجزء الأول

1 - محمود درويش ومصطفى السايح، مقدمة في تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية، المكتب الجامعي الحديث، ج1، القاهرة، (بلا تاريخ).

2 - عبدعلي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان ـ الاردن، 2011.

3 - P.W. Singer, Corporate warriors: The Rise of the privatized Military Industry'Ithaca and London: Cornell University Press 2003)..

4 - بسمة ماجد المسعودي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الدولية على العراق، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، 2010، اشرافنا.

5 - محمد محمود النيرب، تاريخ الولايات المتحدة الاميركية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1997.

6 - حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، أبو ظبي، 2007.

الجزء الثاني

مفهوم الارتزاق والمرتزقة

يشير مصطلح الارتزاق أو المرتزقة إلى (أنّه يعبر عن طبقة من المحاربين المحترفين المستعدين لبيع خدماتهم لأيٍّ جهة تطلبها نظير مقابل مالي، خارج حدود التقاليد العسكرية المعروفة أو من دون التزام بالمواثيق والقوانين الدولية أو المحلية)، كما أنَّ هذه الطبقة في الغالب الأعم تتشكل من مقاتلين سابقين في جيوش الدول، وقد تم تسريحهم لهذا السبب أم ذلك، ويشكل العسكريين المتهمين بجرائم ضد الإنسانية مادة أساسية للارتزاق.

وحتى عام 1977، وهو التاريخ الذي آذن بإطلالة المؤسسات الدولية بقوة الضغط من البلدان النامية والأفريقية، تم تبني البروتوكولين الإضافيين، وعلى الرغم من إدانة حالة الارتزاق والمرتزقة إلا أنه لم يجري التوصل إلى تعريف محدد للمرتزقة، نتيجة تعنت ورفض واعتراض الدول الأوربية خصوصاً.

وتعرف المادة السابعة والاربعون من البروتوكول الأول الذي اضيف عام 1977 لاتفاقيات جنيف الأربع الموقعة عام 1949، المرتزقة

(بأنّهم الأشخاص الذين يتم تجنيدهم للنزاعات المسلحة بوساطة ـ أو في ـ بلد ليس بلدهم الأصلي ويكون دافعهم الأساسي الكسب المادي).

وشكلت إجراءات محكمة أمن الدولة السودانية عام 1972، فيما يخص المرتزق (شتبانر)، الذي ثبت اشتراكه مع المتمردين في جنوب السودان لمدة عشرون عاماً، مجالاً واسعاً لإعادة الاهتمام إلى موضوعة المرتزقة، التي باتت حالة تتعامل معها الدول الإفريقية خصوصاً، من دون أنَّ تركن المحكمة على مفهوم محدد للمرتزقة، كونها تعاملت في أحكامها مع حالة الارتزاق والسلوك الارتزاقي.

وعلى خلفية تصاعد المطالبة بالاستقلال في القارة الإفريقية من خلال حركات التحرر الوطني التي اجتاحت القارة، وعجز النظم المرتبطة بالاستعمار والدول الغربية، شاعت ظاهرة المرتزقة وازدادت فاعليتها للقضاء على المناوئين لهذه النظم، وبخاصة لقيادات الأحزاب اليسارية، إلا أنَّ نيجيريا كانت سباقة في طرح موضوع المرتزقة، كونها أكثر البلدان تضرراً من حالة الارتزاق والمرتزقة أبان الحرب الأهلية التي حدثت في السنوات 1967 ـ 1970، إذ عرض مندوبها صيغة أقتراح في المؤتمر الإنساني الدولي المنعقد ما بين 1974 ـ 1977، مفاده إدخال المادة (42) إلى مشروع البروتوكول، والمتضمن تعريف المرتزقة، استناداً إلى مجموعة عناصر هي:

1 ـ المرتزق هو شخص غير ملتحق بالقوات المسلحة لإحدى الأطراف المتحاربة.

2 ـ المرتزق يجند من الخارج.

3 ـ الباعث الذي يدفع المرتزق للاشتراك في القتال هو باعث مادي.

ومن المناسب الإشارة إلى أنَّ هذا الاقتراح أحدث جدلاً واسعاً ما بين الدول النامية والمتقدمة، أتضح منه أنَّ هناك تباعد في النظرة للمرتزق، وتركز الجدل حول نقطتين أساسيتين:

1 ـ ركزت دول العالم النامي على أنَّ الأجنبي من أيِّ جنسية كانت والذي يلتحق بصفوف القوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع دولة أخرى يعد مرتزقاً، في حين ترفض الدول الغربية هذا التوصيف، وتعد المقاتل الأجنبي/ أو حتى المرتزق الذي أنضم إلى صفوف القوات المسلحة، بمثابة جندي منخرط في هذه القوات.

2 ـ تذهب دول الانحياز في عد الخبراء والفنيين الأجانب المتواجدين عندما تحدث الحرب بين دولتين هم مرتزقة، وهو ما رفضته البلدان الغربية المتقدمة بقوة، كون الكثير من رعاياها يقدمون خدمات لجيوش نظم سياسية وحكام تعد متحالفة معهم.

وفي الجلسة الرابعة من المؤتمر تم تخفيف حالة التقاطع والجدل ما بين الدول النامية والمتقدمة بغية التوصل إلى توصيف مقبول من كلا الطرفين، وعلى وفق ذلك تقدمت لجنة العمل الثالثة بصيغة وثيقة وافقت عليها الدولة المشاركة، ولتصبح هذه الوثيقة (المادة 42) من الملحق (بروتوكول) الإضافي الأول، والتي نصت على ما يأتي:

1 ـ لا يجوز للمرتزق التمتع بوضع المقاتل أو أسير حرب.

2 ـ المرتزق هو أيٌّ شخص:

أ ـ يجري تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح.

ب ـ يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية.

ج ـ يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه، ويوعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة، لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.

د ـ وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

هـ ـ ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

و ـ ليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة.

وجاءت الإتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد الارتزاق واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، والصادرة في عام 1989 المادة الأولى، لتوصف وتعرف المرتزق بأنّه هو: **(أيٌّ شخص يجند محلياً أو في الخارج للقتال في نزاع مسلح، إذا لم يكن من رعايا الدول المشاركة في هذا النزاع، ولا عضواً في قوات هذه الدول المسلحة، ويشارك لأجل الحصول على امتيازات شخصية).**

فالمرتزق على وفق مدلولات التوصيف السابق، هو ذلك الشخص الذي يجند للاشتراك الفعلي في الأعمال العدائية، لحساب

دولة لا يعد هو من رعاياها ولا من سكنتها، وذلك بقصد الحصول على منافع مادية، تتفوق على ما يمكن أنَّ يحصل عليه نظيره.

فيما تعد الحالات التي لا حول ولا قوة فيها للعسكري الفرد، لا تذهب إلى توصيفه بالمرتزق، في الحالات الآتية:

1 ـ عندما تكون الدولة محايدة وترسل جنودها للقتال إلى جانب إحدى الدول المتحاربة، فأنَّ عمل الدولة التي أرسلتهم يندرج تحت بند الانتهاك لقواعد الحياد، وتتحمل الدولة بموجب ذلك المسؤولية كاملة ولا يعد جنودها في عداد المرتزقة.

2 ـ والحالة الأخرى هو وجود تحالف بين بلدين وقد أرسلتهم دولتهم إلى جانب الدولة العدوة لحلفائها، فأنَّ الجنود المشتركين في القتال ليسوا من عداد المرتزقة، وتتحمل هذه الدولة المسؤولية عن انتهاكها قواعد التحالف.

3 ـ إذا أبدت تأييدها للعدو وأنَّ لم تدخل القتال بصورة فعلية، وإنما أرسلتهم بصورة غير مباشرة للقتال أو تطوعوا من تلقاء أنفسهم، فلا يعتبرون من المرتزقة.

ومن صيغ التوصيف أعلاه نلحظ وجود صفات مشتركة بالشخص الذي يمارس عملية الارتزاق، بحيث يوصف بالمرتزق ومن هذه العناصر هي:

1 ـ قيام شخص أو أشخاص بإعمال عنف.

2 ـ مقابل اجر مادي محض واستبعاد الأخلاق والقوانين.

3 ـ على أنَّ لا يكون عضو في نزاع مسلح شاركت أو تشارك فيه القوات المسلحة (النظامية) لبلده ضد دول أخرى.

ويعزز (وليم أولتمان) وصف عمل المرتزقة، من خلال الإشارة إلى جوانب لم يتضمنها التعريف الوارد في الإتفاقية الدولية، إذ يشير إلى أنَّ المرتزقة **(يمارسون أعمالاً لا تخطر على بال أحد، وأخطر بكثير مما يفعله الجنود النظاميون، ولا ينطبق عليهم ما ينطبق على البشر، لأنهم بلا مشاعر أو ضمائر، كونهم بشر مهنتهم القتل مقابل المال).**

وعلى وفق ذلك يذهب روبرت ينغ بيلتون إلى بيان العقيدة التي يرتكز عليها المرتزق وهي:

1 ـ إنا متعهد (مرتزق) أمني أميركي، أحرص على سلامتي، وسلامة العاملين عن يساري وعن يميني ولا أحد غيرهم.

2 ـ سأحمل من السلاح والذخيرة ووسائل القتل، ما لا تحمله سرية مدفعية، وحين إلتحم مع العدو أدمر كل شيء حولي.

3 ـ أنني كبش فداء بلدي، المحارب الذي يمكن التنكر له والتبرؤ منه بسهولة.

يعبر أحد موظفي الخارجية الأميركية عن حالة التزايد في طلب خدمات الشركات الأمنية الخاصة، بقوله **(إنَّ المتعاقدين الأمنيين في نهاية الأمر هم من المرتزقة، فهدفهم الأول والأخير هو المال، لذلك فبإمكانك أنَّ تلبس الخنزير بزة حسنة، ولكنه يبقى مع ذلك خنزير).**

مصادر الجزء الثاني

1 ـ الأمم المتحدة، البروتوكول الإضافي الأول، 1977.

2 ـ الأمم المتحدة، الوثيقة /CDDH/11/GT105.

3 ـ الأمم المتحدة، الإتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، المادة الأولى، 1989.

4 ـ روبرت ينغ بيلتون، المرخص لهم بالقتل، ترجمة عبد اللطيف موسى أبو البصل، العبيكان، الرياض، 2010.

5 ـ احمد عطية الله: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، 1959.

6 ـ للمزيد ينظر: اتفاقية الدولية المناهضة تجنيد المرتزقة، وكذلك نص المادة 47 من اتفاقية جنيف التي حددت توصيف المرتزق.

الجزء الثالث

موقف القانون الدولي من المرتزقة والشركات الأمنية

تأخرت المؤسسات الدولية في الاهتمام بموضوع المرتزقة وحالة الارتزاق، كون الجهات المؤثرة والدافعة باتجاه التنظيم الدولي هي الدول الكبرى، والتي كان لها الدور في تثبيت مصالحها في مجمل المواثيق والقوانين الدولية، بينما لم يكن للدول النامية أو مجتمعات الأطراف ذات الدور في المنظومة الدولية وهيأتها المختلفة، ولما كانت حالة الارتزاق والمرتزقة في التاريخ الحديث والمعاصر، هي حالة حاملة لمصالح الدول المتقدمة مستفيدة منها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتحت ضغط الأوضاع وتزايد الانعكاسات التي خلفتها أنشطة الارتزاق والمرتزقة، نضجت الأحوال باتجاه أنَّ تخطو المنظمة الدولية ومؤسساتها، في تبني العمل باتجاه وضع القوانين والمواثيق الدولية التي تحرم أو تقيد حالة المرتزقة.

أولاً: موقف القانون الدولي الإنساني من المرتزقة

اهتم واضعو البروتوكول الخاص باتفاقيات جنيف لعام 1949، بموضوع المرتزقة بناء على الاقتراح الذي تقدمت به نيجيريا في المؤتمر

الدبلوماسي عام 1977 والمنعقد في جنيف، وقد تم لأول مرة وضع تعريف للمرتزق (المادة 47)، ولكنه لم يحرم بصورة مباشرة حالة الارتزاق، بل أنّه ذهب إلى الاقتصار على أسلوب التعامل مع حالة المرتزقة، عند القبض عليهم في حالة الحروب أو القلاقل الاجتماعية والحروب الأهلية.

ثانياً: موقف الأمم المتحدة من المرتزقة

من المعروف أنَّ البلدان المتقدمة أو القابضة على القرار الدولي، تتمتع بمستوى عال من التحكم في قرارات هيئة الأمم المتحدة، بجانب قدرتها على عدم الالتزام أو تنفيذ تلكم القرارات، سواء بطريقة التفلت من القرارات أو عدم التطبيق لها، وهو يتأتى من عدم إلزامية هذه القرارات كونها لا تستند إلى الفصل السابع، ولذلك لا تشكل هماً كبيراً لها، فقد أدانت هيئة الأمم المتحدة اللجوء إلى استخدام المرتزقة، وبخاصة في مرحلة صعود الاستقلال السياسي لما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي قادته بقوة حركات التحرر الوطنية، وهي حالة شجعتها الدول الاستعمارية السابقة، إما لكبح جماح الحركات الوطنية، أو لإسقاط نظم الحكم ذات الطبيعة الوطنية التي تقف موقفاً عدائياً إزاء مصالح الدول الاستعمارية.

وفي هذا الإطار كلفت هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها السيناتور (بيسبتروس) من بيرو بمتابعة موضوع المرتزقة، كون استخدامها يتعارض مع حق تقرير المصير للشعوب، التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار الأوربي، ويمثل في الوقت نفسه انتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

ثالثاً: موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من المرتزقة

اعتمدت الجمعية العامة على الفقرة الثامنة من بند (صيانة استقلال الشعوب) في إقرار جملة توصيات (التوصية 2465 لعام 1968)، تعتمد في مضامينها إدانة استخدام المرتزقة في أيِّ نزاعات وبخاصة في أطار أعاقة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدت المرتزق مجرم وخارج عن القانون، ويجب أنَّ يعاقب جنائياً، كما نصت الفقرة الخامسة من التوصية رقم (3103)، على أنَّ استخدام المرتزقة من قبل الأنظمة الاستعمارية العنصرية ضد حركات التحرر التي تناضل من أجل الحصول على استقلالها من السيطرة الاستعمارية تعد بمثابة جريمة، وقد أفضت التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، إلى صياغة (الإتفاقية الدولية ضد انتداب واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة)، ففي 1980/12/14 أصدرت الجمعية العامة قرارها (48/35)، الذي أنشأت بموجبه اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

لقد تم عرض مشروع الإتفاقية في صورته النهائية على الجمعية العامة في 1989/12/4 في الجلسة العامة (72)، وتم إقرار الإتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في القرار (43/44) الصادر في 1989/12/4.

بالإضافة إلى ذلك فقد أصدرت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن المرتزقة منها القرار رقم (150/49) الصادر في 1994/12/23، والقرار (138/50) الصادر في1995/12/1، والقرار (83/51) الصادر في 1996/12/12، والقرار (112/52) الصادر بالجلسة العامة (70)

في 1997/12/12، بشأن المرتزقة وعد أنشطتهم وأفعالهم مؤدية حتماً لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

وترتكز الإتفاقية الدولية لمناهضة المرتزقة على المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وأنَّ أنشطة وتجنيد واستخدام المرتزقة تنتهك مبادئ القانون الدولي، مثل المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، واعتبرت ما سبق من جرائم ذات اختصاص عالمي، ينبغي محاكمة أو تسليم من يرتكبها، وصدور هذه الإتفاقية يُعد اقتناعاً منها بخطورة المرتزقة ودورهم الخطير، واعتماد هذه الإتفاقية من شأنه المساهمة في التخلص منهم ومن دورهم الخطير.

ونصت الإتفاقية المذكورة أعلاه في تعريف المرتزق في المادة الأولى على الآتي، ولأغراض تطبيق هذه الإتفاقية يعد:

1 - المرتزق هو أيُّ شخص:

أ - يجند خصيصاً محلياً أو في الخارج للقتال في نزاع مسلح.

ب - ويكون دافعه الأساس الاشتراك في الأعمال العدائية، هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويُبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع، أو باسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كثير على ما يوعد به المقاتلون ذو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.

ج - لا يكون من رعايا طرف في النزاع، ولا من المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع.

د - ليس من أفراد القوات المسلحة في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة.

هـ - لم توفده دولة ليست طرفاً في النزاع في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواته المسلحة.

2 - وفي أيِّ حالة أخرى يكون المرتزق أيضاً هو أيُّ شخص:

أ - يجند خصيصاً محلياً أو في الخارج، للاشتراك في عمل مدبر من أعمال العنف يرمي إلى:

- الإطاحة بحكومة ما أو تقويض النظام الدستوري لدولة ما بطريقة أخرى:
- تقويض السلامة الإقليمية لدولة ما يكون دافعه الأساس للاشتراك في ذلك هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي ذي شأن يحفزه على ذلك وعد بمكافأة مادية أو دفع تلك المكافأة.
- لا يكون من رعايا الدولة التي يوجه ضدها هذا العمل ولا من المقيمين فيها.
- لم توفده دولة في مهمة رسمية.
- وليس من أفراد القوات المسلحة للدولة التي ينفذ هذا العمل في إقليمها.

رابعاً: مجلس الأمن الدولي والمرتزقة

من المعروف أنَّ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات طبيعة إلزامية لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة، وفيما يخص حالة المرتزقة، فقد أدان المجلس عبر أربعة قرارات استخدام المرتزقة على المستوى

الدولي، وهذه القرارات قد صدرت ما بين عام 1967 و1977، وهي:

1 ـ القرار (239) 1967

2 ـ القرار (404) 1977

3 ـ القرار (405) 1977

4 ـ القرار (419) 1977

فالقرار (239) الصادر في 10 تموز 1967، الذي وصفَ هجوم المرتزقة على الكونغو كينشاسا، بأنه يعد بمثابة تدخلاً خارجياً في شؤونها وانتهاك لسيادتها، في حين شدد مجلس الأمن عبر القرار (405) الصادر في عام 1977، في حادثة هجوم المرتزقة على دولة التبت، بأنه يعد في سياق الأعمال العدوانية.

وعلى خلفية قضية ناميبيا عام 1971، انتهى الجدل حول الصفة القانونية للقرارات الصادرة من كمجلس الأمن الدولي، عندما جرت محاولة تصريف هذه القرارات خارج الصفة الإلزامية المفترضة في البند السابع، وبحسب الرأي الاستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية، والتي عضدت فيه الطابع الإلزامي، على أساس نظرية الاختصاصات الضمنية الدولية، عند تفسير ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أصدر مجلس الأمن عدة قرارات بشأن إدانة أيَّ دولة تعمل على إجازة أو إباحة تجنيد المرتزقة وتقديم التسهيلات لهم بهدف الإطاحة بحكومات الدول أعضاء الأمم المتحدة منها القرار رقم (239/1967) في 1967/6/10، والقرار (1977/405) الصادر في 14/4/1977، والقرار (1997/419) في 1977/11/24، والقرار (946) في1981/12/1، والقرار (1982/507) في 1982/5/28.

فيما أصدر مجلس الأمن القرار (2003/1467) في جلسته المنعقدة بتاريخ 2003/3/28، ويتكون القرار من ديباجة بأربعة فقرات وستة بنود، ففي الديباجة دعا القرار الدول الأفريقية بوقف أنشطة المرتزقة في منطقة غرب أفريقيا، واعتماد كافة التدابير لمحاربة المرتزقة، معرباً عن القلق من الأنشطة التي يمارسها المرتزقة في دول القارة مع دعوته للتوعية بخطر المرتزقة على سيادة هذه البلدان وعلى السلم الأهلي فيها، وطالب الدول الإقليمية والدول غير الإقليمية بضرورة التعاون لوضع حد لظاهرة الاتجار في الأسلحة الصغيرة وأنشطة المرتزقة.

خامساً: المجهودات الإقليمية إزاء المرتزقة

ظلت الجهود الإقليمية المتأتية من البلدان النامية خجولة أو تكاد تكون معدومة، ولعل أبرز المجهودات التي جرى تقديمها جاءت من الدول الأفريقية حصراً، مع أنّها لم تكن الوحيدة التي عانت من الدور القذر للمرتزقة على أراضيها، فالأنشطة والجرائم التي اقترفها المرتزقة على طول القارة اللاتينية، كان كبيراً، وفي كلا الحالتين كانت البلدان الغربية الجهة المستفيدة من دور المرتزقة، لذلك كان موقفها محتشماً وشكلياً، وبلغ ذروته عندما تبنت هذه الدول الدعوة إلى عدم تجنيد المرتزقة على أراضيها.

ومشروع المعاهدة التي تم أعدادها بطلب من قبل منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، والتي تمت الموافقة عليها في مؤتمر رؤساء وحكومات دول منظمة الوحدة الأفريقية في الدورة العادية (14) المنعقدة في ليبرفيل بتاريخ 5/ 6 /1977، وحتى عام 1980 تم توقيع

(14) دولة افريقية، وتضمنت المادة (6) من الإتفاقية المسماة (الإتفاقية الأفريقية لتحريم المرتزقة)، على جملة اشتراطات تلزم الدول الموقعة عليها أنَّ تقوم بها وهي:

- تعهد كل دولة إفريقية عضو بمنع مواطنيها أو أشخاص أجانب من القيام بأعمال المرتزقة انطلاقا من أراضيها.
- تعهد كل دولة عضو بمنع مرور المرتزقة عبر أراضيها إلى أراضي دولة أخرى عضو.
- تبادل الدول الإفريقية المعلومات بشكل مباشر وغير مباشر حول نشاطات المرتزقة.
- واجب كل دولة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمعاقبة المرتزقة، إذا لم تقم بتسليمهم إلى الدولة التي استخدموا ضدها.

مصادر الجزء الثالث

1 ـ وثيقة الأمم المتحدة (A/44/43).

2 ـ للمزيد ينظر وثيقتي الأمم المتحدة A/32/310 وA/c8/H4/L9.

3 ـ احمد علو، الشركات الأمنية الخاصة، مجلة الجيش، 2005/7/1: www@algeshee.com mailto: www@algeshee.com

4 ـ مقاولوا الأمن بالعراق يحصدون ملايين الدولارات، تقرير اقتصادي، شبكة (سي ان ان) الإخبارية باللغة العربية، الموقع الالكتروني للشبكة، 2006/7/14.

5 ـ شركات الأمن الخاصة في العراق، الموقع الالكتروني لشبكة (البي بي سي).

الجزء الرابع

المحافظين الجدد وخصخصة الحرب

من المعروف جيداً لمتتبعي أوضاع أميركا والعالم، من أنَّ المحافظين الجدد تيار إيديولوجي حديث يحتضن في جعبته أكثر إشكال التطرف، وفي جميع المجالات، وقد هيأ لذلك منظومة فكرية بغية جلب الإقناع بيسر وسهولة، كونها قد ارتكزت على معطيات متزاوجة فيما بينها، لتقدم مخرجات أفعال اقناعية عالية متغذية من دوافع اقتصادية صرف، مع مسحة دينية جرى صوغها لتصل حد التقديس، وفهم موضوعي وذاتي لطبيعة البسكولوجيا الأميركية، في تشتتها من ناحية وحرصها على العلو على الشعوب الأخرى من ناحية أخرى، بالإضافة إلى مزيج منهمر من الغسيل المستمر للذهنية الفردية والجمعية، وهي قراءة جُد ذكية لطبيعة الفرد والمجتمع في ذاتانيته المفرطة، وطبيعة الأنا الاقتصادي الذي يظل يبحث عنه طول الزمن، من دون الالتفات إلى التكاليف التي يمكن أنَّ يجري تحميلها للآخرين.

لقد يسرت القاعدة الفكرية والتنظيمية للمحافظين الجدد من وثوب رجالاته إلى الإدارة العليا لأميركا، بجانب تواصل قل نظيره مع مؤسسات صنع القرار، وطالما أنَّ المجتمع الأميركي هو مجتمع نخبوي

بامتياز، فأنَّ الأكثرية الغالبة من الشعب الأميركي غير معنية من قريب أو بعيد بماذا تكون عليه السياسات، إلا بالقدر الذي يحقق تلامس مع مستوى معيشتهم ودخولهم وضرائبهم.

ولهذا فأنَّ التحول من نمط إلى أخر في الاقتصاد أو في السياسة أو في القوات المسلحة لا يخضع إلى استبيان رأي الشعب فيه، على الرغم من أنَّ الولايات المتحدة الأميركية تعد نفسها طليعة الدول الديمقراطية، بل تدعي أنها حاملة لواء الديمقراطية إلى العالم.

ولهذا بدت أوجه التحول التدريجي في أغلب مفاصل الولايات المتحدة الأميركية بدءً من أدارة دونالد ريغان، الذي رعى بقوة توجهات المحافظين الجدد، التي بدت تأخذ حيزاً في منظومة التفكير والخطاب المعلن بأوجهه المختلفة بما فيها الاقتصاد، ولهذا ذهبت هذه الإدارة إلى دعم التوجهات نحو التحول إلى اقتصاد السوق، عبر جسر الخصخصة، أو أنّها أجبرت أو ساقت بعض البلدان إلى حظيرة القبول بها، تحت سوط عجز هذه البلدان عن سداد مديونيتها الخارجية أو تمويل أنفاقها، ومن الطريف أنَّ تكون وكالة المخابرات الأمريكية (CIA)، من أكثر المؤسسات الأميركية التي مولت بسخاء عقد أكثر من (50) مؤتمراً وندوةِ، بالإضافة إلى الورش والبحوث المشجعة للتحول نحو اقتصاد السوق.

فلأول مرة في تأريخ الدولة القومية منذ معاهدة وستفاليا عام 1648، تتنازل الحكومات طواعية عن أحد أهم حقوقها، وهو احتكار استخدام القوة بشكل شرعي، وإعطائها لشركات المرتزقة.

وظاهرة البنادق المؤجرة أو خصخصة الحرب بدأت في التنامي

بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي عبارة عن استبدال الجنود في أيِّ مكان في العالم بمدنيين يملكون بنادق مؤجرة، ولا يخضعون لأيٍّ من الإجراءات العقابية وفق القواعد المعروفة والمتفق عليها على مستوى القانون المحلي أو الدولي.

وبدأ مفهوم القطاع العسكري يتصاعد في الفكر الاستراتيجي العسكري للولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991، ويرجع ذلك لاعتبارات أيديولوجية واقتصادية وتاريخية مختلفة، فما بين تخفيض الكلف العسكرية والكلف المادية والبشرية وبين الاستجابة لمتطلبات عولمة المصانع العسكرية والخصخصة اللبرالية، بالإضافة إلى الإرث التاريخي المكتسب في التقاليد الأميركية، والتوجه الخاص باقتصاد السوق التي أعطت للقطاع الخاص مهمة مشاركة الحكومة في استخدام القوة، لجلب الخارجين عن الإرادة الأميركية إلى حظيرة القبول بالدور الأميركي المتمثل بالهيمنة والسطوة وإعادة تشكيل المجتمعات على وفق إرادتها بل وأمركتها.

وفي أطار تجذر التوجهات الجديدة للولايات المتحدة والنجاح في تنحية القطب الأخر المنافس لها في ما سمي آنذاك بالحرب الباردة، تفتحت آفاق كبيرة إزاء طموحات أميركية كانت تساكن قياداتها على طول تاريخها، بل لا نغالي إذا قلنا أنَّ النظام الأميركي استطاعت تغذية ذلك باستمرار لكل الأجيال، في أنَّ تكون الولايات المتحدة الأميركية هي الأنموذج في كل شيء بدءً من السياسة إلى القوة الشاملة، وفي كل شيء، حتى في أنَّ تكون ثقافتها وطبيعتها ونمط استهلاكها، بل وطريقة سلوكها العام والفردي، وصولاً إلى سعيها الحثيث إلى تلقين

لهجتها الانكليزية باللكنة الأميركية المعروفة، بغية تسيدها عالمياً كبديل عن الانكليزية اللغة الأم.

هذا الطموح الذي لا تحده حدود، لابد وأنَّ يستوي على ممكنات حقيقية يتم بناءها، حتى وأنٍّ حملت مرحلة البناء والتحضير بما هو يتعارض هنا أو هناك، فالبراغماتية (الواقعية) مع مزيج من التزييف والخداع والتبرير، والحاجة والضرورة في التمتع بالحفاظ على الأمن القومي للشعب الأميركي، جميعاً يعد تسويقها إلى الرأي العام المحلي والعالمي، وهو لا يحتاج إلا إلى مبالغ متواضعة، وأحالتها إلى شركات العلاقات العامة مع جهد الماكنة الإعلامية الضخمة، يكون كفيلاً بتسويقها بيسر وسلاسة مع مساحة ضيقة من الخسائر.

وتحت ضغط الحاجة إلى الأعداد للدخول في قرن أميركي بامتياز، عمل رجالات المحافظين الجدد الذين تسربلوا إلى مراكز اتخاذ القرار أو إلى صنعه، على الأعداد إلى تدنية الأعداد من القوات المسلحة، التي من الممكن أنَّ تشارك في الحروب القادمة، على واقع انحسار الرغبة بالتطوع في الجيش الأميركي.

ومنذ اللحظة الأولى لتولي فريق بوش الابن السلطة، تكدس البنتاغون بالأيديولوجيين من مثل بول وولفويتز، دوغلاس فيث، زلماي خليل زاد، ستيفن كامبون، وبمدراء تنفيذيين سابقين لشركات مدمجة، الكثير منهم من شركات كبرى لصناعة السلاح، من أمثال نائب وزير الدفاع ـ بيت ألدريدج (شركة أيروسبيس كروبوريشن)، وزير الجيش توماس وايت (شركة انرون)، وزير البحرية غوردون انغلند (شركة جنرال داينمكس)، وزير سلاح الجو جيمس روش (شركة نورثروب غرامان)، هذه القيادة الجديدة جاءت لتنفيذ هدفين اساسيين هما:

1 ـ تطبيق عملية خصخصة الحرب

2 ـ القيام بثورة في القضايا العسكرية

ولابد من أيجاد الصيغ المتوائمة مع توجهات المحافظين في جعل كل شيء تحت سلطة الشركات، طالما أنَّ الإدارات الحكومية بمجملها قد وصلت بإسناد وأموال ودعم وتسويق هذه الشركات، وهنا استطاعت أميركا أنَّ تنجح في توفير أعداد كبيرة من العسكريين للمشاركة في حروبها الخارجية، مرة تحت ضغط الحالة المادية للفرد الأميركي، ومرة أخرى من خلال استغلال حاجة طالبي الجنسية الأمريكية.

إلا أنَّ هذا لم يكن الخيار الاستراتيجي الذي تهدف إليه، فقد تولى ديك شيني أحد أهم صقور المحافظين أبان أدارة الرئيس الأميركي (بوش الأب)، ووزارة الدفاع للسنوات ما بين 1989 ـ 1993، وله تعود فكرة خصخصة الحروب (فلسفة ديك شيني العسكرية) عن طريق الاعتماد على نشاط الشركات الأمنية الخاصة **(التي هي في حقيقتها شركات للمرتزقة)**، عندما كلف آنذاك أحدى الشركات العائدة إلى هاليبرتون (والتي يرتبط بها ووصل فيها إلى نائب رئيس الشركة)، بغية القيام بدراسة أحيطت بسرية تامة، حول كيفية خصخصة الخدمات اللوجستية في العمليات العسكرية الخارجية التي يقوم بها الجيش الأميركي، وكما يقول جيرلي سكاهيل احد الكتاب الأمريكيين في كتابة بلاك ووتر، كانت فكرة إقامة شركة أمنية خصوصية من بنات أفكار رجل (CIA) جامي سميث، حيث خطرت له لأول مرة إثناء حرب الخليج الأولى.

إما خصخصة القطاع العسكري فهي فكرة حديثة نسبياً للإدارة الأميركية، على الرغم من أنّها فكرة قديمة سبق وأنَّ استخدمتها الإدارات الأميركية المتلاحقة، لكن لم تكن بالصورة التي هي عليها الآن، وربما يرجع الفضل في هذا التوسع باستخدام القطاع المدني في الأعمال العسكرية على نطاق واسع في الولايات المتحدة إلى نائب الرئيس (ديك تشيني)، الذي استقى الأفكار من المركز الذي عمل فيه (American Enterprise Institute)، وهو مركز أبحاث وتخطيط محافظ جديد، ذو نفوذ، وهو الذي قاد الحملة من أجل تخصيص سريع للحكومة والجيش. عندما كان ديك تشيني وزيراً للدفاع في رئاسة بوش الأب، الذي طرح فكرة (الجانب المنطقي في العمليات الحربية)، وقد استطاع الحصول لشركة هاليبرتون، الذي كان يرأسها على عقد لدراسة إمكانية توفير الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية المنتشرة في العالم، وقد أصبحت هذه الشركة من أكبر الشركات المحتكرة للعمل العسكري الخاص.

لعل أهم ما يجب الرجوع إليه في موضوع خصخصة الشركات الأمنية، الاستناد إلى خطاب وزير الدفاع الأميركي السابق (رامسفيلد) في 2001/9/10، إذ عُدَ هذا الخطاب شهادة ميلاد لهذه الشركات. والملاحظ أن هذا الخطاب الخطير حصل قبل أحداث 11/ 9 /2001، فقد جاء فيه: (**أنّنا نواجه اليوم عدواً خطيراً يهدد أمن أميركا وكل من يرتدي الزي العسكري، وربما ينصرف ذهنكم إلى الطغاة في العصور السابقة، ولكنه يحيا بين ظهرانينا أنّها البيروقراطية، التي تغتال وزارة الدفاع، وأنّا لا أنوي مهاجمة البنتاغون بل تحريره من ذاته**).

في صيف 2002 أزاح رامسفيلد الغموض الذي ورد في الخطاب السابق، تحت عنوان التحول الثوري بالعسكرية الأميركية، فقد كتب في مجلة فورين افيرز، مقالة بعنوان (تحويل الجيش)، **(لقد قررت تبني نموذج تجاري في البنتاغون، يعلن الحرب على النمط البيروقراطي، ليرتدي ثوب المغامرين الرأسماليين)**، وعليه فأنَّ سياسة البنتاغون الجديدة ترتكز بشدة على القطاع الخاص، ونشدد على الأعمال السرية وأنظمة الاسلحة المتطورة، واستخدام أكبر للقوات الخاصة والمقاولين، هذه تعد بمثابة عقيدة عسكرية جديدة تتبناها أميركا في حدثان القرن الجديد، لذلك سميت (عقيدة رامسفيلد).

وتتلخص الفكرة الأساسية من خصخصة الحروب، على إستراتيجية جديدة في إدارة حروب الولايات المتحدة الأميركية، قائمة على القتال بأقل عدد ممكن من الجنود، فيما يتم أيكال المهام اللوجستية، وبعض أعمال الاستخبارات إلى شركات المرتزقة التي تكاثرت في الولايات المتحدة حتى بلغت أكثر من (35) شركة بارزة آنذاك.

كما أنَّ الهدف المعلن من هذا التحول، هو السعي نحو خفض الأنفاق العسكري، الذي بدأ يتزايد بشكل مضطرد، وهو ما يعني خفض مستويات الضرائب على الأفراد والشركات، وهو ما يستقيم مع توجهات وفلسفة المحافظين الجدد، وقد انخفض الأنفاق العسكري بفعل إستراتيجية الخصخصة بواقع (10) مليار دولار، في ظل استخدام محدود جداً للشركات الأمنية الخاصة والمتعاقدين، وهو ما دفع ديك تشيني على تعميق حالة الخصخصة وتوسيعها، بغية ترسيخها كحالة تغيير ناجح وذا مردود اقتصادي كبير، وترتكز توجهاته على توفير عدد أكبر من الجنود للمهمات القتالية الصرف، فيما سيتولى المتعاقدون

الأمنيون (مرتزقة الشركات) المهام اللوجستية، والهدف من خصخصة الحرب التخلص من عبء الخسائر التي دفعها الأميركان في حرب فيتنام والصومال ولبنان، والتي سجلت امتعاضاً ورفضاً كبيراً من قبل الرأي العام الأميركي، لذلك يراد منها تحقيق الآتي:

1 ـ تعد خصخصة الحرب والاتكاء على المرتزقة طريقة مثلى للتخلص من العبء الإعلامي، والذي كان يلاحق خسائر الأميركان ما وراء البحار.

2 ـ الاعتماد على المزيد من المرتزقة، يعني تخفيض حجم القوات المقاتلة المشاركة فعلاً في الحروب، وهذا ما يفسر قبول سياسي عالٍ في وساط الكونغرس ومجلس الشيوخ، حتى لو كان الجمهوريين لا يتمتعون بالأغلبية.

3 ـ تخفيض تكاليف الحرب الاحتلالية، مما يوفر قبول أولي مثلما حدث في حالة العراق، عندما تم تقدير كلفة احتلال العراق بواقع يتراوح ما بين (50 ـ 60) مليار دولار.

4 ـ حتى أنَّ نسبة الأميركان في القوات المسلحة ومن الأصول الأميركية أخذت بالتراجع، وهو ما رفع غطاء الوطنية عن أفراد القوات المسلحة الأميركية، إذ ازداد عديد المرتزقة من طالبي الجنسية الأميركية أو ممن هم من فقراء الجنوب، الذين أضحوا صيداً سهلاً للشركات الأمنية، التي باتت تؤدي الدور ذاته (في مرحلة الكونيالية) عند اصطياد الأفارقة للعمل في بلدان الاستيطان الحديث والمتاجرة بالبشر، لهذا فأنَّ المستقبل سيحمل الاعتماد الرئيس على ما يسمى (**خصخصة الحرب**)،

التي ستكون مرتكزة على جيوش الظلام (المرتزقة) في غزو البلدان واحتلالها، على طريق بناء إمبراطوريتها المزعومة.

لهذا كله فقد تجاوزت الإدارات الأميركية المختلفة منذ عام 1990 ولحد الآن، كل القيود المفروضة على عمل المرتزقة، ومن خلال محاولة تزييف وضع الارتزاق والمرتزقة من خلال الشركات، ولهذا ساندت بقوة نشوء هذه الشركات ومنحها العقود، بل لا نغالي إذا قلنا أنَّ مهام الشركات وأنشطتها وعقودها، قد حددت في أحيان كثيرة قبل تأسيسها، وهذا تم من خلال مساحة التنافذ الحاصل بين الإدارات ورجالات (CIA) السابقين والعسكريين والموظفين الكبار المتقاعدين.

وقد بدت شيئاً فشيئاً تتزايد حصة عقود هذه الشركات للقيام بأعمال عسكرية محددة، وكانت أفضل تجربة لأداء هذه الشركات هو في الدور الذي لعبته الشركات في حرب البلقان، وما رافقها من أوضاع تشكل في مضامينها جزء كبير من التهتك في المنظومة الأخلاقية الأميركية والغربية، فالشركات والدور السلبي للقوات الأميركية قد تسببت بجرائم إبادة جماعية من مثل جرائم سيبرنستيا، وما قامت به بكتل وهاليبرتون وغيرها من الشركات الأميركية الأخرى، فيما يتصل بتجارة الرقيق والقاصرين والأعضاء البشرية، وتيسير الأوضاع إزاء حدوث التطهير العرقي والإبادة الجماعية للمسلمين من قبل الصرب.

وفي المدة ما بين كانون أول عام 1992 وآذار من العام 1993، كانت (هاليبرتون) المورّد الأساسي للمؤن والدعم اللوجستي للجيش الأميركي في الصومال.

ولم تكتفي المؤسسة العسكرية الأميركية المتحمسة للخصخصة

بترك المهام اللوجستية للشركات الأمنية الخاصة، بل ذهبت إلى إسناد مهام أخرى أكثر تخصصاً ترتبط بالتدريب والتشغيل للأجهزة والمعدات، من مثل الوقاية من الهجمات والقرصنة على السفن الأميركية الحربية منها والتجارية،(حالة المدمرة كول في اليمن)، وهو ما قامت به فعلاً شركة بلاك ووتر (Black Water)، أو حالة التعامل مع حالة وجود مقاتلين ومقاومين في المدن، من مثل حالة معركتي النجف والفلوجة، والتي تدخلت في حسمها شركة بلاك ووتر.

وذهبت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) إلى أكثر من ذلك، عندما تم إناطة مهمة الاستجواب والتحقيق والتعذيب، للسجناء العراقيين في جميع معسكرات الاعتقال الأميركية وحلفائها إلى شركات خاصة، وهم من قام بالفضائح التي طالت السجناء في سجن أبي غريب، ولكن تحت توجيه وتخطيط الجهاز السري لوزارة الدفاع الأميركية، وهو ما سمي (بالبرنامج السري) والمعتمد على رؤية قدمها عالم الاجتماع (اليهودي) الأمريكي من أصول هنغارية رافائيل باتاي (1916 ـ 1996)، والذي حصل على الدكتوراه من الجامعة العبرية في الكيان الصهيوني، إذ ألف كتاب بعنوان (العقل العربي)، أفرد جزء منه عن العرب والجنس، فقد وصف الجنس كمحرم (تابو) يحيط به العار والكبت، هذا الكتاب يمثل أنجيل المحافظين الجدد فيما يخص التعامل والسلوك مع العرب والمسلمين.

من اللازم الإشارة إلى تاريخية الأساليب المستخدمة ضد الشعوب المقهورة بالاحتلال الأميركي، أو النظم التي تحمل عداءاً تجاه مخططات أميركا وسياساتها، فقد نجد الكثير من الأساليب المتشابهة

في العراق وأفغانستان، مع تلكم التي تم استخدامها في مناطق كثيرة من العالم، والتي وكانت من صنع وتنفيذ المخابرات الأميركية (CIA) وعملائها ومرتزقتها، فتقنيات التعذيب التي استخدمت ضد المعتقلين العراقيين والأفغان، شبيهة تماماً بتلك التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزية الأميركية في بلدان أميركا الوسطى، بما في ذلك (هندوراس) تحت إشراف (جون نيجروبونتي)، صاحب التاريخ الدموي في فيتنام، حيث أشرف على تسليح وتدريب وتمويل فرق الموت المتخصصة في التعذيب والتحقيق والاغتيال والقتل، لأكثر من (40000) من المقاومين الفيتناميين، ثم عمل في الفليبين والمكسيك قبل تعيينه سفيراً للولايات المتحدة الأميركية في العراق عام 2004، ليكرر جرائمه في هذا البلد وذلك بناء على توجيه من المخابرات الأميركية، وكانت فترة عمل نيجروبونتي سفيراً في هندوراس عام 1980، محطة لا تقل أهمية عن عمله في فيتنام والسلفادور، حيث عمل على تشكيل فرق الموت من المرتزقة، وأشهرها الفرقة (316) للمساعدة في قمع شعب هندوراس، كما عمل على تشكيل فرق الكونترا المعروفة بعملياتها الإرهابية ضد المدنيين من نيكاراغوا.

والذي تذهب بعض الاتهامات على شحتها، على أنَّ الدوافع لتعيينه كسفير في بغداد على قصرها، قد حملت معها نشوء (فرق الموت الأميركية ـ الإسرائيلية)، والتي قادت إلى إشعال الحرب الطائفية في العراق، لغرض تخفيف الضغط على القوات الأميركية التي باتت تواجه ما يقارب (1800) عملية عسكرية شهرياً، مستهدفة قواتها وشركاتها.

وفي الفترة الفصلية للبنتاغون (2006)، أعلن رامسفيلد عن خطته التي أطلق عليه (خريطة طريق من أجل التغيير)، أشار إلى أنَّ تطبيقها الفعلي بدأ عام 2001، حيث صنفت قوات وزارة الدفاع إلى قوات عاملة واحتياطية وخدمة ميدانية ومرتزقة، وهؤلاء يشكلون الكثافة القتالية للبنتاغون.

ومن المنطقي جداً أنَّ تبرر الولايات المتحدة استعانتها بالشركات على خلفية أطروحتها، التي أرادت من خلالها توزيع دول العالم ما بين داعمة للشر وأخرى للخير، وافترضت لنفسها محور الخير، وبالتالي أضحى طبيعياً أنَّ تضفي على اتكالها على المرتزقة شيئاً من الواقعية والتبريرية، انطلاقاً من الأهداف التي وضعتها لنفسها في قيادة العالم لمحاربة الإرهاب بشكل دائم، حتى وأنَّ تجاوز هذا حدود الجغرافيا المسموح للتدخل فيها، أو أنّها لم تعد تحتاج إلى شرعنة أنشطتها العسكرية بما فيها الاستباقية، حتى وأنَّ قامت على مجرد نوايا تراها هي لوحدها، قد توافرت في دولة أو مجموعة أو منظمة ما، وهي محاولة ذكية وواقعية استطاعت أميركا فرضها على العالم بأجمعه، مع خفوت الصوت المعارض لها عالمياً، فهي تقوم بذلك كله من معين إدراكها، أنّها لن تقدر على أدارة جميع الملفات والتدخلات والاحتلالات بقواها العسكرية، وربما يؤدي الإفراط في تدخلها العالمي كزعيمة مفترضة، إلى إجبارها إلى الانسحاب جزئياً أو كلياً من بعض المواقع، وهو ما يضر ويضعف صورة زعامتها للعالم، بجانب ذلك سعت من خلال الاستعانة بالمرتزقة وشركاتهم إلى تخفيف الضغط عن قواتها المسلحة وتحضيرها للمهام الكبرى.

وكان اسهام الشركات الخاصة لافتاً، حينما أسندت مهام بناء

وتجهيز وإدارة اكبر قاعدة للجيش الأميركي في الشرق الأوسط، والتي تعد الأحدث عالمياً، قاعدة (السيلية) في قطر، وقاعدة العديد الجوية التي انطلقت منها القاذفات الأميركية لضرب العراق.

لقد طبقت الولايات المتحدة الأميركية في حرب أفغانستان والعراق، فكرتها في الاعتماد على تلك الشركات التي توظف الكثير من المرتزقة من شتى أنحاء العالم، وبرز ذلك بشكل كبير في احتلال العراق، حتى باتت حرب 2003 واحتلال العراق في الأدب السياسي، تعرف بأنّها **أول حرب مخصخصة في التاريخ بامتياز**، وهذا يعني أنّها أكثر حروب الإدارة الأميركية اعتماداً على المرتزقة تحت لافتة الشركات الأمنية الخاصة.

إنَّ الحديث عن الخصخصة في المجتمع الدولي، ودور العولمة والشركات المتعددة الجنسية في موضوع الخصخصة للشركات الاقتصادية، وما تبقى من خصخصة الشركات الأمنية، ليندمج نشاطها المشترك في حماية المصالح الكبرى للدول الاستعمارية وشركاتها في احتلال وتدمير وسرقة ثروات المجتمعات، التي تكون نقطة سقوط الاستراتيجية الأميركية.

لقد يسر الدفع باتجاه الخصخصة والعولمة وما سمي بالنظام الدولي الجديد، في أنَّ تصبح موضوعة الأمن والأمان سلطة تباع وتشترى، من مثل أي سلعة مادية أخرى، وفي أطار تحرير التجارة ولتصبح بعض البلدان مناطق حرة لاستجلاب المرتزقة، وهي بالتأكيد البلدان النامية الفقيرة التي عاشت مجتمعاتها حروب أهلية أو حالة صراع عسكري، ولذلك صار من أبرز دلالات الحالة المعاصرة عالمياً، هو الشركات الأمنية العسكرية الخاصة التي أضحت سمة من سمات

النظام الدولي الجديد (العولمة)، ورفعت موضوعة السوق إلى مستوى (التأليه)، وبفعل ذلك تم إخضاع الأمن في كل مجالاته لقوانين العرض والطلب (ميكانزمات الأسواق)، أيَّ لمن يدفع أكثر، دون الاكتراث بالقيم أخلاقية أو المبادئ أو المُثل الإنسانية أو الدينية، بل المهم الكسب المادي الذي تسرقه الشركات المذكورة من الشعوب المحتاجة للأمن المفقود.

وظهور شركات الحماية الأمنية أو شركات الأمن الخاصة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي بشقيه الإقليمي والعالمي، أيَّ الشركات العسكرية الأمنية الخاصة، أو شركات الحماية الأمنية أو شركات الأمن الخاصة، أو الموظفون الأمنيون المتقاعدون أو المتعاقدون أيّاً كانت تسميتهم، تمثل تحولاً ونقطة انعطاف كبيرة سواء على مستوى العقيدة العسكرية أم على مستوى السوق العسكري، فقد بات ممكناً خوض الحروب وكالة أو بالإنابة عن الدول، ومن خلال الشركات والمرتزقة، تحت فلسفة المشاركة للقطاع الخاص وإعطاءه الدور المركزي في الحياة المعاصرة.

ولذلك فأنّ الرغبة المدفوعة للحصول على الأرباح، من المفترض في المنهج الراسمالي أن تتحسب إلى التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة مخرجات فعله ـ بما فيها الشركات الأمنية الخاصة ـ والمكلفة بالمهمات ذات الطبيعة العسكرية، والمفارقة في ذلك أن الأرباح والعوائد التي تحصل عليها شركات المرتزقة، لم تتأثر مطلقاً مع أيٍّ مستوى من المخاطر، كون الموارد البشرية التي تتحمل جل الخسائر من أنشطة الارتزاق المنظم، تتحملها شعوب البلدان النامية التي يتم تجنيد أبناءها لخدمة مصالح الشركات الأمنية، ومشروع الخصخصة التي جاء

به المحافظين الجدد، وعدته الولايات المتحدة الأميركية خياراً استراتيجياً حتى في ظل وصول الديمقراطيين إلى سدة الحكم.

ضمن هذا التوجه أزداد عدد العقود التي نظمتها الولايات المتحدة مع الشركات الخاصة خلال الأعوام 1994 ـ 2004، أكثر من (3000) عقد وبلغت كلفتها(300) مليار دولار، وأزداد فيه عدد المدنيين العسكريين في القوات المسلحة، فخلال حرب الخليج الثانية كانت النسبة من القطاع الخاص (1) من كل (100) جندي ليصل الرقم عام (2003) إلى (1:10)، وهو ما جعلهم يشكلون المرتبة الثانية من القوات المسلحة في العراق، حيث بلغت نسبتهم (20%) من عموم القوات الموجودة في العراق، فيما بلغت هذه النسبة عام 2010 ـ 2011، وعلى خلفية الانسحاب الأمريكي الجزئي من العراق ما نسبته (2:1)، أيَّ أنَّ هناك (2) مرتزقة لكل جندي أمريكي، طالما أنَّ عدد الجنود الأميركيين الذين بقوا في العراق لا يتجاوز (50) ألف جندي، مقابل (106) ألف مرتزق في الشركات الأجنبية العاملة في العراق تحت سيطرة السفارة الأميركية والقيادة العسكرية الأمريكية.

وتقف وراء تفعيل الخصخصة العسكرية وصعود دور الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة جملة مبررات، أرادت أميركا أنَّ تضعها في الحسبان، حتى لا تقع في إشكالية الازدواج في السلوك أو الرؤيا، وهي:

1 ـ تحاول أميركا استعادة دور الإمبراطورية الرومانية ولكن بنسخة أميركية معدلة، وبما أن العامل البشري يظل هو الحاسم في أيٍّ معركة أو احتلال، فأنّ أميركا لا تستطيع تأمين العدد اللازم من المقاتلين لضمان تدخلاتها المنتشرة، في المقابل فأنّها لا تعاني

من قيد تمويل استجلاب المقاتلين المؤجرين (المرتزقة) للقيام بذلك.

2 ـ في عصر جديد تدفع فيه أميركا العالم صوب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، لم يعد ممكناً العودة إلى العصر الكونيالي (الاستعماري) القديم، ولذلك لابد من الآتيان بنظم سياسية وحكام تدعمهم بقوة وتؤمن لهم الحماية عن طريق هذه الشركات، بغية خدمة مصالحها والمضي في مشروعها المعد لكل إقليم ولكل دولة.

3 ـ يعد ظهور شركات الحماية الدولية الخاصة، واحدة من الخطوات التي تؤدي إلى تسييل حالة السيادة والاستقلال، وهو استكمال لأطروحة رفع الحواجز ما بين الدول، لتمكين العولمة من أنَّ تأخذ مدياتها كاملة، وهدم لأسس الدولة الحديثة التي قامت على السيادة وامتلاك القرار، سواء أكانت متدخلة أم حارسة، ومن ثم ترويض هذه الدولة بغية انسحابها بشكل كامل من كل أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى أدوار ظليه، تبقى كيان هامشي شبحي، وأنَّ تذهب إلى التنازل عن حقها حتى في حفظ النظام والأمن الداخليين، وهو تجاوز وتقاطع حتى مع فلسفة المحافظين الجدد، التي قامت على العودة إلى توصيف شكل الدولة، بحسب ما جاء به الآباء المؤسسين للنظام الرأسمالي (ادم سميث)، الذي حدد مهامها / وظائفها بحفظ النظام والأمن والدفاع عن البلد من الأخطار الخارجية. ولهذا أريد للدولة وفق فلسفة خصخصة الأمن والمهام العسكرية سلب أخر ما تبقى لها، وهو حفظ النظام من خلال الاعتماد

شبه الكامل على القطاع الخاص ممثل (بشركات المرتزقة) في تأمينه على مساحة البلد كله.

4 ـ وزعت فلسفة المحافظين المهام المجتمعية بدقة، مستظلة بهامشية الدور المرسوم للدولة على النحو الآتي:

أ ـ يتولى الدور الاقتصادي القطاع الخاص سواء أكان محلياً أو عابراً للحدود.

ب ـ يتولى المهام الاجتماعية منظمات المجتمع المدني، التي في الأغلب الأعم تتغذى من معين المنح والمساعدات، التي تغدقها المؤسسات والمنظمات الأميركية. لتنفيذ الأجندة المطلوبة، وبالتالي المساهمة في تهتك منظومة الدولة لصالح الجهات المانحة.

ج ـ تتولى موضوعة الأمن وحفظ النظام مجموعة الشركات الأمنية الخاصة التي تتولى التدريب والسيطرة والتوجيه وقمع أيَّ أنشطة من شأنها تعكير صفو النظام، حتى وأنَّ كان النظام قمعياً ـ دكتاتورياً ـ مصادراً للحريات.

5 ـ أيكال تنفيذ عمليات القتل العمد وتجاوز حقوق الإنسان، وحتى القيام بالإبادة الجماعية أو الانقلابات العسكرية لقوى خارجة عن القانون (المرتزقة)، وعبر الشركات الأمنية من دون التورط علانية في ذلك وإلقاء تبعاتها على عاتق المرتزقة، مع ضمان عدم ملاحقتهم قضائياً، لا من قبل القانون الدولي أو قوانين الدول المتضررة من أفعالهم، وهو ما جرى بوضوح في العراق تفصيلاً لأغلب أهداف استخدام المرتزقة.

6 ـ ضغط خسائر الجيش الأميركي على أدنى مستوى نتيجة زج المرتزقة في العمليات التي يتوقع أن تكون الخسائر البشرية فيها عالية.

7 ـ توظيف عملائها والمجندين تحت لواء (CIA) في أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا ودول أسيوية، لغرض إنقاذهم من الملاحقة في بلدانهم، وجيوش الدول الاشتراكية السابقة، وهؤلاء مستعدين للعمل تحت أقسى الظروف والمخاطر، في ظل رواتب منخفضة جداً، مع عدم التزام الشركات بالإفصاح عن مصيرهم أو عدم الالتزام بتسليم جثثهم إلى عوائلهم، كما هو جرى في العراق.

8 ـ أدت عملية تقليص الجيش الأميركي على وفق رؤية ديك تشيني إلى (60%)، مما كان عليه في زمن الحرب الباردة، خلف فيضاً هائلاً من العمالة العسكرية، التي كان يجب أنَّ يتم الاستفادة منها بشكل أو بأخر في خدمة بسط النفوذ الأميركي.

9 ـ سعي شركات (المجمع الصناعي ـ العسكري) لأحداث تكامل مع الشركات الأمنية الخاصة، فيما يخص الإنتاج والتوزيع، مما يوفر لشركات الإنتاج العسكري منافذ جديدة للتصريف الإضافي، إذ ما اعتمدنا الدور التاريخي للمجمع الصناعي ـ العسكري كأقوى جماعات صنع القرار العسكري في الولايات المتحدة، والتي ينسب إليها الدفع باتجاه الكثير من الاحتلالات والحروب، التي دخلتها أميركا في تاريخها الحديث والمعاصر، ومنها حرب احتلال العراق وأفغانستان.

دوافع خصخصة الحرب

هناك دوافع عدة وقفت كدعائم لزيادة التوجهات صوب خصخصة الحروب والأمن، تراوحت ما بين ظروف ذاتية وموضوعية انتابت البيئة الدولية وما حصل فيها من تطورات عدة، جاءت بمجملها لتفتح الباب على مصراعيه للخروج عن أغلب ثوابت النظم والمواثيق، التي نظمت الحياة الإنسانية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولتطيح بكل حدود التعامل الاخلاقي مع أوضاع الصراع والحرب، وقادت كل هذا التهتك الدول الأوربية والغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، ومن أبرز الدوافع لولوج خصخصة الحروب والأمن هي:

1 ـ المناخ الفكري والفلسفي: شهدت السنوات ما بعد عام 1980 (حكم ريغان) في أميركا و(تاتشر) في بريطانيا، صعوداً كبيراً لفلسفة إيلاء القطاع الخاص وتقزيم الدولة، بالاستناد على فلسفة المدرسة النقودية (الفريدمانية)، والتي عدت تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتضخم قطاعها الاقتصادي مجلبة إلى الركود الاقتصادي والازمات، والى المزيد من عدم الكفاءة الاقتصادية، وعدت القطاع الخاص هو البديل الأمثل لملء الفراغ، لما يتمتع به من قدرة على التخصيص الأمثل للموارد واستجلاب الكفاءة الاقتصادية، وخفض مستويات التكاليف، وأنَّ القطاع الخاص العسكري يمتلك مرونة أكبر للتعامل مع التهديدات المختلفة مقارنة بالبيروقراطية العسكرية الرسمية، هذه الفلسفة شكلت مرتكزاً لطروحات المحافظين الجدد في

الدفع باتجاه المضي بعيداً في استراتيجية خصخصة الحرب، الذين أوكلوا هذه المهمة إلى صقور هذا التيار (رامسفيلد ـ تشيني)، بعدما تهيأت الفرصة لوصولهم إلى مركز صناعة القرار الأميركي.

2 ـ **انتشار صناعة السلاح:** دفعت رغبة شركات صنع السلاح إلى توسيع حجم الانتاج وتجارة الاسلحة والذخائر، لا سيّما وأنَّ المجمع الصناعي ـ العسكري في معادلة النظم السياسية الجديدة من اقوى جماعات الضغط، فضلاً عن قدرتها في ايصال رجالاتها إلى الادارات الحكومية المساهمة في اتخاذ القرار، وحالة أميركا في ظل ادارة بوش الابن أنموذجاً لذلك، كما أنَّ شيوع تجارة السلاح وقدرة أغلب الجماعات والمنظمات من الحصول على السلاح بيسر، فقد اشارت صحيفة يديعوت احرنوت إلى أنَّ تاجر السلاح الإسرائيلي المعروف(شمعون يالنيك) أَعترف ببيع اسلحة اسرائيلية إلى اسامة بن لادن (زعيم القاعدة).

3 ـ **عدم كفاية الموارد لدى الجيوش المعاصرة:** تعد موضوعة عدم كفاية الموارد المتاحة للأغراض العسكرية أمراً ينطبق على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنَّ الحاجة لموارد القطاع الأمني الخاص، لم يعد ينحصر بحاجة المؤسسات والشركات الخاصة.

وفي ظل تحضيرات الولايات المتحدة الأميركية لدخول القرن الحادي والعشرين، كقوة متفردة كبرى متحكمة بجميع مفاصل القوة (الصلبة منها ـ العسكرية) أو القوة الناعمة، ومن هنا بدأ التفكير

الاستراتيجي الأميركي بالاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة تحت أيٍّ معطى كان، وشجعت ودعمت انشاء هذه الشركات في محاولة الالتفاف حول التفسير والتوصيف الأممي لحال الارتزاق والمرتزقة.

بحيث بدا الاعتماد على جيوش المرتزقة المنضوية تحت لواء الشركات الأمنية، كفيلاً بحل إشكالية الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول، والمتأتية من الجوانب الآتية:

الأول: عدم كفاية القوة البشرية العسكرية الأميركية للدخول في حروب عديدة في مناطق مختلفة من العالم، والتمكن من مسك الأرض التي يجري احتلالها، كما هو الحال في العراق وافغانستان.

الثاني: انخفاض مستوى التطوع في داخل الولايات المتحدة الأميركية، مما دفعها إلى الاستعانة بالتجنيد الخارجي مقابل الحصول على الجنسية الأميركية، وهو يمثل جزء من تشجيع المرتزقة.

الثالث: حالة التسريح المتزايد للجنود في الجيوش النظامية، من مثل الاتحاد السوفيتي السابق، ويوغسلافيا وبولندا وعموم الدول الاشتراكية السابقة، وهو ما وفر عرض كاف من العسكريين السابقين للانضمام إلى جيوش المرتزقة من خلال الشركات الإمنية الخاصة. إذ يقدر عدد العسكريين المسرحين من الخدمة على مستوى العالم بما يقارب (11) مليون عسكري، ناهيك عما أضافته الثورات العربية من حل لجيوشها، والتي ستدفع بظهور شركات أمنية تجند هؤلاء

لتأدية خدماتها لمن يتعاقد منها، حتى وأنَّ كانت نظم ديكتاتورية.

مع الوقت توسع نشاط هذه الشركات الخاصة العسكرية، وزادت أعدادها حتى بلغت قرابة (100) شركة، وأصبح حجم نشاطها المالي يفوق ميزانية الحكومات، ويزيد على (200) مليار دولار وفق بعض التقديرات، وبعد أن كانت الجيوش المحاربة في الغرب تضم نسبة (10 ـ 20%) من المرتزقة للقيام بوظائف مختلفة منها: (حماية ـ تأمين إمداد القوات المحاربة بالمؤن والسلاح ـ تدريب ـ وظائف فنية).

وكان النموذج الايجابي الذي طرحته هذه الشركات لنفسها، هو الدور الذي قامت به شركة (أكسكيوتف اوتكوم) أو النتائج المضمونة (Executive Outcomes) الجنوب أفريقية في سيراليون عام 1995، حينما نجحوا في إعادة الاستقرار للبلاد وطرد المتمردين، وإعادة (300) ألف لاجئ إلى وطنهم، نظير نصيب من ثروات البلاد من البترول والماس، أيَّ دورها كشركات لحفظ السلام لا للحروب!.

وبالأسلوب التجاري المخادع الذي يمارسه السياسيون الأمريكيون لتضليل الناس عن حقيقة هذه المرتزقة، فإنهم يطلقون على هذه الشركات تسمية (شركات إدارة المخاطر) Risk companies management، وهو يجعلها تشبه شركة Morgan Stanle التي مارست تجنيد المرتزقة في الثمانينات في أفريقيا، والتي اتهمت بجرائم التمييز العنصري.

مصادر الفصل الرابع

1 ـ للمزيد حول رؤى فلسفة المحافظين ينظر: عبدعلي كاظم المعموري، انهيار الامبراطورية الأميركية، دار الاكاديمي، الطبعة الأولى، عمان ـ الاردن، 2012.

2 ـ جيرمي سكاهيل، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2007.

3 - Deborah Avant, Private Security Companies, New Political Economy, vol10, no.1, (March 2005).

4 - Bjorn Moller, Privatization of War and The Regulation of violence.? www.ihis.aau.dk.

5 ـ مجلة فورين افيرز، صيف 2002.

6 ـ حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، أبو ظبي، 2007.

7 ـ عبدعلي كاظم المعموري، أنهيار الإمبراطورية الأمريكية، دار الاكاديمي، الطبعة الأولى، عمان ـ الاردن، 2012.

8 ـ عبدعلي كاظم المعموري ـ وسن احسان العزاوي، خصخصة الحروب، مجلة قضايا سياسية، العدد(26 ـ 27)، بغداد، 2011.

9 ـ رائد فوزي احمد، الشركات الأمنية العاملة في العراق بين الأجراء الوقائي والعمل الهجومي، المعهد العربي للدراسات الاستراتيجية، 2007.

10 ـ اميمة عبد اللطيف، البنادق المؤجرة في العراق، مجلة العصر، 2004/6/1

11 ـ للمزيد ينظر: رمزي طه الشاعر، الإيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، مطبعة جامعة عين الشمس، 1988.

12 ـ درية شفيق البسيوني، وآخرون، العلاقات الدولية والنظم السياسية والقنصلية، جامعة حلوان، 2006.

13 ـ صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية 2012/07/10.

14 - Andy Clarno & Salim Vally: Privatized war: the South African connection, Saturday, 19. Mar. 2005.

الجزء الخامس

الاقتصاد السياسي لخصخصة الحرب

تم التركيز على خصخصة القطاع العسكري على خلفية انتشار مفهوم الخصخصة على مستوى العالم بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقد جرى التوافق ما بين ريغان ـ تاتشر على المضي بقوة نحو تحقيق ذلك، وجعله بديلاً لحالتي تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي والنظام المركزي ذو الطابع الاشتراكي.

وبدء مشروع الخصخصة ينتشر رويداً رويداً حتى في القطاع العسكري، وكان ثنائي ديك تشيني ـ رامسفيلد أبرز الداعمين لمشروع خصخصة الكثير من المفاصل العسكرية، لاعتبارات تراوحت ما بين أيديولوجية واقتصادية وتاريخية مختلفة، فما بين تخفيض الكلف العسكرية والكلف المادية والبشرية، وبين الاستجابة لمتطلبات ضغط الفكر الليبرالي الجديد، الذي بات الدعامة الرئيسة لولوج الجمهوريين إلى سدة الحكم، وما بينهما ضغط الشركات المنتجة للسلاح، والتي تدفع بقوة إلى تبني سياسة خلق الحروب باستمرار لغرض تصريف الإنتاج الحربي الذي يعاني من الكساد في ظروف الأزمة الاقتصادية، ولذلك نلحظ تصاعد الهمجية العسكرية الأميركية أبان الأزمات، حتى أنَّ

العلاقة باتت سببية ما بين الأزمة والحروب. بالإضافة إلى الإرث التاريخي المكتسب في التقاليد الأميركية.

إنَّ التوحد شبه الكامل ما بين (المجمع الصناعي ـ العسكري) والإدارات الأميركية، لم يكن نتاج مرحلة بعينها، وهو ينسحب إلى جماعات ضغط أخرى، من مثل الشركات النفطية أيضاً، وعموم الطبقة الرأسمالية، التي تدفع الدولة دفعاً إلى عمل أيِّ شيء أبان مراحل الجدب الاقتصادي ودخول الاقتصاد في مرحلة الانكماش أو الركود، وخير معوض لذلك هو خلق الحرب وبالتالي خلق الطلب، مما يأذن للشركات الصناعية المختلفة تعويض خسائرها وفتح أسواق ومنافذ جديدة لإنتاجها، حيث لعب الاقتصاد دوراً واضحاً في التأثير على مجمل عمل الإدارة الأميركية، وهذا يبدو واضحاً للغاية، فالولايات المتحدة كانت دائماً لديها مشكلة اقتصادية كبرى هي وفرة الإنتاج الهائلة، التي تحتاج إلى توفّر فرص تصديرية قادرة على استمرار عجلة الإنتاج، التي تستوعب مؤسساتها مئات المليارات من الدولارات وملايين العاملين.

في العام 1898 الذي يعتبره كثير من المؤرخين بداية للإمبريالية الأميركية، بلغت الصادرات الأميركية نحو مليار دولار من غير أنَّ تتجاوز الشركات عُشر قدرتها على الإنتاج، ولذلك انتقلت إلى مرحلة تصدير رأس المال مباشرة، وأصبح فتح المجال للصادرات الأميركية في جميع دول العالم هدفاً قومياً، حتى وأنَّ كان ذلك بالقوة العسكرية، وقد عبّر الرئيس الأميركي (تيودور روزفلت) عن هذه الحقيقة بالقول: (إنَّ قدرنا هو أمركة العالم، تكلموا بهدوء، واحملوا عصاً غليظة، وعندئذ يمكن أنَّ تتوغلوا بعيداً).

وينقل لنا ما سجّله الصحفي الأميركي (جوناه غولدبيرغ) في(الناشيونال ريفيو) (إنَّ الولايات المتحدة كل عشر سنوات أو نحوها تحتاج إلى الإمساك ببلد صغير ومتداعٍ وتقذفه إزاء الحائط، فقط لكي تظهر للعالم أنّها تعي وتفعل ما تقول، ومن هنا فقد حاربت الولايات المتحدة العراق، لأنّها بحاجة لجهة ما تحاربها في المنطقة، والعراق كان هو الخيار الأمثل)، وهذا يندرج في أطار صناعة العدو، فأميركا وعلى طوال تاريخها، لم تعش يوماً من دون عدو، تتخذه ذريعةً للقيام بأعمالها العسكرية.

ومن المؤكد أنَّ خطاب وزير الدفاع الأميركي رامسفيلد يوم 10/ 9 /2001، وقوله أنّه يريد أنَّ يحرر البنتاجون من البيروقراطية، وعُد ذلك تحرير من الذات التي سيطرت عليه ردحاً طويلاً من الزمن، من خلال تبني أنموذج تجاري للوزارة، يتم فيه إعلان الحرب على البيروقراطية العسكرية وإلباسها ثوب المغامرين الرأسماليين.

في كلمته للاتحاد، طلب الرئيس الأميركي السابق (بوش الابن) من الكونغرس الموافقة على نوعين من الزيادة في بناء القوة العسكرية الأميركية: أولهما زيادة عدد الجيش النظامي بواقع 92 ألف جندي على مدى خمس سنوات، وثانيهما تشكيل فرق متطوعة من المدنيين (المرتزقة)، والأولى هي مسألة طبيعية في خضم احتلال بلدين في غضون سنتين واستمرار المعارك فيهما، فيما تعُد المسألة الثانية هي من بنات أفكار ومخططات بلاك ووتر!.

ويرى السكرتير الأسبق للدفاع (Phillip Coyle)، إنَّ خصخصة الحرب ترتبط مباشرة باحتلال العراق، حيث تنظر الإدارة إلى الحصول على المزيد من القوات لحرب العراق.

إنَّ الصعود المتنامي والمخيف للشركات الأمنية في الإدارة العسكرية الأميركية، ستجعل من هذا الجيش خاصاً بالإدارة الأُميركية والرئيس يستخدمه وقت يشاء، لتنفيذ العمليات الخاصة المطلوبة لصالح بيوتات المال والشركات والمجمعات العسكرية أو لرغبات لوبيات معينة، وبهذا الجيش (الهجين) من المواطنين والمرتزقة سيكون بالمقدور إسقاط أيِّ نظام واحتلال أيِّ دولة، ويتم تحقيق مغانم اقتصادية وسياسية تصب في جميعها لصالح الشركات المالية والعسكرية.

لقد هيأت الرغبة الجامحة التي قادها ديك تشيني في وزارة الدفاع إلى صعود منطق الخصخصة لتعويض الجوانب التي تنازل عنها الجيش الأميركي لصالح القطاع الخاص، فقد قام (تشيني) في سنته الأولى بتخفيض الإنفاق العسكري (10) مليارات، ثم ألغى عدداً من أنظمة الأسلحة المعقدة والمكلفة. كما وقام بتخفيض عديد القوات المسلحة الأميركية من (2.2) مليون جندي إلى (1.6) مليون جندي.

وعلى مدى الأربعة سنوات التي قاد فيها ديك تشيني وزارة الدفاع شهدت موازنة الجيش الأميركي تخفيض مقصود ومستمر، استناداً على الفكرة التي سوقها ودافع عنها، وهي تحرير الجنود المقاتلين وإطلاق يدهم في الأعمال القتالية الصرف، بينما يتولى المتعاقدون (الشركات ـ المقاولون الخاصون)، وبالاعتماد على المرتزقة في تأمين لوجستيات الدعم الخلفي للقطعات، مما يعني مشاركة اكبر من القطاع الخاص في الأعمال العسكرية مقابل عديد أقل من الجنود النظاميين، بالإضافة إلى أمكانية واسعة لتكليف جيش المرتزقة بواجبات أخرى، يكون الجيش الأميركي بمنأى عن الطعن في أخلاقياتهم وسلوكهم العسكري، وهي طريقة ذكية للتعاطي مع كابوس العلاقات

العامة والفضائح، التي تنتج مع كل عملية احتلال أو تدخل عسكري لأميركا ما وراء حدودها.

ومن جانب النظرية الاقتصادية (الجزئية) Micro - Economic Theory، فأن هذا التنظيم يعني تدنية التكاليف (Minimization of Cost)، وهو أنموذج معتبر من أنموذجات تحقيق الأمثلية (Optimization) الاقتصادية في الجوانب الاقتصادية الصرفة، كحالة سعي أيَّ مشروع خاص إلى تحقيق الأرباح. وهذا الإدخال لموضوعة النظرية الاقتصادية في الحرب والقطاع العسكري بالتحديد، هي مستوحاة من أعمال المدرسة الفريدمانية (الليبرالية الجديدة)، كون نظرتها تذهب إلى أنَّ القطاع الخاص هو على الدوام أكفء من القطاع العام ومخفض إلى الكلف بشكل كبير.

وهو سعي متوافق مع التوجهات الليبرالية الجديدة ومنظومة التشغيل والأجور، في أن فكرة العمل الدائم وما يترتب عليه من مستحقات تقاعدية ومشكلات الضمان الاجتماعي والصحي وغيرها، يتم استبدالها بالعمل المؤقت والذي تنتهي مع انجازه كل المتعلقات الأخرى، وبهذا فأن الشركة / أو الدولة سوف لن تتحمل أيَّ تكاليف أخرى، ولهذا نلحظ أن مستويات الأجور في ظل الشركات الأمنية الخاصة (المرتزقة)، مقارنة بمتوسط الرواتب في الجيش الأميركي تعد جاذبة ومحفزة للعمل في هذه الشركات، كون أفرادها لا يتمتعون بذات المنافع التي يستحقها الجندي النظامي في الجيش الأميركي، إذ يحصل الجندي المتطوع في الجيش الأميركي على راتب سنوي كمتوسط ما يقارب (36) ألف دولار.

بالإضافة إلى المأكل والملبس وسبل الرفاهية الأخرى المتاحة في

القواعد والمعسكرات، بينما يحصل المرتزق الأميركي الذي يعمل في شركة بلاك ووتر (Black water) على يقارب (300) ألف دولار سنوياً، وهو مبلغ محفز للجنود والعسكريين المتقاعدين أو المسرحين، وهو جزء من أساليب التحفيز لاستجلاب المرتزقة، بحيث بات الجنود المسرحين من الخدمة في العراق وأفغانستان، يرغبون بالعمل في الشركات بديلاً عن تمديد عقودهم مع الجيش الأميركي.

ولكن من حيث الشكل، يبدو أنَّ الشركات أكثر كلفة من التطوع في الجيش الأميركي، إلا أنَّ التكاليف التي تتحملها وزارة الدفاع لما بعد الخدمة هي كبيرة، وهو ما تحاول التخلص منه، ودفعه باتجاه الشركات أو أنَّ يتحمله المرتزقة ذاتهم، وترتبط التكاليف الإضافية بالآتي:

1 ـ تدفع وزارة الدفاع بشكل مباشر وقبل تسليم جثمان الجندي الأميركي المقتول في العراق أو أفغانستان مبلغ (500) ألف دولار لعائلة الجندي.

2 ـ دفع رواتب شهرية للجنود المتوفين.

3 ـ دفع بدل أعاقة للجنود المعاقين عن فقدان أطرافهم أو إصابتهم بعاهات مستديمة تبعاً لمستوى الإعاقة.

4 ـ تطبيب أو الضمان الصحي للجنود المعاقين أو المصابين في الحرب طيلة حياتهم، وإذا ما علمنا أنَّ أكثر من (260) ألف جندي بشكل تراكمي ظهرت عليهم علامات وأثار حرب عام 1991 ضد العراق، والتي سميت (بلعنة العراق) وهو نتيجة لاستخدام القوات الأميركية والبريطانية مقذوفات بالستية معاملة مع اليورانيوم المنضب.

5 ـ تكاليف إعادة الجنود المصابين بالأمراض النفسية والعصابية أو ما يسمى (أعراض ما بعد الصدمة)، إلى الحياة العادية، كونهم موارد بشرية لابد وأنَّ يتم استثمارها.

هذه التكاليف تحاول وزارة الدفاع الأميركية وعبر الخصخصة إما تخفيضها أو نقل عبئها خارج موازنتها، مستعينة بالقطاع الخاص (الشركات العسكرية الخاصة) واختصاراً (Private military (PMCs) companies) في ذلك، هذه الشركات هي الأخرى تحاول الحصول على أعلى الأرباح من أعمالها مع الجيش الأميركي، ويتم هذا من خلال تخفيض التزاماتها تجاه المتعاقدين معها، فهي تعمد إلى إغرائهم بالرواتب والأجور العالية من دون أيِّ ضمانات أخرى، وهو ما يعني أنَّ انتهاء مهمة المرتزق ترتبط إما بقتله أو أصابته، وهذا أحد أهم البنود التي يستلزمها العقد الموقع بين الشركة والمرتزق، ولهذا فأنَّ بنود تخفيض التكاليف على الشركات الأمنية الخاصة تندرج في الآتي:

1 ـ عدم مسؤولية الشركة عما يصيب المرتزق من إصابة أو عاهة مؤقتة أو مستديمة.

2 ـ الشركة مسؤولة فقط عن تطبيبه في حالة الإصابة في ساحة المعركة.

3 ـ لا تلتزم الشركة بدفع أيِّ مبالغ لعائلته بعد قتله أو فقدانه.

4 ـ لا تلتزم الشركة بإعادة جثمانه إلى مسقط رأسه، ولهذا عمدت الشركات الأمنية والجيش الأميركي إلى رمي جثث الجنود المرتزقة في الأنهر والمبازل، وفي الصحراء العراقية وبخاصة في منطقة وادي حوران.

5 ـ استخدام العقود القصيرة الآجل مع المتعاقدين، لغرض ابتزازهم وبالتالي تخفيض مرتباتهم مع كل حالة تعاقد جديدة.

6 ـ البحث المستمر عن المرتزقة في كافة أنحاء العالم وبخاصة من البلدان الفقيرة، مستفيدة من حالة البطالة وانخفاض الأجور.

7 ـ تركزت حالة التشغيل في شركات الخدمات (التنظيف ـ غسيل الملابس ـ خدمة وتحضير وجبات الطعام)، المخصصة للقواعد الأميركية في العراق على العمال الهنود والبنغال، نظراً للأجور المنخفضة، والتي تتراوح ما بين200 ـ 300 دولار شهرياً مع تأمين بطاقة سفر على حساب الشركة كل ستة أشهر.

8 ـ قُتل من المرتزقة الذين جيء بهم إلى آتون حرب العراق، ما يقدر (770) متعاقداً في العراق مع جرح (7761) مرتزق بحسب الاحصاءات الأميركية (وهي غير حقيقية بأجماع معظم مراكز الابحاث العسكرية)، لكنهم لا يُحسبون ضمن قائمة القتلى العسكريين للبنتاغون، وهم غير خاضعين للتأمين شأنهم شأن الجنود في الجيش الأميركي.

9 ـ يتم استخدامهم لتنفيذ جرائم يمكن إنكارها على المستوى السياسي، أيَّ أنَّ أفعالهم محل إنكار الحكومة الأميركية ذاتها، وتعدها تصرفات شخصية.

وغالباً ما تحاول الإدارة الأميركية وقياداتها العسكرية، إنٌ تجد التبرير لها، على أنها تمت على خلفية حالة نفسية أو أنَّ هناك متراكم سوسيولوجي، نتيجة معاناة القائم بها من افتراق والدته عن والده، وبالتالي حدث هذا الشرخ النفسي، مما أدى إلى أنَّ يعتمد سلوكاً عدوانياً إزاء المدنيين من في العراق، أو أنّها تبرر

ذلك، على أنّه تصور يحمله الجنود والمرتزقة، من أنَّ الأفراد الذين تم استهدافهم يحملون الأسلحة، وهو في ذلك يدافع عن نفسه بحالة استباقية، مع أنّها واضحة في قواعد الاشتباك التي يعتمدها الجيش الأميركي، بينما جرائم السجون تمت تحت ما يسمى (البرنامج السري) الذي هو تنفيذ لأطروحة رفائيل باتاي (1916 ـ 1996) الواردة في كتابه، العقل العربي، والمنشور عام 1973، والكاتب يهودي من أصول هنغارية، ويعده بعض الاكاديميين الأميركيين بأنّه (أنجيل المحافظين الجدد عن السلوك العربي).

10 ـ تعاون المرتزقة مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية منذ حرب فيتنام، ضمن برنامج سري عُرف بأسم (العمليات السوداء)، وكان المرتزقة يُرسلون لتنفيذ عمليات اغتيال وتخريب ضد مواقع معادية، لا تريد واشنطن التورّط فيها بشكل مباشر، فهي لم تعترف بأيٍّ من المرتزقة التابعين لهذه الشركات الأمنية الخاصة، ممن اعتقلوا أو قُتلوا في هذه العمليات.

كل هذه الحسابات الاقتصادية هي التي دفعت باتجاه تكاثر الشركات الأمنية الخاصة، في مختلف دول العالم، دافعها في ذلك هو السعي للحصول على الأرباح السريعة والكبيرة من ناحية، ولكون القائمين عليها من الطبقة الرأسمالية التي ترتبط مع الإدارات بشتى الوسائل بما فيها الجانب الديني، فالمتبنين للفكر المسيحي الصهيوني المتطرف، هم الأكثر قرباً من الإدارات الأميركية ووزارة الخارجية والدفاع، ولهذا فأنَّ تأمين العقود لشركاتهم يعد أمراً قائماً لوحدة الهدف والتوجه.

وتسعى الشركات الأمنية على التسابق في الاستحواذ على المرتزقة من العالم الثالث، وبخاصة من البلدان الفقيرة، حيث يصل راتب المرتزق إلى (4000) دولار شهرياً، مقارنة بالمرتزق الأميركي أو البريطاني الذي يصل معدل أجره ما بين (12 ـ 15) ألف دولار، فيما شهدت السنوات ما بعد عام 2008، دخول قوي لمرتزقة أميركا اللاتينية وبأجور تصل إلى (700) دولار شهرياً.

إنَّ خصخصة الحرب والقطاع العسكري بدت ظاهرة كبيرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، إلى الحد الذي أضحت من الاتساع، مما دفع عدداً كبيراً من الكتّاب والخبراء في الولايات المتحدة نفسها إلى التحذير من مغبة التوسع فيها والعواقب المترتبة على ذلك، فقد حذّر الكاتب (باري يومان) من شيوع ظاهرة خصخصة الحرب، وكتب مقالة بعنوان: (الدور المتزايد للمرتزقة)، قال فيه: **(إنَّ حجم هذا الاستثمار الرأسمالي الخاص قد بلغ في الولايات المتحدة ما يزيد سنوياً على (400) مليار دولار، تأتِ في جلها من تشغيل الجنود والضباط المسرحين من الخدمة كمرتزقة، ويقوم على أمر هذا العمل عدد من الجنرالات المتقاعدين من خدمة القوات المسلحة الأمريكية، ويكلفون بمهام عسكرية بالدرجة الأولى تبدأ من جمع المعلومات والاستخبارات خلف خطوط العدو، وعمليات التدريب، وأداء المهام الحربية الشديدة الخطورة، وفي مقدمتها مهام التخريب، وقد يُضاف إليها عمليات التحقيق والاستجواب وسط أشد الظروف إهانة وإذلالاً للكرامة البشرية).**

وفي دراسة مهمة أعدها الباحث الاستراتيجي (ديفيد ايزنبرج)، رصد من خلالها عمل شركات الخدمات العسكرية الخاصة في العراق، ذكر فيها أنَّ العراق تحول إلى المزاد الأكبر للجيوش الخاصة، وأصبحت

شركة (هاليبرتون) والفروع التابعة لها، هي الأكثر اهتماماً من بين ما يقارب من أربعين شركة تعمل في العراق، وبلغ حجم عقودها حوالي ستة مليارات دولار.

فقد حققت شركات الأمن البريطانية مكاسب خلال العام الأول من الاحتلال تجاوزت (800) مليون جنيه إسترليني (1.5) مليار دولار، وبلغ حجم التعاقد السنوي مع المرتزق المحترف في العراق ما بين (80 ـ 120) ألف جنية إسترليني (190) ألف دولار.

ضمن هذا التوجه أزداد عدد العقود التي نظمتها الولايات المتحدة مع الشركات الخاصة خلال الأعوام 1994 ـ 2004، أكثر من (3000) عقد وبلغت كلفتها (300) مليار دولار، وأزداد فيه عدد المدنيين العسكريين في القوات المسلحة، فخلال حرب الخليج الثانية كانت النسبة من القطاع الخاص (100:1)، ليصل الرقم عام (2003) إلى (10:1)، وهو ما جعلهم يشكلون المرتبة الثانية من القوات المسلحة في العراق، حيث بلغت نسبتهم (20%) من عموم القوات الموجودة في العراق.

وفي ظل الانسحاب الجزئي الأميركي فأن معادلة (المرتزقة / الجنود النظاميين) تغيرت بسرعة فائقة، وهو جزء من الإحلال والإبدال الذي خططت له أميركا، فقد أعلنت أنَّ حجم قواتها في العراق سيكون ما عند حدود (50) ألف جندي أميركي، وتدعي أنّه مخصص فقط للتدريب والأشراف والصيانة والتنسيق، وهو أمر مثير للدهشة، ففي بلد لا تمتلك قواته العسكرية أيَّ أسلحة ثقيلة سواء برية أو بحرية أو جوية، وعندئذ فقط يتبادر سؤال ماذا يدرب هؤلاء؟؟.

في حين وصل عدد المرتزقة إلى ما يقارب (106) ألف مرتزق،

وهو ضعف عدد الجنود الأمريكيين، مما غير من معادلة مرتزق/ جندي لتصبح لأول مرة (2 مرتزق: 1 جندي)، مما يعني أنَّ أميركا حافظت على وجود قدره (150) ألف جندي ومرتزق يأتمر بأوامرها، ومع أيَّ تخفيض ستضطر إلى إجراءه، فأنها ستزيد من عدد المرتزقة للتعويض عن نقص الجنود النظاميين.

وقد كشفت أوضاع ما بعد الانسحاب الأميركي من العراق، عودة الظهور المتزايد للشركات من دون اهتمام إعلامي أو حكومي، بجانب تواجد لمؤسسات تحت عناوين استثمارية ومجتمعية وتدريبية وانسانية، وهي أطر ما يسمى (بالاحتلال الناعم)، وهذه جميعاً تتطلب وجود الحماية الأمنية التي تتأتى من الشركات الأمنية حصراً، وهي ذريعة تعتمدها الولايات المتحدة لحماية مواطنيها ومؤسساتها وسفارتها وأنشطتها الأخرى، في ظل التكثيف العالي لدور السفارة الأميركية في بغداد، وعبورها إلى مستوى ارسال موظفيها (عناصر CIA)، إلى احياء بغداد لتقويم الاوضاع من دون موافقة الحكومة العراقية.

كما أنَّ السفارة تتولى رعاية الكثير من المؤسسات وبخاصة ذات الصبغة الإنسانية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والفعاليات العلمية والثقافية التي تتلقى المساعدة منها، ـ أغلب هذه المنظمات والفعاليات، انشأتها قوات الاحتلال وفيلق المهندسين والسفارة الأميركية ووكالة التنمية ومعهد الديمقراطية ـ ، بغية تشبيك العلاقات معها وتعزيز الوجود الأميركي المؤثر في المجتمع العراقي، فأنها ستكون إزاء الوصول إلى معادلة (5:1) أيَّ (5) مرتزقة مقابل كل جندي نظامي منتسب إلى الجيش الأميركي، وهو يمثل احتلال غير معلن بقوة شركات المرتزقة وتمويل البنتاجون.

أدى هذا الانفاق على التسلح إلى ارتفاع أرباح شركات السلاح التي وقعت العديد من العقود، فشركة (KBR)، تزود القوات الأميركية بالغذاء والمأوى، وشركة هاليبرتون تؤمن خدمات الهندسة والطاقة، والجدير بالذكر أنّ الجيش الأميركي استهلك حوالي (15.4) مليار دولار لتوفير الغذاء والمأوى ما بين 2001 ـ 2004، وهيمنة شركة هالبيرتون وفرعها (KBR) على نصف عقود الجيش الأميركي في العراق، وهذا يعني مبلغاً يصل إلى قرابة (22) مليار دولار. بحكم قربها من البنتاغون والبيت الأبيض.

وما يمكن الاشارة اليه في هذا المجال، وما كشفت عنه صحيفة نيويورك تايمز، هو خشية البنتاغون من حالة الانهاك التي وصلت اليها حالة القوات البرية، واستمرار الإنشداد والخوف والارتباك من العبوات الطائرة التي تستخدمها المقاومة الاسلامية، والتي عجز الأميركان عن الأتيان بحلول تكنولوجية لمواجهتها، ناهيك عن العبوات التي تطارد دبابتهم وعجلاتهم، فعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها البنتاغون، فشل في التخفيف من اثارها سواء على مستوى كشفها وتحديدها أو على مستويات (تدريع) العجلات والدبابات. وهو ما أجبر البنتاغون على إحالة عقود كبيرة للشركات المنتجة للدبابات والعجلات المدرعة، بغية مواجهة العبوات الناسفة. وهو ما رفع مستويات الأرباح للشركات.

لقد قدم رئيس أركان الجيش الأميركي تقريراً سرياً إلى الكونغرس، رفع فيه درجة الخطر المحدق بالجنود الأميركيين من معتدل إلى مهم جداً، بسبب ارتفاع مستويات التهديد لهم، وعدم قدرة العجلات والآليات على مواجهة وسائل المقاومة، مما جعل الجيش الأميركي يعاني من أوضاع صعبة.

فقد استطاعت المقاومة الاسلامية في العراق بسبب الخبرة التي اكتسبتها والايمان بقضيتها ووصول معنويات الجنود الأميركان إلى مستويات متدنية جداً، مما يسر لها اسقاط (عقيدة رامسفيلد)، عبر استنزاف الطاقة العسكرية الأميركية، وتحديداً القوى البرية، الأمر الذي وصفه اعضاء مجلس النواب الأميركي بحال التأزم القصوى، والتعبير عن هذا الحالة في القوات البرية، هو التنازلات اللاأخلاقية عبر السماح لمن يحمل في تاريخه بصمة جنحة أو جناية، الالتحاق بصفوف الجنود الأميركيين المتواجدين في أرض المعركة، بغية سد النقص الحاصل في قواتها.

وما يمكن الاشارة إليه في هذا المجال، وما كشفت عنه صحيفة نيويورك تايمز، هو خشية البنتاغون من حالة الانهاك التي وصلت اليها حالة القوات البرية، واستمرار الإنشداد والخوف والارتباك من العبوات الطائرة التي تستخدمها المقاومة الإسلامية، والتي من المؤكد أنَّ الأميركان عجزوا عن الأتيان بحلول تكنولوجية للتخفيف من اثارها سواء على مستوى (تدريع) العجلات والدبابات أو على مستوى كشفها وتحديدها.

من المعروف جيداً أنّ المجمع الصناعي ـ العسكري هو أُحد جماعات الضغط الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية، وشركات تصنيع الاسلحة، بفعل توجهات المحافظين الجدد، قد حققت أرباح كبيرة، ويرى البعض إنّ هذه الشركات تدفع الادارات الجمهورية خاصة إلى تبني الحرب، كمدخل مناسب لتحقيق الأرباح من ناحية، ولتجريب الاسلحة من ناحية ثانية، طالما أنّ هذه الشركات تعمل من خلال

البحث والتطوير (R&D)، على تسريع تقادم التكنولوجيا العسكرية، لضمان مبيعات أكبر للشركات، والسيطرة على الاسواق.

لذلك نلحظ من الجدول التالي، إنّ الشركات العسكرية الأميركية الرئيسة لم تتجاوز أرباحها عام 2002، المليار دولار، فيما سجلت شركتين خسائر كبيرة، على الرغم من احتلال افغانستان، إلا أن جميع الشركات سجلت أرباح كبيرة تجاوزت المليار دولار، عدا شركة رايثيون التي حولت خسائرها إلى أرباح خلال عام 2003، فيما حققت جميع الشركات (موقع البحث) أرباح تجاوزت المليار دولار أو أكثر، مما يعني أنّ اشعال الحروب يأتي في خدمة هذه الشركات، لذلك كلما حدثت أزمة اقتصادية أو كساد للشركات، يتم صناعة عدو حتى وأن كان موهوماً، لغرض تبرير الحرب أو التدخل العسكري الأميركي.

جدول (1): أرباح الشركات الأميركية الرئيسة المنتجة للسلاح

مليون دولار

إسم الشركة	2002	2003	2004	2005	2006
جنرال داينمكس	917	1004	1227	1461	1856
لوكهيد مارتن	500	1053	1266	1852	2529
نورثروب	64	866	1084	1400	1542
هونيول	-220	1324	1281	1638	2083
بوينغ	492	718	1872	2572	2215
يونايتد تكنولوجيز	2236	2361	2788	3069	3732
رايثيون	-640	365	417	871	1283

المصدر: نقلاً عن: كامل وزنة، العراق بين سياسة الموت وأرباح شركات الأسلحة الأميركية.

ومن المناسب الإشارة إلى أن شركات السلاح الأميركية قد استفادت كثيراً من الخروج الأميركي على العالم بعد انكفاء القطب السوفيتي، كون الولايات المتحدة قد فرضت على البلدان ـ التي استهدفت عسكرياً أو إجبارها على التحول ـ ، عقيدة عسكرية أميركية، وهو ما تطلب تسليحاً شاملاً، فيما زادت مبيعات الاسلحة في العالم ما بين 2002 ـ 2004، بمقدار (401) مليار دولار، لذلك نلحظ ارتفاع ارباحها من (14.8) مليار دولار عام 2009، عن عام 2008، ففي الكتاب السنوي لمعهد إستكهولم للسلام لعام 2011، وصل الانفاق العسكري العالمي إلى (1630) مليار دولار عام 2010، وبنسبة نمو عن عام 2009، بمعدل (1.3%).

وتعد الشركات المصنعة للمدرعات والآليات المصفحة، هي الأكثر ربحاً وتتصدر هذه الشركات (جنرال ديناميكس) المنتجة لدبابات أبرامز، بالإضافة إلى شركتي (سيرادين انك) و(أرمور هولدينغز). وعلى وفق ذلك اختارت شركة (ميريل لينش) الأميركية ـ وهي من أهم الشركات المالية في بيع وشراء الاسهم ـ الشركات المصنعة للسلاح، ووضعتها في مقدمة الشركات التي تمثل فرص استثمارية كبرى للراغبين بالاستثمار.

وكشف النائب الألماني هانز بيتر بارتلز، أن هناك ما بين (25 ـ 50) ألف مرتزق يعملون في أفغانستان، وتحت إمرة شركات أمن خاصة، وتتنوع نشاطاتهم من حماية ممثلي الشركات والمنظمات الدولية، أو العمل مع القوات المسلحة الأمريكية. وتحصل نحو (50) شركة للأمن بينها Xe Services التي كان إسمها Blackwater، وكذلك

شركة Dyncorp، والشركة الأفغانية Watan Risk Management، على مليارات الدولارات نظير خدماتها الأمنية بعدما نشأ في أفغانستان قطاع خاص للأمن.

مصادر الفصل الخامس

1 ـ للمزيد ينظر: سيمور هيرش، المنطقة الرمادية: كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى أبو غريب، مجلة المستقبل العربي، العدد(7)، 2004.

2 ـ ت. كريستيان ميلر، ضريبة الدم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، 2010.

3 ـ عبد علي كاظم المعموري، مكانة العنف والصدمة في العقل الأميركي، مجلة ابحاث عراقية، العدد (2)، بغداد، 2010.

4 - Sipri - year book - 2011.

5 - CNN Money.com.

6 ـ منير العكش، أميركا والابادات الجنسية، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، 2012.

الجزء السادس

أبعاد التوظيف الحركي للمرتزقة

يسرت ظروف التغيرات السياسية والاقتصادية في العالم، عملية توظيف المرتزقة، فمعظم المنضوين تحت لواء الارتزاق، هم في الأغلب الأعم، إما يعانون من البطالة والفقر المدقع، أو ممن تورطوا في جرائم إبادة بشرية كما في جنوب أفريقيا أو جرائم إنسانية كما في دول أوربا الشرقية، وهؤلاء جميعاً مطلوبين للمحاكم الوطنية وربما الدولية، لذلك توفر لهم الشركات الأمنية الخاصة فرصة عدم إمكانية الوصول اليهم، فمن بين مرتزقة بلاك ووتر الاربعة الذين تم قتلهم في الفلوجة، جنوب أفريقي مطلوب للقضاء بجرائم ارتكبها بحق الوطنيين (اليساريين) في هذا البلد، ولم يتم تقديمه للمحاكم، لإنتسابه إلى شركة بلاك ووتر على الرغم من أنه مطلوب عبر الانتربول الدولي كمجرم.

وهكذا تصبح الشركات الأمنية ملاذ لعتاة المجرمين الدوليين، موفرة لهم مصادر دخولهم وحصانة من الملاحقة القضائية، مقابل خدمة الشركات ومن وراءها. ومن تحقيق الامن الشخصي للمرتزق قبل وبعد انضواءه تحت لواء الشركات، يعد حافزاً كبيراً للمرتزق، طالما أن

هذه الشركات هي فوق القانون الدولي، وتحظى بالدعم والإسناد من أكبر دولة في العالم.

بجانب ذلك هناك ضخ عنصري وديني، من مؤسسات كثيرة، تجرم الأخر، وتدفع باتجاه قتله والتخلص منه، هذا الدفع تسانده منظومة فكرية وإعلامية كبيرة لا يمكن ايقافها أو محاسبتها، سواء في الولايات المتحدة أو أوربا، يقودها (اليمين المسيحي المتصهين)، وهي ما ترفع مستويات الحقد والإكراه عند المرتزقة، لحد ارتكاب افظع الجرائم.

أولاً: المسيحية المتصهينة

تعد المسيحية المتصهينة تطبيقاً لما جاء في التلمود والتوراة وما كتبه حكماء بني صهيون، ولا يختلف عن الأفكار وما يجب أنَّ يتخذه اليهود بحق الآخرين، وهي رؤى مليئة بالشوفينية والقتل والإرهاب وصولاً إلى تجريف الحياة من كل البشر، إلا للذين ينتسبون إليهم، هذه الأفكار لم ترد من فراغ فكري أو إيديولوجي أو مجرد هوس أو يوتوبيا مجردة، بل أنَّ ما تحويه الكتب الإسرائيلية وحقيقة التزوير الكبرى للتوراة جاءت على يد الكهنة والأنبياء المزعومين، بحيث حشي بأشكال التطرف والحقد والكراهية والعنصرية، مما جعلهم في عداء مع جميع الشعوب.

وللأسف تم تمرير ذلك كله على المسيحيين، بحيث يمثل العهد القديم كما يزعمون بالإضافة إلى العهد الجديد، كتاب المسيحية المقدس، ونذكر بعض من النصوص التوراتية في أسفارها والتي تحتاج

إلى التأمل والتدقيق، التي يدعي اليهود بتقديسها وأنّها أرادة الله (حاشى لله) وهي:

1 ـ ترد كلمة (غوييم) بتكرار كثير لكل من يعادي شعب الله المختار (اليهود).

2 ـ لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اصطفاك الرب لتكون له شعباً خاصاً على جميع الشعوب التي على وجه الأرض.

3 ـ (فلا تقطعوا عهداً مع سكان هذه الأرض).

4 ـ في ذلك اليوم بت الرب مع أبرام عهداً قائلاً (لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر الكبير إلى نهر الفرات).

5 ـ (كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم من البرية ولبنان، ومن نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تخمكم).

هذه العهود المقطوعة لليهود كما يزعمون إنّها جاءت من الرب ليست ذات أفق زمني أو مكاني محدد، أنّه أرث تاريخي للأجيال.

وهو ما يتم تدريسه في المدارس اليهودية: فالرواية تنقل عن موسى في التوراة المتداول بينهم، عندما انتصر على المديانيين، قال لهم: (فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة اقتلوها، لكن جميع الأطفال من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر، أبقوهن لكم حيات).

وفي قوانين الحرب في العهد القديم، الذي هو المرجع القانوني ومصدر إلهام ووحي للقادة الصهاينة يوجد النص الآتي، الذي يجسد دخول (يشوع بن نون) إلى أريحا: (واقتلوا كل ما في المدينـ ن رجل

وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم بحد السيف)، إلا يمثل هذا ثقافة للاستئصال والإفناء والقتل ومخزون حقيقي للإبادة والعدوان؟. ففكرة الاختيار الإلهي تعد محركاً لولبياً في التأريخ، والمرجعية الميتافيزيقية لمعظم الممارسات العنصرية البشعة التي تمت ممارستها من قبل الغربيين.

إنَّ عملية تخليق وعي مزيف من خلال خطاب دوغماجي ممتلئ بالشوفينية ومرتكزاً على شحذ العاطفة، هو الخطاب الأكثر شعبيةً وتعميماً اليوم في الدول الغربية وأمريكا وإسرائيل، يراد منه دعم ما يجري تحت لافتة الاختيار الإلهي، وإرادة الله، والقدر الإلهي، و(القدر) و(حتمية التاريخ)، والشعب المختار.

إذ يرى هذا التيار المسيحي المتهود والمتصهين (أننا نعيش في العصر أو التدبير الإلهي قبل الألفي وسينهض وكيل الشيطان (المسيح الدجال)، ويسيطر في النهاية على العالم وسيعقب هذا، المجيء الثاني للمسيح وإقامة العصر الألفي)، هناك ثلاث إشارات يجب أنَّ تسبق عودة المسيح هي:

الأول: قيام دولة إسرائيل وهذا تم، عام 1948.

الثاني: احتلال مدينة القدس وهو ما حصل عام 1967 (حيث يعتقدون أنَّ المسيح يمارس منها حكم العالم بعد قدومه الثاني المنتظر).

الثالث: إعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى.

ثانياً: المسيحية المتصهينة وبلاك ووتر: توحد الرؤى والأهداف

يطلق على التيار الذي يؤمن بأنَّ الله قد دعاهم إلى (تشجيع اسرائيل وشد ازرها) بالصهيونية المسيحية، وينتسب هذا التيار إلى الفكر الرؤيوي اليهودي، الذي انكفئ في أواخر القرن الثاني الميلادي، ثم عاد إلى الانتعاش أواخر العصور الوسطى الأوربية، وهو ما يسر لظهور العقيدة الألفية اليهودية، ويعد ظهور البروتستانتية المسيحية صناعة يهودية، وتعد بريطانيا مركز الترويج للصهيونية المسيحية، حتى عدت اميركا بأنّها اسرائيل الجديدة، والقس لويس واي عام 1809 من أبرز المروجين لعقائد الصهيونية المسيحية، بما فيها عودة اليهود إلى فلسطين.

وأمريكياً كان ويليام بلاكستون أهم شخصية أميركية روجت للصبغة السياسية للصهيونية المسيحية عام 1881، في كتابه (المسيح آت)، وحتى السبعينات من القرن العشرين، لم تكن الصهيونية المسيحية حركة ولا نظاماً لا هوتياً متكاملاً في دوائر الإنجيلين أو الأصوليين الأميركيين. وبحلول عام 1976، كان قد تم عقد القران الديني والسياسي بين المنظمات الصهيونية الأميركية والقيادة الاسرائيلية من جهة، وبين الصهيونيين المسيحيين الأصوليين، عندما تظافرت عوامل عدة منها:

1 ـ وصول مناحييم بيغن على رأس كتلة الليكود إلى السلطة مستنداً إلى الصهيونية التصحيحية، كمنهج لتطبيق بعض المفاهيم التوراتية.

2 ـ نشأ في أميركا ثلاثي مكون من (المحافظين الجدد) و(اللوبي الاسرائيلي) و(المسيحيين الأصوليين).

3 ـ وصول جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة الأميركية مستنداً على دعم الأصوليين والإنجيليين.

إنَّ جل الفكر المتصهين بعباءته الدينية الجديدة قائم على تزييف الحقائق، وتزويرها والتلاعب بالنصوص حتى التوراتية منها، كما تفعله الآن بعض الحركات الإسلامية المتطرفة، فالتوراة توراتان الأولى تضمنت الشريعة الموسوية ونزلت على النبي موسى في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، ولا أثر لهذا التوراة في وقتنا الحاضر... إما التوراتية فهي التي كتبها الحاخامات واحبار اليهود في بابل، أيَّ بعد موسى بأكثر من سبعة قرون، وهي التي تتداول ترجماتها اليوم.

فقد توصل العديد من العلماء إلى أنَّ ما تضمنته اسفار العهد القديم من قصص واساطير وشرائع، أنما يرجع أصله إلى مثيلات له في المدونات السومرية والبابلية والاشورية، فيقول (أدوار كييرا)، إنَّ اليهود اقتبسوا منها ما هو جديد... وحذفوا بلا هوادة كل ما لم يلق استحسانهم، ويقول الكاتب الفرنسي جان لوي برنار (أنَّ احبار اليهود قد اقتبسوا من تواريخ الاقطار التي جاسوا خلالها بعض الحكايات، (فعبرنوا) كل المعلومات، والتي كان منها، **(تلفيق أكذب تاريخ في العالم)**.

ويتوافق تيار الصهيونية المسيحية مع اسرائيل في التوظيف السياسي للدين، مستندين على جملة مزاعم، في أنَّ وجود اسرائيل ومصالحها يعد إرادة إلهية، بينما أيَّ جهة تعارض اسرائيل فأنَّ وجودها يعد شيطانياً، وقد تجلى ذلك بمحاولاتها هدم الاديان الأخرى سواء المسيحية بما شهدته من حركات متطرفة، وكذا الحال بالنسبة إلى

الإسلام، الذي توالدت فيه حركات تكفيرية ارهابية متطرفة، تستند على فكر لا يمت بصلة إلى الإسلام الحقيقي، لذلك نلحظ التوافق بالمنهج والرؤيا والاسلوب بين هذه الحركات والصهيونية المسيحية، عندما عمد كلاهما إلى إعادة طبع وتوزيع كتب واصححات منقحة، تم رفع ما يحلو لهم من نصوص، من شأنها أنَّ تفضح حقيقة هذه التوجهات.

وهو ما يعد تزويراً للحقائق والأقوال والنصوص، فقد أصدرت الصهيونية نسخة جديدة من أسفار العهد الجديد مستندة على تحريف الإنجيل، في عام 1970 ومن القدس.

ومن الممكن الاشارة إلى بعض من جوانب التحريف، وهي:

1 ـ محو كلمة اليهود من الاسفار الجديد. والتي كانت مكررة في الاسفار (159). إذ جرى استبدالها ب (مواطني ولاية اليهودية) واليهود (بالرعاع) أو العامة.

2 ـ تم استبدال كلمة الناموس بالكتاب المقدس واستبدل الشيوخ بالمشرعين.

3 ـ التخلص من كلمة الصليب وما يشتق عنها من مثل (أصلبه) إلى خذه وأبعده، أو أنفه أو أشنقه.

4 ـ محو الفقرات التي تلقي بمسؤولية دم يسوع على اليهود إلى فقرة تحمل المصلوب وزر دمه المراق، أو أنّها تحاول الصاق مسؤولية الصلب بالحاكم الروماني بيلاطس.

ففي انجيل القديس متي المكون من (28) اصحاحاً، يوجد (91) تحريفاً. بينما حمل انجيل القديس مرقس (52) تحريفاً، وكذلك الحال

لإنجيل القديس لوقا فقد جرى احداث (73) تحريفاً. ويعد انجيل يوحنا من أكثر الاناجيل تحريفاً، فقد بلغ عدد التحريفات في نصوصه الاصلية (135) تحريفاً. وشمل هذا الأمر جميع اسفار العهد الجديد، فقد وجد أنَّ سفر أعمال الرسل قد احتوى على (165) تحريفاً.

وكلها تتركز على تخليص اليهود من دم السيد المسيح، وظهرت كتب عديدة تحاول أنَّ تكذب الاناجيل التي اعتمدها المسيحيين، بل أنَّ البعض من هؤلاء، زعم أنَّ المسيح توفي بنوبة قلبية على شاطئ بحر الجليل، أو أخرى ترى أنَّ المسيح كان مخدراً حينما دفن، وبعدما آفاق من التخدير دحرج الحجر وخرج خلسة من القبر.

لهذا يريد منه اليهود أنَّ يوفروا لهم قبول عند المسيحيين، والبراءة من دم المسيح ولكنهم تناسوا أنَّ السيد المسيح قال فيهم (أنتم اولاد الافاعي)، وعندما ردوا عليه (أنهم اولاد ابراهيم)، قال فيهم (لو أنتم اولاد ابراهيم لفعلتم أفعال ابراهيم، أنتم اولاد ابليس).

دور شركة بلاك ووتر في تبني الفكر المتصهين كان له تاريخ طويل، إلا أنَّ أبرز الإنجيليين من مثل تشارلز كولسون وهو المتورط في فضيحة ووترغيت، يشير بإسهاب عن ضرورة تحالف سياسي ـ ديني بين الكاثوليك والانجيليين،

على وفق الوثيقة التي صدرت عام 1994 في الولايات المتحدة الأميركية، والتي شعارها (الإنجيليين والكاثوليك معاً)، لتمثل الرسالة المسيحية في الألفية الثالثة، وفصلت هذه الوثيقة الرؤية التي ستحرك استراتيجية شركة بلاك ووتر، والسياسات التي يمارسها اريك برنس: مزاوجة السلطة التاريخية للكنيسة الكاثوليكية مع الجاذبية التي تمارسها

الحركة الإنجيلية المحافظة الأميركية المعاصرة، والتي تسمى (نهوض اللاهوتيين ـ المحافظين)، ولتصبح هذه الوثيقة (مانيفستو الحركة)، وهي وثيقة ليست مجرد وثيقة فلسفية، بل هي تتصور استراتيجية قد تُشكل انعكاساً شبه تام لتصور ادارة بوش الابن بعد ذلك ببضع سنوات، عندما عمل ريتشارد نيوهوس (القس الإنجيلي المحافظ) مستشاراً مقرباً من بوش.

وبحسب العلاقة الوثيقة بين الخط الإنجيلي المتطرف وبوش واريك برنس، فأنَّ هذا التحالف اللاهوتي والسياسي يذهب أبعد مما هو متصور، ليضع رؤية إلى مستقبل أميركا الديني والسياسي، ولم يكن اريك برنس عن هذه الاجواء في ظل الدور الذي اداءه لتوحيد الكاثوليك المحافظين والإنجيليين والمحافظين الجدد، في حرب لاهوتية ـ محافظة مشتركة حيث تكون بلاك ووتر نوعاً من الذراع المسلح لها، فقد تُصور برنس دور مرتزقته (الجميع يحملون الاسلحة)، تماماً كما (إرميا)(*) في بناء الهيكل في إسرائيل: السيف بيد والمسطرين بالأخرى.

ثالثاً: تأثير الايديولوجيا في توحد بلاك ووتر وفرسان مالطا

شكل الانتماء العائلي لمالك شركة بلاك ووتر، وتمسكه الشديد بالمسيحية المتطرفة والعداء المتجذر فيه حيال المسلمين والإسلام، ورغبته الجامحة بأنَّ يكون مقاتلاً صليبياً على غرار (فرسان مالطا)، بالإضافة إلى اصطفافه إلى جانب الفريق الذي وصل إلى سدة الحكم بدفع من المحافظين الجدد والمحفل اليهودي في أميركا، إلى أنَّ وجد فرصته في تجسيد كل النزعات التي كانت تساكنه سواء التي ورثها من

أبيه وعائلته أم التي توالدت خلال مسيرته والتصاقه بفريق المحافظين الجدد.

ومن المناسب الإشارة إلى المقاربات الفكرية والعملية لجيش بلاك ووتر وما يطلق عليهم ب (فرسان مالطا)، كثيرة ومتعددة ومتسقة حتى تبدو للمتتبع من أنهما تشكيل واحد، ولكنهما يختلفان بأمور هامشية وشكلية أكثر مما هي حقيقية، وبأنهما ينهلان من معين واحد، يتجسد في تطبيق الرؤى اليهودية والمسيحية المتطرفة، وترى هاتين المؤسستين أنَّ ما جاء به سفر الرؤيا، لابد وأنَّ يكون صحيحاً ومطبقاً، كواجب يضطلع به الذين أمنوا بتلكم الأفكار سواء أكانوا مسيحيين أم يهود.

وبلاك ووتر كما هم فرسان مالطا، يتفقون في جوانب رئيسة هي دعم إسرائيل وإعادة بناء هيكل سليمان مكان المسجد الأقصى، ومعاداة العرب والمسلمين، وعدهم بالإرهابيين والفاشيين، وأنَّ كلاهما يعتمدان أسلوب الإغارة والتنكيل، وتطبيق ما ورد في الأسفار من قسوة تجاه غير اليهود، ومقصود بهم طبعاً المسلمين وحتى المسيحيين الذين لا يؤمنون بهم، وبخاصة الكنائس الشرقية الارثدوكسية، والتكوين العقائدي لكلاهما يمثل خليط فكري، يتم البناء عليه وتطويره وجعله مادة للثقافة والتدين، وصولاً إلى بلوغه مرحلة الأيديولوجيا، التي يتم على وفقها التنشئة السياسية لأجيال من الأميركان والأوربيين.

ويشير الكاتب محمد حسنين هيكل، مثلما جاء فيما بعده جيرمي سكاهيل، بوجود الترابط ما بين بلاك ووتر وفرسان مالطا، انطلاقاً من الرؤيا المشتركة لهما، بجانب توحدهما حول جملة أهداف، منها

إخضاع العالم لمشيئتهم، وهو هدف سيادي بجانب جعل مركز سقوط جهدهما، سواء أكان تحت غطاء أنساني أو تبشيري (ديني) أو عسكري ـ أمني (ارتزاقي)، هو الدخول إلى الدول الإسلامية والعربية، وهو غزو سري ـ شبحي، لأضعاف القدرات وتفكيك المجتمعات، ولجم أو كبح أو القضاء على أيِّ مصادر لاستنهاض الأمة الإسلامية والعربية، ومقاتلتها بأيِّ وسيلة للقضاء عليها.

لهذا نلحظ تواجد مشترك لمرتزقة بلاك ووتر ـ للموساد الإسرائيلي ـ وفرسان مالطا، مع الاحتلال الأميركي منذ عام 2003 والى الآن، فهو متواجدين في مختلف المفاصل، حتى أنّ المرتزقة العاملين في مختلف الشركات الأمنية الخاصة، والتي أغلبها أمريكية يحملون جنسية فرسان مالطا، وهو ما يراه محمد حسنين هيكل قد اكسبهم مسحة تبريرية لا سابق لها.

ولعل أخطر صور خصخصة الحروب تكون على هامش عصابات المافيا، وتجارة السلاح، وتسعى شركات من المرتزقة للمزاوجة بين الدين والعمل السياسي والعسكري، وهو ما ينعكس على طريقة أداء مسلحيها في المناطق العربية والمسلمة، إذ تعمدت قصف وتدمير قباب المساجد والمنازل على أهلها، وكأنهم يقلدون التصفيات العرقية الإسرائيلية في فلسطين المحتلة.

ولا يوجد من يعارض تبجح الجنرال المتقاعد (جوزيف شميتز)، الذي عمل مفتشاً عاماً في وزارة الدفاع الأميركية، ثم انتقل للعمل كمستشار في شركة بلاك ووتر، ومدير العمليات لاحقاً، عندما يعلن عن نفسه بأنّه عضو في مسلك فرسان مالطا العسكري السيادي.

وهو ما يقترب تماماً من إشارة الباحثان الايرلندي سيمون بيلز

والأميركية مارسيا سانتييرا، من أنَّ أبرز الزعامات الأميركية المنتمية إلى فرسان مالطا، هما الرئيس الأميركي رونالد ريجان والرئيس الأميركي بوش (الأب)، وهما من الحزب الجمهوري، فيما يشير موقع فرسان مالطا إلى أنَّ بريسكوت بوش، وهو الجد الأكبر لرئيس أميركا بوش الأبن، هو عضو بارز في جماعة فرسان مالطا.

ومن أبرز الأعضاء المنتمين إلى فرسان مالطا من الشخصيات السياسية هم:

1 ـ ديفيد روكفلر (David Rockefeller)، أغنى رجل في العالم.

2 ـ الملكة اليزابيث (Queen Elizabeth II)، ملكة بريطانيا.

3 ـ بريسكوت بوش (Prescott Bush)، جد الرئيس بوش الابن.

4 ـ تيد كينيدي (Ted Kennedy)، سيناتور أميركي ـ عضو مجلس الشيوخ ـ شقيق الرئيس الأميركي الأسبق (جون كينيدي).

5 ـ جوزيف كينيدي (Joseph Kennedy)، الشقيق الثاني للرئيس الأميركي الأسبق.

6 ـ خوان كارلوس (Juan Carlos)، ملك اسبانيا.

7 ـ رونالد ريغان (Rounald Reagan)، الرئيس الأميركي الأسبق.

8 ـ فاليري جيسكار ديستان (Giscard d Estaing)، الرئيس الفرنسي الأسبق.

9 ـ توني بلير (Tony Blair) رئيس وزراء بريطانيا السابق.

10 ـ جورج بوش الابن (Georg H.W Bush)، الرئيس الأميركي السابق.

وتتكامل تنظيمات فرسان مالطا بالحركة الماسونية العالمية، من خلال انتماء الكثير من الرؤساء والشخصيات السياسية المعروفة في العالم بالمحفل الماسوني، ومنهم:

1 ـ جورج واشنطن، الرئيس الأميركي الأسبق.

2 ـ روزفلت، الرئيس الأميركي الأسبق.

3 ـ أونري جون دونانت، مؤسس منظمة الصليب الأحمر.

4 ـ ونستن تشرشل، رئيس وزراء بريطاني الأسبق.

5 ـ جيرالد فورد، الرئيس الأميركي الأسبق.

6 ـ روبرت بوردون، رئيس وزراء كندا الأسبق.

7 ـ جورج بوش الأب، الرئيس الأميركي الأسبق.

8 ـ جاك شيراك، الرئيس الفرنسي السابق.

9 ـ جون ماكدونالد، رئيس وزراء كندا الأسبق.

10 ـ جورج بوش الابن، الرئيس الأميركي السابق.

ومن الطبيعي أنَّ يحدث التنافذ ما بين هذه المؤسسات، التي تحتكم على أهداف متماثلة أو لربما متطابقة، ولذلك نجد أنَّ فرسان مالطا، ليست منظمة فحسب، بل هي دولة غير موجودة على الخريطة العالمية، ولكنها تقيم علاقات دبلوماسية وعلى مستوى رفيع، وفي (98) دولة منها (6) دول عربية أولها مصر وأخرها الأردن، والعجيب أنَّ إسرائيل توسطت مع مصر لإقامة علاقات دبلوماسية معها، إلا أنَّ إسرائيل ذاتها لا تقيم هذه العلاقات مع دولة فرسان مالطا.

وتاريخياً، تعود ملامح ظهور ما يسمى بفرسان مالطا، إلى نشأتها في جزيرة مالطا في القرن الوسطى الأوربية، وعرفت آنذاك (فرسان القديس يوحنا الأورشليمي)، وتُعرف بأسم (الجنود الفقراء للمسيح ومعبد سليمان). وقد انبثقت عن الجماعة الأم الكبيرة والمشهورة (فرسان المعبد ـ Knights of Templar)، وهي منظمة سرية نشأت أثناء الحروب الصليبية، وبالأخص بعد الحملة الصليبية الأولى على فلسطين سنة 1099، وكان أفرادها دائمي الإغارة على سواحل المسلمين، وبخاصة سواحل ليبيا وتونس لقربهما من مالطا.

وحظيت المنظمة بدعم وإسناد الكنيسة الكاثوليكية رسمياً في سنة 1129، كمؤسسة خيرية مُفضلة في العالم المسيحي، وكان أعضاء المُنظمة من بين الوحدات الأكثر مهارة في القتال في الحروب الصليبية، ويرتدون عباءات بيضاء اللون تحمل علامة الصليب الأحمر. أعطى اختفاءهم المفاجئ التكهنات والأساطير لجزء كبير من البنية التحتية الأوروبية بعدما أمرَ البابا كليمنت الخامس وتحت ضغط من الملك فيليب ملك فرنسا بحل المنظمة سنة 1312، على أثر السمعة السيئة وأعمال الرذيلة التي كانَ يُمارسها الفُرسان. ارتبط اسم المُنظمة في العصر الحديث في العديد من المقارنات بالحركتين الماسونية والصهيونية، ويُعتقد أنها هي ذاتها الماسونية وسيطرتها أصبحت اقتصادية عسكرية على عكس بداياتها.

وكلاهما أيَّ (الماسونية ـ فرسان مالطا) يهدفان إلى التسلط على العالم بشتى الوسائل، ومن خلال أساليب مختلفة، من بينها الحملات التبشيرية ـ والإعانات إلى الفقراء ـ وتقديم الخدمات

الصحية، وتجنيد السياسيين لصالحها واستقطاب الزعماء، وكبار رجال المال والفكر، بالاتجاهات التي يجعل منها قوة متحكمة في مفاصل دول عديدة، أو التدخل من خلالهم لصناعة القرارات الدولية التي تصب في خدمة مصالحها وأهدافها، ومازال التاريخ شاهداً على الحملة الدموية التي قام بها جودفري في العام 1099، عندما احتل بيت المقدس، ونكل وقتل وهتك أعراض المسلمين، وشرب من دمائهم حتى الثمالة، فالرقاب قطعت، والبيوت دمرت، وجثث وأشلاء المسلمين نساء ورجال وأطفال تناثرت، ونثرت في كل مكان.

ويذهب الباحثين في موضوعات المرتزقة إلى الاستدلال على التحول الكبير، الذي بدت تسلكه هذه المنظمات السرية، فقد انتقلت (فرسان مالطا) من دهاليز التعتيم والكتمان إلى فضاء الإعلان عن نفسها وتواجدها على الساحة العالمية، من خلال العمليات التي تعتمدها وبشكل مفضوح وسافر، غير أبهة بأيِّ مسائلة من أيِّ طرف، وفي العقدين الأخيرين باتت جزءً مكملاً للجيش الأميركي من خلال جيوش المرتزقة، وهو ما أعطى مرونة عالية للولايات المتحدة الأميركية في أنَّ ترفع محددات كثيرة منها على سبيل الإبانة لا الحصر الآتي:

1 ـ نتائج العمليات الخاصة التي تعتمدها بشأن أعداءها، سواء أكانوا أفراداً أم منظمات أم دول، فهي تعد غير مسؤولة عن الفضائح التي ترتكبها جيوش المرتزقة.

2 ـ محدودية القوات الأميركية لإنجاز أهداف السيطرة والهيمنة على العالم.

3 ـ تحريرها عملياً وفعلياً من الحاجة إلى تحالفات حقيقية مع دول

أخرى لتنفيذ أهدافها الكونية، وهو ما يمكن تلمسه عندما غزت العراق، فقد شكلت الكثير من تحالفاتها طابعاً شكلياً، من مثل مساهمة السويد ب (66) جندي بأعمال غير قتالية، وكذا الحال مع اليابان ودول أخرى قد ساهمت بمئات الجنود.

وعلى وفق ذلك أضحت المنظمات المتطرفة، شكلاً من أشكال التدخل في الشؤون الدولية، ومسنداً أساس لأميركا في مشروعها الكوني، وهذا يستمد من وجهة نظر هذه المنظمات مشروعيته في توافق آراءها مع توجهات اليمين المسيحي.

يعتقد آباء الفلسفة الذرائعية الأميركية، مهما كانت الأخطاء المقترفة في السياسة الخارجية، فبإمكاننا الاعتزاز بأنَّ الأميركيون قد ضحوا بحياتهم لا بهدف السيطرة والتوسع، بل بهدف مهمة غايتها مساعدة الآخرين.

يقول الجنرال هومر لي (Homer Lee)، إنَّ العنف الذي صاحب تطور الأمم واضح وجلي ولا نعتذر بسببه، لأنَّ اخفاءه رفض للحقيقة.

العنف ظاهرة إنسانية عامة لا يجوز حصرها بشعب أو أمة، إلا في الحالتين الأميركية والإسرائيلية، إذ غدى العنف حالة بنيوية مؤسسية وعضوية، تعشعش في النسيج الثقافي والفكري وحتى الديني في ظل صعود التيار الصهيوني ـ المسيحي المتطرف.

السلوك السياسي الأميركي في العالم يستند على رؤية (المركزية الاثنية)، والتي تمثل نزوع مجموعة بشرية ما، إلى اعتبار نفسها مجموعة مرجعية لسائر المجموعات البشرية، وربما للعالم بأسره، انطلاقاً من

شعور صريح بالتفوق وازدراء الآخرين، ومن التجربة التاريخية الذاتية، أو أنّها سلوك (براغماتي) ينطلق من معيار: ما يصلح للذات يصلح للآخرين.

من الجنون الديني ووحشية (ثروة الأمم)، وتشاؤمية روبرت مالثوس، ومن الغرور المدفون عميقاً في طبيعة المقدس نفسه، الذي لا يتعمد إلا بالدم، ولدت الاخلاق الإبادية بنفاقها وبسماتها الهمجية الإجرامية، عقيدة وايديولوجيا، ونواة صلبة للقومية الأميركية، التي تعتقد بأنّ لهم الحق المطلق، في أنَّ تقتحم أيَّ غرب في أيِّ مكان من الأرض، وجعلت هذا الغرب في كل الجهات، وفي كل الأرحام، إنّه الغرب (اللانهائي)، إنّه القدر المتجلي لأميركا، إنَّ عالمنا كله يعيش اليوم تحت رحمة مافيا كولومبس، الذي أوصى باستثمار ذهب أميركا في تحرير اورشليم.

من مذبحة (ووندِد ني ـ wounded knee) إلى مذبحة ساند كريك ومذبحة (عملية العنقاء ـ operation phoenix)، وعملية إبادة الجنود العراقيين المنسحبين إلى البصرة، وما جرى في العراق هي عمليات إبادة جماعية، كلها تمت بناء على أوامر مكتوبة وفقاً لسياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية، من قمة الهرم إلى القاعدة والرجال الذين أعطوا الأوامر ومنفذيها هم مجرمي حرب.

الولايات المتحدة الأميركية مثلما هي ألمانيا النازية تؤمنان بفكرة انحطاط قوانين وأخلاق الشعوب الأخرى، وضرورة عدم احترامها، عندما تتعارض مع حقهما في التوسع، نظراً لتفوقهما العرقي والثقافي الذي يمدهم بحق التوسع وقيادة العالم.

إنَّ اصطلاحي القدر المتجلي الأميركي (Manifest Destiny) والمجال الحيوي الألماني، أبان حكم هتلر (Lebensraum)، تؤامان ولدا من رحم واحدة، لا يفرق بينهما إلا التنافس على احتكار الاختيار الإلهي.

ويُشاع بأن أندرس بهرنغ بريفيك المواطن المسيحي المتطرف الداعم لإسرائيل، والمُشتبه بتورطه في هجمات النرويج في الثاني والعشرين من يوليو تموز سنة 2011، أحد أعضاء المُنظمة، وذلك بعد أنّ فاجأ الجميع في المحكمة بقوله: إن تنظيم القاعدة يعد مصدر إلهام له ولجماعته فرسان الهيكل، وإنه يجب على القوميين المتشددين في أوروبا التعلم من تنظيم القاعدة، وإن هجومه جاء تحذيراً للمجتمع النرويجي من تصاعد الإسلام.

وتنهل شركات المرتزقة من معين الثقافة الإبادية التي نجدها في الفكر اليهودي الصهيوني وفكر المحافظين الجدد، وتسعى للمزاوجة بين الدين والعمل السياسي والعسكري، وهو ما ينعكس على طريقة أداء مسلحيها في المناطق العربية والمسلمة، إذ تعمدت قصف وتدمير قباب المساجد والمنازل على أهلها، وكأنهم يقلدون التصفيات العرقية الإسرائيلية في القدس.

وذكر منسق (جمعية ضحايا سجون الاحتلال) الذي تم تعذيبه بشكل وحشي، فقد ذكر أن المحققين الذين كانوا يحققون معه جميعهم صهاينة، ومارسوا معه شتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي، وهم اخبروه بأنهم صهاينة.

مصادر الفصل السادس

1 ـ سفر التثنية 14/ 28

2 ـ سفر القضاة 2/2

3 ـ سفر التكوين 15/ 18

4 ـ سفر التثنية 11/ 23

5 ـ يتدور روزفلت، اتق الله واختر الجانب الذي تقف معه، نيويورك،1916، نقلاً عن عبد الغني عماد، ثقافة العنف في سوسيولوجي السياسة الإسرائيلية ـ بيروت ـ دار الطليعة، 2001.

6 ـ عبد الغني عماد، صناعة الإرهاب، دار النفائس، الطبعة الأولى، 2003.

7 ـ الشيخ عدنان هاشم الحسيني، الأيديولوجية الصليبية الأميركية الجديدة والحرب على العراق، مركز الهدف للدراسات، الطبعة الأولى، 2011.

8 ـ سهيل قاشا، اليهود وعقدة بابل، دار الرافدين، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.

(*) هو من يقوم بإعادة بناء الهيكل المزعوم، أطروحة الهيكل غير حقيقية، وهي أسطورة أدخلها الحاخامات حشراً في النصوص التوراتية.

9 ـ جيرمي سوكاهيل، بلاكووتر: أخطر منظمة سرية في العالم، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، 2007.

10 ـ منصور عبد الحكيم، دولة فرسان مالطا وغزو العراق، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، القاهرة، 2009.

11 ـ جيراد ديلودال، الفلسفة الأميركية، ترجمة جورج كتورة والهام الشعراني، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

12 ـ منير العكش، أميركا والتضحية بالآخر، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الاولى، بيروت 2002.

الجزء السابع

أميركا: وعولمة القتل
(دور الشركات الأمنية الخاصة)

تعد الولايات المتحدة الأميركية من أكثر البلدان توظيفاً للأوضاع، سواء أكانت هي قد خلقتها لمعالجة حالات سابقة، أو أنّها تلقفتها، ففي أطار نزع حصانة الدولة الوطنية وعولمة الحياة المعاصرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وحتى استهلاكياً، مثلما جرى الحال مع عولمة التجارة والمال، وفي أطار سعي أميركا الحثيث واستغلال الفرصة السانحة المتاحة لها، وإزاء ما تم بفعل انكفاء المنظومة الشيوعية وتفككها، فأنّها دأبت وبشكل مخطط ومرسوم إلى أحداث تغييرات كبيرة في برامجها إزاء العالم، طالما هي تحتضن استراتيجية مقررة ترسم دورها في قيادة العالم للقرن الحادي والعشرين، في ظل غياب تام لقطب منافس أو توافق دول أخرى، على لعب دور موازن للدور الأميركي، فقد تيسر لها التفرد كقوة مهيمنة في العالم.

وفي ظل اعتماد منطق الخصخصة في القوات المسلحة الأميركية، وقناعة وزارة الدفاع فيها بأنَّ ذلك أدى إلى عدم مقدرة جيوشها من التدخل الواسع في بقاع مختلفة من العالم، أو خوض حربين متزامنتين في أماكن مختلفة من الكرة الأرضية، وهو أمر لم يكن من دون حساب أو

توقع، أو أنَّ حسابات المفكرين والاستراتيجيين الأميركيين قد أغفلت ذلك، وهذا لا يتناسب مع معطيات دولة ناهضة وباحثة عن فرصة كبيرة، لإثبات حلم قديم ومتوارث، في أنَّ تحكم العالم وتقنعه/ أو تجبره حتى وأنَّ كان (الرضا بالقوة) في قبول منتجات حضارتها، سواء في مخرجاتها الثقافية أو الاقتصادية.

إنَّ الخروج الثاني لأميركا صوب العالم وتحديداً العالم النامي، في أطار تأكيدها لهيمنتها وحرمان الدول الأخرى من الموارد، أو تحديد سلوكها الدولي بما ينسجم مع المشروع الأميركي أو القبول بقواعد الأمر الواقع، يحمل معه توظيف جوانب مختلفة من الإمكانات الداخلية الأميركية أو الخارجية الممكنة التوظيف، ومثلما تدعو أميركا العالم إلى اعتماد حرية حركة السلع والخدمات وفرضت استغلال الفضاء في أطار تكنولوجيا المعلومات وشبكة الدولية (الانترنيت)، فأنّها لا تفرض على العالم مطلقاً تحرير انتقال العمالة على مستوى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأميركية على الأقل، كونهما راعياً موضوعة العولمة، وبما تشترطه من رفع القيود عن حركة السلع والأشخاص والتكنولوجيا وكل شيء.

وفي ظل مرور البلدان النامية في الأغلب الأعم بمشكلات اقتصادية خانقة، على خلفية الديون الدولية وانسداد أفاق التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية فيها، ووصول معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات متدنية أو سالبة، مع ارتفاع حاد في مستويات البطالة والفقر والتهميش وغياب ممكنات التنمية المستدامة، وهي مؤشرات تدلل من دون لبس، إنَّ استراتيجية التنمية بما فيها التحول إلى القطاع الخاص واقتصاد السوق، التي أرغمت أميركا وحلفائها الدول الفقيرة والمتعثرة النمو، على الأخذ

بها تحت سوط (اتفاقات واشنطن)، هي الأخرى لم تكن طوق النجاة أو الحل السحري لمشكلات البلدان النامية، ولذلك ظلت مجتمعات الشعوب الفقيرة والنامية، مقهورة مرتين: مرة بنظمها الفاشلة والمدعومة من الغرب، ومرة أخرى بشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى.

وعلى وفق ذلك فأنَّ تحرير وزارة الدفاع الأميركية من القيود التي يتطلبها الدور الأميركي في القرن الجديد كيما يكون قرناً أميركياً بامتياز، لابد من تعويضه من جانب أخر، فشعوب العالم الفقير هو المستودع الذي يمكن من خلاله تعويض النقص في الموارد البشرية اللازمة لإدامة سطوة أميركا في العالم، وهي مبادئ ميكافيلية غير إنسانية، فالولايات المتحدة الأميركية تستغل حاجة مواطني البلدان بطريقة القسر الاقتصادي، وبطبيعة اعتلائية مهينة للإنسان، فهي تعد البشر في العالم النامي هم بشر من الدرجة الثانية، عندما تفاضل في الأجور بين الأميركيين والبريطانيين والجنود والمرتزقة من بلدان العالم النامي، بل وتتعمد إلى إعادة أنماط وأساليب الاستغلال الأولى التي دأبت الرأسمالية في مراحل تطلعها وخروجها الشرس والهمجي إزاء الشرق، وما تمخض عنه من تاريخ دموي ولا أنساني، لا تستطيع الدول الرأسمالية التقرب منه أو فتح ملفاته وما يحتويها، من جرائم بحق الإنسانية، يجعلها موضع حرج بين ما تدعوا إليه وبين ما مارسته بحق الإنسانية، وهذا يرتب عليها الاعتذار من هذه الشعوب من ناحية ويرتب عليها تعويضات هائلة.

لذلك فقد سعت الإدارات الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على اعتماد مبدأ التعويض في القوات المسلحة، فالنقص في

الداخل يعوضه الفيض في الخارج، وهو ذات المنطق المعتد عندما تحصل الأزمات الاقتصادية وما تحمله من نقص للطلب الكلي.

وعليه فأنّ اعتماد الحد الأدنى اللازم من القوات المسلحة يرتكز على قناتين للتعويض عن الحد الأمثل للتطلع الإمبراطوري، وما يتطلبه من وجود قوة مسلحة كبيرة تستطيع تنفيذ الأهداف المبتغاة، وتحقيق المشروع الأميركي وهما:

الأولى: الأنفاق العالي على البحث والتطوير ودفع الشركات المنتجة للسلاح إلى أنتاج أسلحة تقليدية ذات قدرة تدميرية، يشكل المكون العلمي والتكنولوجي مادتها الرئيسة، مقابل الاقتصاد في الجهد البشري المطلوب لاستخدامها، مع توسيع مساحات التتبع الالكتروني لتنفيذ المهمات بوساطتها.

الثانية: استجلاب البشر العاطلين عن العمل من البلدان الفقيرة، سواء أكانوا عمال أو مرتزقة للقيام بالأعمال أو المهمات ذات المخاطرة العالية، أو الأعمال الساندة الأخرى والخدمات، بالاستفادة من انخفاض الأجور وانسداد فرص العمل في بلدانها.

لهذا نلحظ انتشار الشركات الأمنية الخاصة في كل بقاع العالم، وهو ذات المنهج الذي اعتمدته الشركات المتعدية الجنسيات عندما تحولت من إطارها القومي إلى الإطار الكوني، فمكاتب هذه الشركات تتواجد حتى في المدن الصغيرة أو في ما يسمى بالأدب الاجتماعي (المناطق الهامشية)، في نشاط لجمع أكبر ما يمكن من العمال والمرتزقة، وهو ما دفع هذه الشركات لاحقاً إلى فتح فروع للشركات للقضاء على الوساطة في التجنيد، والذي يترتب عليه تكاليف إضافية

(أجور سمسرة ـ كوميشن)، كيما تعمل هذه الشركات على تعظيم عوائدها من خلال خفض التكاليف.

إن السعي لجمع العسكريين القدامى والمتقاعدين وأرباب الجرائم من كل أصقاع الأرض، بهيئة مقاتلين مؤجرين لحساب الشركات، مقابل أجور تعد من وجهة نظر المرتزقة مجزية، وفرصة ذهبية مقارنة بأوضاعهم في بلدانهم، تشكل الحافز الأكبر لتوسيع ظاهرة الارتزاق والمرتزقة، وباستمرار هذا (وهو كذلك) سنكون مستقبلاً إزاء حالة جديدة، وهو استعمار الجنوب (الفقير والمتداعي) وإدامة النظم الموالية والمعتدلة أو إسقاط النظم المعارضة، من خلال أبناء الجنوب ذاتهم، ولكن بإرادة الغرب وأميركا، وهو ما يخالف الأطروحات الكلاسيكية التحررية، التي دأبت على طرح مبدأ توحد شعوب الجنوب لمقاومة غزو الشمال، وإجباره على إعادة النظر بالنظام الدولي القائم على عدم العدالة والتكافؤ، وهو أبرز محطات حركة عدم الانحياز التي نشأت في باندونغ عام 1955.

بدأت الشركات الأمنية نشاطها في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حينما قام مؤسس القوات الجوية الخاصة البريطانية، السير ديفيد ستيرلنغا بإنشاء خدمات كيلو ألفا (كاس) اختصاراً، وهي منظمة تهتم بجمع المعلومات عن الجنود السابقين في القوات الجوية الخاصة، بغية الاستمرار في تقديم الخبرة والخدمات الأمنية للعملاء المحليين والأجانب.

تأسست شركة ديفينس سيستمز ليمتد عام 1991، وهي أول شركة أمنية خاصة في العصر الحديث، حيث قامت شركة البترول البريطانية باستخدام خدمات تلكم الشركة في المناطق التي تكون فيها

عملياتها وموظفوها أهدافاً مقصودة للثوار والجماعات المسلحة، التي تناوئ الحكومات العميلة والامبريالية الاقتصادية.

لهذا فأنَّ جمع المرتزقة من كل بلدان العالم هو مشروع كبير، للهيمنة والاستغلال والتدمير، ولكن بأدوات العالم النامي نفسه، فالشركات الأمنية الخاصة ـ جيوش المرتزقة)، تتعامل مع أكثر من (3.2) مليون مرتزق وعامل من البلدان الفقيرة، وهؤلاء هم مادة هذه الشركات والمتغير الأكثر تسبيباً لتكاثر أرباحها فوق الاعتيادية، ومن خلالهم تستطيع أنَّ تسقط أيَّ نظام حكم قائم ومعارض لأميركا والغرب، وبهم تستطيع تأمين احتلالها لأيِّ بلد، وبالإضافة إلى ذلك تحقق هذه الشركات الأرباح وتتوسع باستمرار، وهو يأذن بظهور نوع جديد من الشركات متعدية الجنسيات ولكن ليست ذات اهتمام إنتاجي أو خدمي، يستهدف السيطرة على الأسواق أو رفد البلدان المتقدمة بحاجتها من المواد الأولية والطاقة لتدوير عجلة صناعتها.

هذه الشركات (الأمنية) أضحت في مطلع القرن الحالي، أشبه ما تكون دول، ولكن ليست ككل الدول، فهي تتمتع بالحصانة ولا تخضع لأيِّ ضوابط في ظل التنظيمات الدولية، بحيث أصبح من الصعب جداً السيطرة عليها أو إخضاعها، كما أنّها غدت دون حاجة للاتكاء على الدولة الأم في حمايتها أو إسنادها، فقد غدت قادرة على التفلت من أيِّ ضوابط، بما في ذلك عدم حاجتها إلى الحماية من الدول الأم، إذ لا تستطيع المؤسسات القانونية الدولية أنَّ تلاحق شركات المرتزقة قضائياً، ولا أفرادها، كما أنّها غير خاضعة للتدقيق المالي أو الإداري، ولا تفصح عمن تشغلهم من أفراد أو أنهم ينتمون إليها، إلا بمحض الصدفة، فكل أعمالها ذات طابع سري تماماً.

إنَّ فكرة نشر جيش خاص ليست بالفكرة المستهجنة في الولايات المتحدة الأميركية، لسبب بسيط هو أنَّ المليشيات المدعومة من القطاع الخاص، ساعدت في قيام الثورة الأمريكية وتحقيق الاستقلال، والشيء الوحيد المثير للجدل، هو فكرة قيام شركة خاصة بإنشاء قوة شبه عسكرية ونشرها في الميدان، مقابل أجرة معلومة.

وفي تجربة العراق وأفغانستان مع الاحتلال الأميركي، اتضح أنَّ هناك ما بين (120 ـ 160) شركة كبرى متعدية الجنسيات للمرتزقة، ويتوزع أفرادها على أكثر من (35) دولة فقيرة وحتى متقدمة، أبرزها (النيبال ـ جامايكا ـ كولومبيا ـ تايلاند ـ الهند ـ جنوب أفريقيا ـ لبنان ـ المغرب، الفلبين، تركيا، تشيلي، بيرو، بولندا، التشيك،...الخ. بحيث يشكل هؤلاء أكثر من (90%) من عديد العاملين فيها، وتنسب جميع الأعمال الاعتيادية إلى هؤلاء، فيما تظل حصة العاملين من البلدان الغربية وأميركا متركزة في الإدارة والتخطيط والمراقبة وإدارة العمليات.

ويعبر ثلاثة مرتزقة التقتهم صحيفة ال بوبليكو الاسبانية، وهم من البيرو ويتولون حراسة المنطقة الخضراء (Green Zone)، والتي تتواجد فيها السفارة الأميركية وطاقم الحكم العراقي، ومعظم المؤسسات المهمة، والذين يرفضون نعتهم بالمرتزقة، وبأنهم جاءوا للعمل في العراق مع الشركات الأمنية، من دون كشف أسمها، وهي تعليمات يتلقاها المرتزق من الشركة بضرورة عدم بيان الجهة التي ينتسب إليها، مع أنّهم ينتمون إلى شركة (بلاك ووتر)، هؤلاء كانوا يحصلون في بلدانهم على راتب شهري لا يتجاوز (150) دولار شهرياً، بينما يحصلون على راتب من الشركة الأمنية بحدود (1200) دولار شهرياً، مع الأكل والملبس والسكن والانترنيت، ويمتد عملهم ما بين (12 ـ 14) ساعة

يومياً ولكامل الأسبوع، ولمدة لا تقل عن (14) شهر، بعدها يمنح أجازه لمدة شهر واحد مدفوع الأجر، وبطاقة سفر على نفقة الشركة.

ويشير هؤلاء إلى العناصر ذات الماضي العسكري (المتدربة)، والتي تحصل على رواتب أعلى وتقدر (14000) ألف دولار شهرياً، مع أنّهم قد تحسسوا بوجود تمايز في التعامل والأجر وطبيعة الخدمات ما بين عناصر المرتزقة المختلفين، فمرتزقة أميركا وأوربا يحصلون على كل شيء، حتى أنَّ مراسل الصحيفة نقل عن احدهم ويدعى (ويلمر)، بأنَّ ما يحصل عليه من الشركة في شهر، ينفقه زملاءه من أصول أوربية وأميركية في ليلة واحدة، إلا أنّه يستدرك فيقول، مع هذا فهو أفضل مما أحصل عليه في بيرو.

ومثل أنموذج مرتزقة البيرو هناك قصص أخرى، لظروف استجلاب المرتزقة من دول أخرى، فالعمال الهنود الذين يعملون في شركات خاصة، تتولى تقديم الخدمات في المعسكرات والقواعد، هؤلاء يعملون لساعات عمل طويلة، تتجاوز ساعات العمل في كل العالم، فما بين ساعات العمل المقررة في أوربا وأميركا (6ساعات)، وما بين عدد ساعات العمل في الدول النامية (8 ساعات)، فأنَّ ساعات العمل لعمال الخدمة والمرتزقة تطول إلى (12 ـ 14) ساعة عمل يومياً.

هذه تذكرنا بتاريخ أوربا في بدايات نشوء الرأسمالية، والتي كان وقت العمل يتراوح ما بين (14 ـ 16) ساعة عمل يومياً، أو ساعات العمل التي قضاها الأفارقة في مزارع الاستيطان في أميركا ومناطق أخرى من العالم، والتي كانت توصف بأنّها تبدأ ولا تنتهي، وهذه هي التي وفرت الى(كارل ماركس ـ Karl Marx)، مادة تحليل الاستغلال الاقتصادي للرأسمالية والوصول إلى نظرية فائض القيمة.

هي شركات أمنية ولكنها بدأت تأخذ مقاولات الخدمات بحكم قربها من متخذي القرار، أو أنَّ هناك شركات تحصل على هذه العقود ثم تعطيها إلى شركات أخرى من الباطن، فمثلاً شركة بلاك ووتر ذات الخبرة الواسعة في شؤون العمل في العراق لسنوات الاحتلال 2007 ـ 2010، حصلت على عقود من الباطن من شركات كثيرة سواء تعاقد معها البنتاجون أو الخارجية أو جهات أخرى، متنازلة عن جزء من أرباحها، مقابل البقاء للعمل في العراق، ومستفيدة من تواجد أفرادها في هذا البلد والخبرة التي تولدت لديهم من التعامل مع الأوضاع، ناهيك عما تربط ممثلي هذه الشركة بالطبقة الإدارية والسياسية في العراق، بحيث أعلنت الحكومة العراقية بعدم الموافقة على تجديد عقود شركة بلاك ووتر، ولكنها تعلم جيداً أنَّ بلاك ووتر خرجت من الباب لتدخل من الشباك عبر تغيير اسمها إلى (زي xe) أو زي سيرفيسز (xe services).

كشفت الوثائق المسربة عبر الصحف الأميركية، وعلى خلفية خسارة الدعوى المقامة ضد الشركة في أميركا في قضية قتل (17) عراقياً في ساحة النسور من قبل مرتزقة بلاك ووتر، بأنَّ هناك تواطؤ ما بين وزارة الداخلية العراقية وشركة بلاك ووتر، كون الوزارة هي المسؤولة عن تسجيل الشركات الأمنية الخاصة في العراق.

في عام 1997 باعت شركة دي إس إل شركة آمور هولدينغز، وهي شركة لصنع العربات المصفحة بولاية فلوريدا الأمريكية، والتي تحولت إلى شركة آمور غروب، والتي أصبحت تقدم خدمات عسكرية في العراق وحول العالم.

في عام 1999 تم تأسيس شركة هارت، والتي كلفت بمهمتها

الأولى في العراق بتوفير الحماية والأمن لوسائل الأعلام، فقد تولت هذه الشركة حراسة (بي بي سي)، ثم حصلت على عقد حماية خطوط الكهرباء. وتعد شركة هارت من الشركات القليلة التي تتمتع بأدنى معدلات القتل والإصابة في صفوف العاملين، فيها مقارنة بالشركات الأمنية الغربية الأخرى العاملة في العراق، وهذا يعود إلى ثمة فرق شاسع بين طريقة عمل الشركات الأمنية البريطانية والأمريكية، مع أنّهما يعملان في حقل واحد، فالمتعاقد (المرتزق) الذي يعمل في شركة بلاك ووتر الأمريكية، يحاول تحقيق السلامة والأمن عن طريق السير بعدوانية وإظهار القوة، في حين يتجه الأسلوب البريطاني إلى الاعتماد على العملاء المحليين، الذين يتم تجنيدهم من قبل مختلف الزعماء المحليين(سياسيين ـ قبليين ـ مسؤولين حكوميين).

لم تستفد الشركات الأمنية الخاصة البريطانية من العراق فحسب، بل عملت على خلق توليفة أمريكية ـ بريطانية، للاستفادة مما يسمى بالحرب على الإرهاب.

الرجال الذين يقفون وراء الكثير من الشركات الأمنية من مثل (النتائج التنفيذية وساندلاين)، هم أنفسهم من المرتزقة بالمعنى التقليدي، غير أنَّ أشخاصاً مهمين في تلكم الشركتين، كانوا يسعون إلى استغلال الفرص التجارية التي تتطلب قتل الناس والقيام بعمليات عسكرية، بغض النظر عن التسميات الزائفة التي أطلقت عليها (كالبرامج التدريبية) أو (الأدوار الاستشارية) و(عمليات المحافظة على الاستقرار)، فعلى العكس من أكثر العسكريين الذين يعدون الحرب نشاطاً مدمراً ومؤذياً نفسياً، فأنّ القائمين على الشركات الأمنية ينظرون بعيداً عن العاطفة، على أنَّه نشاطاً تجارياً مربحاً، فالمكونات الأساسية

الرخيصة لهذه التجارة (جنود البلدان الفقيرة ـ أسلحة أوربا الشرقية ـ أدارة غربية)، تعني الحياة المترفة والأموال المتصاعدة والأنشطة التجارية المتوسعة، فمن الأمن والحماية إلى الاستشارات إلى الاستثمارات النفطية، هي أوجه النشاط لرجال الشركات الأمنية الخاصة، وهم جميعاً خرجوا من رحم النتائج التنفيذية/ ساندلاين أو من الشركات العسكرية الخاصة في تسعينيات القرن الماضي.

ولذلك فأن اشهر العمليات التي تركت أضراراً جسيمة لا يمكن التلطيف من حدتها، هي انغولا 1994، وسيراليون 1998، وبوغينفيل 1997.

لقد قدمت شركة النتائج التنفيذية في انغولا أنموذجاً عملياً جديداً لحروب المرتزقة المعاصرة، وهذا الأنموذج مختلف عما هو معروف، إذ تقوم الشركة الأمنية بالدعم المالي لتقديم الخدمات الأمنية، مقابل حصولها على ضمانات وتأكيدات بالحصول على نسبة محددة على استثمارها، وهذا ما دفع بلاك ووتر إلى السعي للحصول على فرص استثمارية نفطية في جنوب السودان.

أنواع الشركات الأمنية

1 ـ شركات توفير الحماية للأفراد

2 ـ شركة أمن المؤسسة

3 ـ شركة لإدارة محطات المراقبة والإنذار المركزية الخاصة

4 ـ شركة نقل أمنية

5 ـ شركات التحقيق الخاص وإدارة المخاطر

يتركز نشاط الشركات الأمنية (الجنوب أفريقية) في العراق على شكلين:

الشكل الأول المتعهد الأساسي: أيَّ العمل في مجال الحماية والأمن بصورة مباشرة عبر الحصول على عقود حماية، وتتركز أعمالهم في توفير الحماية الشخصية (Body Gards) حماية الطرق (Pralecting Suppl Roote) والمنشآت، وتشير بعض التقارير إلى محاربة قسم من هؤلاء ضمن صفوف الجيش الأميركي والبريطاني في الفلوجة والنجف ومدينة الصدر، وغيرها من المناطق.

ومن الشركات المسجلة في جنوب أفريقيا وتعمل في العراق Meteoric Tactical Solutions التي حصلت على عقد بمبلغ 301 مليون جنيه استرليني من الحكومة البريطانية، لحماية المسؤولين والضباط البريطانيين في العراق وتأمين الطرق لهم، وكذلك شركة Grand Lake Trading، وكلا الشركتين (الأخيرين) مرخص لهم من قبل اللجنة الوطنية لمؤتمر الحد من الأسلحة للعمل في العراق.

الشكل الثاني المتعهد الثانوي: أيَّ الذي يقوم بتعيين وجذب رعايا جنوب أفريقيا، ممن يمتهنون مهنة الارتزاق للعمل في شركات حماية كبيرة من مثل شركة (Erinys 9)، التي تم تأسيسها من قبل أحد كبار الضباط البريطانيين في عهد نظام التمييز العنصري بجنوب أفريقيا، وهي شركة مسجلة في بريطانيا، وقد حصلت على عقد بقيمة (80) مليون دولار لتدريب الشرطة العراقية وحماية المنشآت النفطية.

وتمتلك هذه الشركة أكثر من (15000) عامل حماية، وتعد من أضخم شركات الحماية في العراق، وهي شركة بريطانية لرجل أعمال من جنوب أفريقيا، وقد تكون سجلت في بريطانيا لسهولة القوانين التي

تسمح للقطاع الخاص بالقيام بواجبات أمنية أو عسكرية، بالعكس من جنوب أفريقيا التي شرعت قانون في عام 1998 للحد من نشاط هؤلاء المرتزقة، لقد حصلت هذه الشركة على أكبر عقود الحماية في العراق، وقد أشار البعض إلى أنَّ السبب لا يكمن بمجرد قدراتها أو نشاطها (على الرغم من أنَّ بعض المنافسين يشككون بهذه القدرات)، وإنما يرجع إلى استياء الحكومة البريطانية من الإدارة الأميركية، التي قدمت للشركات الأميركية نصيب الأسد من العقود المختلفة، على الرغم من مساعدة الحكومة البريطانية(حكومة توني بلير)، للإدارة الأمريكية في غزو العراق واحتلاله.

فقد قدم أكثر من 100 شخص من وحدة الحماية الخاصة بالرئيس ثابو مبيكي Thabo Mbeki، استقالاتهم لأجل الذهاب للعراق، وقد أغرتهم الرواتب العالية التي تصل من خمسة إلى خمسة وعشرين ألف دولار شهرياً، وهو ستة أضعاف المرتبات التي يتقاضوها.

وكشف تقرير صادر عن مندوب للأمم المتحدة في بيرو الاسباني «خوسيه لويس جوميز برادو» في ختام الدورة الثانية لمجموعة العمل التي انعقدت في جنيف، إنَّ ما بين (30 ـ 50) ألف شخص يعملون كمرتزقة بجانب قوات الاحتلال في العراق، مشيراً إلى أنهم يشكلون القوة العسكرية الثانية بعد الجنود الأميركيين ـ على الرغم من عدم وجود أحصاء دقيق لأعدادهم ـ ، وأنَّ هناك (160) شركة على الأقل تعمل في العراق. في حين تبين الإحصائيات وجود نحو (300) ألف شركة أمن ومساعدة عسكرية للمرتزقة في العالم، ومن الشركات ذات الحجم الدولي التي تدخلت في العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي، كالنفط في أنغولا والألماس في سيراليون، شركة جنوب

إفريقية (executive outcomes) و(لفدان) الاسرائيلية والأميركية MPRI والبريطانية سان لاين ونورث بريدج، الأمر الذي يشير إلى مدى التورط الأميركي الغربي الإسرائيلي والمنظمات التابعة لهم، مثل الناتو في دعم المرتزقة الذين يرتكبون الجرائم بحق الشعوب خدمة للمصالح الاستعمارية وانتهاك حقوق الإنسان.

ويعبر برادو وأربعة خبراء آخرين مستقلين في تقرير سلمته المجموعة الدولية في آذار/ مارس إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عن (القلق) من شروط تجنيد هؤلاء الأشخاص في شركات، ويرى برادو أنَّ غالبية المجندين في هذه الشركات عناصر شرطة سابقين (جنوب أفريقيا)، أو عسكريين يتم تجنيدهم من الفيليبين والبيرو والإكوادور.

لقد منحت شركة بلاك ووتر عقداً بقيمة (50) مليون دولار لتدريب الشرطة العراقية، وقد حصلت على عقد آخر لتدريب الشرطة العسكرية بالتعاون مع Vinel Security بقيمة (800) مليون دولار.

كما منحت عقداً بقيمة (300) مليون لحماية المنطقة الخضراء ولتنسيق أعمال خمسين شركة تعمل في مجال الأمن وهي شركة بريطانية، وقد شارك منتسبي هذه الشركات في معظم الانقلابات والحروب الأهلية التي شهدتها سيراليون، انجولا، ساحل العاج، غينيا الاستوائية.

ويكشف المحلل السياسي الاستقصائي وين ماديسون، المقيم في واشنطن، وكاتب العمود في صحف ميامي هيرالد، وهيوستن كرونيكل، وفيلادلفيا انكوايرر، ومواقع كاونتر بنج، وكورب ووج، وأونلاين جورنال، وغيرها أنّ الولايات المتحدة (استوردت) المتمردين الأفغان

لمصلحة (القاعدة في العراق). وقال إنه علم من مصادر استخبارية خدمت سنة 2007 في قاعدة (طليل) الجوية في العراق، المعروفة لدى الجيش الأميركي باسم (Camp Adder) والتي كانت تُسمّى من قبل قاعدة الإمام علي الجوية، واحتلتها القوة الجوية الأميركية في وقت مبكر، أنّ أجهزة المخابرات الأميركية جندت (مرتزقة أفغان) لدخول العراق بهدف مهاجمة المدنيين، وأفراد الجيش والشرطة العراقيين، وكذلك مهاجمة قوات التحالف، بضمنها جنود الجيش الأميركي. وأوضح أن هؤلاء المرتزقة الأفغان جُنّدوا من قبل زعماء في طالبان، ودفعت لهم مبالغ ضخمة كنتيجة لـ(خدماتهم) في العراق.

وأماط ماديسون اللثام عن علمه أن الشرطة العراقية أوقفت خلال سنة 2007، شاحنة تسحب مقطورة (تريلة) طولها (40) قدماً فوق جسر الكرادة ببغداد. وعندما صعد ضباط الشرطة العراقيون لفحص المقطورة من الأعلى لمعرفة ما تحمله (وهي في العادة تحمل وقود)، اندهشوا لاكتشافهم بين (30 ـ 40) شخصاً في داخلة الحاوية، ملتحين ولهم ضفائر طويلة مما يدلل أنهم أفغان من عناصر طالبان. ويدرك هؤلاء المجندين جيداً أنهم في خدمة الولايات المتحدة الأميركية، ومهمتهم إثارة المشاكل والفتن في العراق، ومن المناسب الاشارة إلى أن القادة العسكريون الأميركان كانوا يراقبون عملية أدخال (الإرهابيين الافغان)، تدخلوا بسرعة عند اكتشاف أمر المجندين الأفغان، واصدروا الأوامر للشرطة العراقية بالسماح لهم بمغادرة جسر الجادرية من دون أيّ إعاقة.

وهذا الأمر ذاته تم في المنطقة المحصورة ما بين ناحية الاسكندرية والمسيب (منطقة البحيرات) في شمال بابل، عندما تم اكتشاف المئات من الأفغان الذين تم جلبهم للقيام بأعمال إر بية ضد

العراقيين، بل حتى ما يسمى (بالزرقاوي) القائد العسكري للقاعدة (بلاد الرافدين)، كان تحت الحماية الأميركية المباشرة، وإلا كيف كانت الولايات المتحدة تعلم بمكانه بالتحديد، لتكلف طائرة (F - 16) بتوجيه ضربة جوية له، للتخلص منه، بعدما استهلك مرحلته، ومصداق ذلك أن هناك شخوصاً في صلب العملية السياسية يجرون اتصالاتهم الهاتفية معه على الدوام؟.

لقد أريد للخلايا الأفغانية المحمية بالقوات الأميركية، إن تتصدى للمقاومة الإسلامية التي كانت تستهدف قوافل القوات المحتلة في جميع المناطق المحاذية لخطوط الإمدادات، وفي المناطق الطرفية من غرب وجنوب بغداد، والتي تسمى بحزام بغداد، وبعضها تعد (حواضن للقاعدة والجماعات التكفيرية).

ويخلص المحلل السياسي من تفاصيل تقريره إلى القول إن استعمال قوات العمليات الخاصة الأميركية، ووكلاء الاستخبارات الأميركية السريين لعناصر إرهابية من مقاتلي طالبان الذين يجلبونهم من أفغانستان، ولجماعات (عملاء) جرى تجنيدهم تحت ما سمي بـ (فرق الموت)، لتصعيد العنف الطائفي والعمليات الإرهابية في العراق، وأن استدعاء (نغربونتي ـ وخليل زلماي) بالعمل في السفارة الأميركية في العراق، يتوافق تماماً مع مشروع أثارة الأعمال الطائفية في العراق، كإحدى الحلول لتخفيف الضغط عن القوات الأميركية التي اضحت تتلقى ضربات موجعة من المقاومة العراقية.

إن استعمال مقاتلي طالبان لتنفيذ هجمات محدودة ضد القوات الأميركية، وتكثيفها ضد الاهداف العراقية بما فيها المدنيين ومن طائفة معينة، هي لأغراض التمويه والتعمية، وأن تأجيج الصراع الطائفي كان

عملاً أميركياً ـ إسرائيلياً، نفذته عناصر من القاعدة تعمل مع (CIA)، وكشفت بوضوح تام ومن دون أيَّ لبس، أن القاعدة وتياراتها (صناعة أميركية بامتياز).

ورب سأل يسأل، أذا كانت القاعدة بالضد من اسرائيل، فلماذا لم تتبنى أيَّ عملية بالضد من مصالحها واهدافها؟. وفي العراق كانت هناك أهداف إسرائيلية عديدة سواء في أقليم كردستان أو في بغداد أو في منطقة الفرات الاوسط، ولم نلحظ استهدافهم من قبل القاعدة، إلا يعني هذا أنّ ادارة القاعدة مشتركة (أميركية ـ إسرائيلية). فالمصالح الاسرائيلية عديدة في العراق المكشوفة منها وغير المكشوفة، ويمكن للقاعدة وأطرافها الوصول اليها، لا سيّما وأن تركز هذه المصالح ووضوحها في أقليم كردستان لا يحتاج إلى بحث واستطلاع وتمحيص وتحليل.

مصادر الجزء السابع

1 ـ الرضا بالقوة: للمزيد ينظر: جون كاميت، انطونيو غرامشي: حياته وأعماله، ترجمة عفيف الرزاز، منشور على موقع مركز الدراسات الاشتراكية ـ مصر، شبكة المعلومات الدولية.

2 ـ روبرت ينغ بيلتون، المرخص لهم القتل، ترجمة عبد اللطيف موسى أبو البصل، العبيكان، الرياض،2010.

3 ـ كارل ماركس، رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار واخرون، دار التقدم، موسكو، 1987.

4 - Pratap Chatterjee, Controversial Commando Wins Iraq Contract, Special to CorpWatch, June 9th 2004.

5 - Pratap Chatterjee: Ex - SAS Men Cash in on Iraq Bonanza, Corp Watch Website, June 9th 2004.

الجزء الثامن

الشركات الأمنية في العراق
(2003ـ2011)

إنَّ الحالة الدائمة والمستقرة في العراق، طيلة السنوات من عام 2003 ـ 2010، هو انعدام المساءلة والمسؤولية عن أعمال المتعاقدين الأمنيين في العراق، هذه المسؤولية التي يحجبها درع كامل من انعدام الشفافية في العمل، إنَّ أكثر الحوادث التي تتعلق بإطلاق النار من قبل المرتزقة على المدنيين العراقيين تبقى طي الكتمان.

إنَّ قرار (17) التي أصدره الحاكم المدني (بول بريمر)، وهي وثيقة صادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة، قد منحت الشركات وما يسمى بالمتعاقدين الأمنيين حصانة قانونية، وتّحول دون ملاحقة السلطات العراقية لهم، وتضعهم خارج نطاق اختصاص المحاكم العراقية، وفوق قوانين الدولة التي يعملون فيها، والغريب أن الحكومات العراقية المتعاقبة والبرلمان منذ عام 2004 والى الآن (2012)، لم يلغي هذا المذكرة، على الرغم مما ارتكبته هذه الشركات بحق الشعب العراقي، وما تمارسه من انتهاكات خطيرة، لعل أبرزها على الاطلاق، ما أشار إليه بعض البرلمانيين من على وسائل الإعلام هو التالي:

1 ـ ادخال الاسلحة الكاتمة إلى الداخل العراقي، ومن دون معرفة عددها والى من وزعت.

2 ـ علاقاتها ببعض الجماعات الإرهابية.

3 ـ انشطتها التي لم تخضع مطلقاً للمراقبة وهي في أغلبها انشطة سرية.

ومن أشد الأمور غرابة، هو أنَّ وزارة لداخلية العراقية تعترف بأنَّ هناك (54) شركة أمنية خاصة، وهذه الوزارة لا تملك أيَّ معلومات عنها، فكيف يتم هذا؟ ومن المسؤول عما تفعله هذه الشركات التي تعمل في ظل أجندات دولية مختلفة، إلا يمكن لها أنَّ تمارس أعمالاً أخرى خارج واجباتها غير المحددة أصلاً، أو أنّها غير مراقبة تماماً.

تبدو المنطقة الخضراء بعيون الشركات الأمنية الخاصة الأميركية، من الناحية الفعلية كأنها أنموذج مصغر من الولايات المتحدة الأميركية، في جزيرة محصنة تطبق فيها القواعد والأعراف الأميركية، وسط بحر متلاطم من الفوضى، فحتى الطعام الذي يقدم يؤتى به من الولايات المتحدة، ومن الممكن الاستدلال على ذلك من العلامات التجارية الأكثر رواجاً، والتي قطعت نصف الكرة الأرضية لتصل إلى المنطقة الخضراء، فيما يتولى طاقم الطهاة البشوشين من الفلبين، مهام الخدمة في المطاعم، وتكلف الوجبة الواحدة (27) دولار أميركياً.

تصدر عن شركة بلاك ووتر نشرة أسبوعية تحتوي على تقارير عن الأخطار العالمية المستقبلية المحتملة، وعلى تحليلات تعكس الآراء اليمينية المتشددة، ومقالات داعمة للحرب على الإرهاب وتضم الصفحة الأخيرة، مقالاً بقلم قس مسيحي، ويعد موقف بلاك ووتر من

الحرب على الإرهاب، أكثر تشدداً من حكومة المحافظين الجدد (حكومة بوش الابن).

ويشكل تقرير الصحفية (تيش دوركن) في مجلة رولينغ ستون، حول الشركات الأمنية العاملة في العراق، ضربة كبيرة لها، إذ جرى تسليط الضوء على طبيعتها وأساليبها، واستطاعت تشكيل رأي عام وانطباع متصور عن المتعاقدين الأمنيين، بأنهم أشخاص متعطشون للدماء، مفتونون بالبنادق، مهووسون بالمسيح، منتشون بالموسيقى الأميركية الصاخبة، وبحبوب الستيرويد، وقتل العراقيين الأبرياء.

كانت الشركات الأمنية تدفع للمتعاقد الأمني الخاص، الذي يعمل لدى شركة دينكورب، في تيمور الشرقية (105) ألف دولار سنوياً، وفي البوسنة قرابة (90) ألف دولار وفي كوسوفو(89) ألف دولار، بينما دفعت الشركة للمتعاقدين في العراق (600) دولار لليوم الواحد.

جدول (2): بعض الشركات الأمنية الخاصة التي عملت في العراق 2003 ـ 2011

ت	اسم الشركة		الدولة
1	شركة سلامة العراق	IRAQ SAFETY LLC. (PSC)	أميركا
2	شركة جانوس الأمنية ـ العراق المحدودة	JANUS SECURITY - IRAQ	بريطانيا
3	شركة جي فور اس العراق المحدودة	G4S GROUP IRAQ LTD	بريطانيا
4	شركة اندرو كاين انتربرايز المحدودة	ANDREW KAIN ENTERPRISES LTD. (PSC)	بريطانيا
5	شركة كونسليوم لاستراتيجيات المخاطر المحدودة	CONSLIUM RISK STRATEGIES	بريطانيا

ت	اسم الشركة		الدولة
6	شركة الريشة الزرقاء المحدودة	BLUE HACKLE LIMITED	بريطانيا
7	شركة سالي بورت للخدمات العالمية	SALLYPORT GLOBAL SERVICES LTD. (PSC)	اميركا
8	شركة ريد	REED INC. (PSC)	أميركا
9	شركة إي ـ أو ـ دي للتكنولوجيا وإزالة الألغام	EOD TECHNOLOGY & DEMINING INC	أميركا
10	شركة بريتام ديفينس المحدودة	BRITAM DEFENCE LTD. (PSC)	بريطانيا
11	شركة مجموعة الموارد المتحدة	UNITY RESOURCES GROUP	الامارات
12	شركة تريبل كانوبي (أي.ان. سي)	TRIPLE CANOPY INC. (PSC)	أميركا
13	شركة ايجز للخدمات الدفاعية المحدودة	AEGIS DEFENSE SERVICES LTD (PSC)	بريطانيا
14	شركة هارت للخدمات الأمنية	HART LTD. (PSC)	قبرص
15	شركة إي ـ ار ـ آس ـ ام المحدودة	EDINBUR RISK AND SECURITY MANAGEMENT (E.R.S.M) (PSC)	جمهورية موريشوس
16	شركة مجموعة السيطرة على المخاطر	CONTROL RISKS GROUP (CRG) LTD.	بريطانيا
17	شركة بيلكرمز للخدمات الأمنية المحدودة	PILGRIMS SECURITY SERVICES LTD	بريطانيا
18	شركة ايرنز العراق المحدودة	ERINYS IRAQ LIMITED	بريطانيا
19	شركة داينكورب انترناشونال ال.ال.سي	DYNCORP INTERNATIONAL LLC	أميركا

ت	اسم الشركة		الدولة
20	الشركة الاستشارية للعمليات الخاصة وإدارة المجاميع الأمنية	SOC - SMG INC. (PSC)	أميركا
21	جلوبال (ميدل ايست) ريسك ستراتيجيز منطقة حرة ذ. م. م	GLOBAL (MIDDLE EAST) RISK STRATEGIES FZ - LLC	الامارات
22	شركة جي دبليو للاستشارات (المملكة المتحدة) المحدودة	GW CONSULTING (UK) LIMITED	بريطانيا
23	شركة رونكو للاستشارات	RONCO CONSULTING CORPOROTION	أميركا
24	شركة هوثورن بروأكتيف للحماية الأمنية	REPRESENTATION OFFICE OF HAWTHORNE PROACTIVE CO	بريطانيا
25	شركة تايكر سوان للخدمات الأمنية	REPRESENTATION OFFICE OF TIGERSWAN SECURITY CO. INC	أميركا
26	شركة توريس ادفانسد انتربرايز سوليوشنز ذ.م.م.	TORRES ADVANCED ENTERPRISE SOLUTIONS REPRESENTATION OFFICE	أميركا
27	شركة بي اج دفينس الأمريكية	BH DEFENSE LLC FOR SECURITY SERVICES	أميركا
28	شركة أم. في.أم.آي.أن.سي للخدمات الأمنية المحدودة	MVM. INC Service support success	غير معروفة
29	شركة كريستون للخدمات الأمنية	GREYSTONE LIMITED	اميركا
30	شركة سكيوريفورسز انترناشنال فور بروجيكت مانجمنت	SECURIFORCE INTERNATIONAL (PSC)	غير معروفة
31	شركة سنتوريون رسك اسسمنت سيرفسز المحدودة	CENTURION RISK ASSESS-MENT SERVICES LIMITED	غير معروفة

ت	اسم الشركة		الدولة
32	شركة سيفنت للخدمات الأمنية المحدودة	SAFENET SECURITY SERVICES	غير معروفة
33	شركة انترناشنال سكاي جيس كوربوريشن	INTERNATIONAL SKYCHASE CORPORATION	غير معروفة
34	الشركة العالمية للخدمات الأمنية المحدودة	UNIVERSAL SECURITY LLC.	غير معروفة
35	شركة باراتوس	غير مجازة من الحكومة العراقية حتى نهاية 2011	غير معروفة
36	شركة اوسيس	غير مجازة من الحكومة العراقية حتى نهاية 2011	غير معروفة
37	شركة هارلو	غير مجازة من الحكومة العراقية حتى نهاية 2011	غير معروفة
38	شركة بلاك ووتر	BLACK WATER COMPANY	أميركا
39	شركة أو زي سيرفيسز	XE SERVICES COMPANY	أميركا
40	شركة ريفلكس رسبونسيز		الامارات
41	مجموعة أمور غروب	ARMOUR GROUP	بريطانيا
42	شركة النتائج التنفيذية		أميركا
43	شركة ساندلاين	SANDLIAN SECURITY COMPANY	أميركا
44	شركة الحلول التكتيكية	METEORIC TACTICAL SOLUTION	جنوب افريقيا
45	أي دي كونسلسي	AD CONSULTANCY	بريطانيا
46	اي كي ائي المحدودة	AKE LIMITED	اميركا

ت	اسم الشركة		الدولة
47	شركة بغداد	BAGHDAD FIRE & SECURITY	بغداد
48	شركة تيتان (تعذيب وتحقيق المعتقلين العراقيين)	TITAN COMPANY	أميركا
49	مجموعة كونترول رسكس	CONTROL RISKS GROUP	50
	ديليجنز الشرق الاوسط	DILIGENCE MIDDLE EAST	أميركا
51	شركة غلوبل (الشرق الاوسط)	GLOBAL (MIDDLE ESAT) RISKS STRATEGIES	اسرائيلية مقرها الامارات
52	شركة هيل وشركاؤه	HILL AND ASSOCIATES	هونج كونك
53	غروب فور فلاك	GROUP 4 FLACK	الهند
54	مجموعة اوليف	OLIVE GROUP SECURITY	الامارات
55	انتي رسورسز	UNITY RESOURCES	استراليا
56	دهداري جنرال تريدنج وكونتركتنيج است	DEHDARI GENERAL TRADING & CONTRACTING EST	الكويت
57	سي اي سي اي الدولية (تعذيب وتحقيق المعتقلين العراقيين)	CACI INTERNATIONAL	أميركا
58	شركة كي بي أر (هاليبرتون)	K. B. R COMPANY	أميركا
59	شركة كستر باتلز	CUSTER BATTLES	
60	شركة غلوبل ريسك انترناشونال	GLOBAL RISK INTERNATIONAL	بريطانيا
61	شركة مليتاري بروفشنال ريسورسز	MILITARY PROFESSIONAL RESOURCES INC (MPRI)	غير معروفة

ت	اسم الشركة		الدولة
62	شركة جيرخا سيكيورتي	GURKHAS SECURITY GRAND	بريطانيا
63	شركة واكينهت للتحليل الاستخباري	WACKENHUT COMPANY for	أميركا
64	شركة كيلوج براون آند روت	Kellogg Brown & Root	أميركا
65	شركة بوز ألن هاملتون	Bz Allen Hamilton	أميركا
66	شركة بريتش سكيورتي	British Security Company	بريطانيا
67	الشركة العراقية	Iraqi construction company	بريطانيا
68	شركة اوميغا لتحليل المخاطر	Omega Risk Solutions	غير معروفة
69	شركة هارت سيكيورتي	Hart Security Company	غير معروفة
70	بصره هوستيل فاير	Hostile fire Basra	بريطانيا
71	كويشز كينسلتي	Cochise Cunsultancy	غير معروفة
72	أس اي أس انترناشنال	SAS International [sub to Erinys Intl]	بريطانيا
73	اندرو كاين	ــــ	غير معروفة
74	ادنبرة	ــــ	بريطانيا
75	تي ام جي	T.M.G	غير معروفة
76	كونسليوم	ــــ	غير معروفة

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

ـ موقع وزارة الداخلية العراقية.

ـ حسن الحاج علي احمد، خصخصة الأمن، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- Iraq coalition casualties 2007.

وعلى غرار الظهور المكثف للشركات الأمنية الاجنبية في العراق، دأبت الكثير من الجهات بما فيها جهات حزبية بتأسيس شركات أمنية

خاصة من العراقيين، وفي أغلبهم ممن كانت لهم خبرات عسكرية، وبعضها كان الدافع الاساس منه هو تأمين الحماية لزوار العتبات المقدسة من الايرانيين، لأنّ هؤلاء يعدون من المستهدفين من الجماعات التكفيرية، وقد حققت هذه الشركات إرباح الايرانيين، لأنّ هؤلاء يعدون من المستهدفين من الجماعات التكفيرية، وقد حققت هذه الشركات إرباح كبيرة خلال السنوات ما بين 2003 ـ 2011، إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى الشركات الأجنبية من حيث التنظيم والإدارة والإمكانات بسبب عقلية القطاع الخاص المحلي، مع الفارق أنّ هذه الشركات لا تسعى إلى دور مشابهة إلى أدوار الشركات الاجنبية من حيث القسوة والقتل العمد وغيرها من السلوكيات التي توسم سلوك المرتزقة. وهذه الشركات شأنها شأن الشركات الأجنبية، لا تخضع إلى الرقابة التامة من وزارة الداخلية، كون القائمين عليها جهات متنفذة، كما أنها متفلتة من ناحية الرقابة المالية الضوابط المالية، ولا يوجد تقويم حقيقي لإدائها المهني.

جدول (3): الشركات الأمنية العراقية الخاصة

ت	اسم الشركة	ت	اسم الشركة	ت	اسم الشركة
1	ابناء العراق	25	ابناء دجلة	49	صباح الرافدين
2	اجنحة السلام	26	اجنحة الصقر	50	صقر البادية
3	اردان	27	ارد شير	51	صقور البصرة الحارقة
4	أرض العراق	28	اسوار وادي الرافدين	52	صقور دجلة
5	اطلس	29	الاحسان	53	ضفاف الخليج
6	الاسطورة	30	الاعضاء	54	طريق الشاطئ

ت	اسم الشركة	ت	اسم الشركة	ت	اسم الشركة
7	الإيل	31	البلد الامين	55	طريق الصحراء
8	الحرية	32	الحصن	56	عشتار
9	الخط الأمن	33	جنة العراق	57	عين الصقر
10	اسود الرافدين	34	الرمح الثلاثي	58	قرة جوغ
11	الزيتون	35	الزيزفون	59	قوة البادية
12	الساجر	36	السلاسل الفضية	60	نجمة العراق
13	السور	37	السور العزيز	61	نسور الرافدين
14	ديالى	38	السيف العراقي	62	نمرود الرافدين
15	الشاهر	39	المرابط	63	نهر الفرات
16	الشرق الادنى	40	النخلة العراقية	64	هاريكار
17	الضواري	41	النور	65	فالكون
18	العراقية	42	اليد الحديدية	66	فجر الجزيرة
19	العلم	43	بابل	67	درع الجزيرة
20	الغدير	44	بادية الجزيرة	68	سور المدينة
21	الفارس	45	بوابة البرجسية	69	سماء الفياضي
22	القلعة	46	بوابة السور	70	فرسان الخمائل
23	بيروت	47	درع الخليج	71	ساندي
24	تعز	48	درع الفرسان	72	خليج عدن

المصدر: موقع وزارة الداخلية العراقية على الشبكة الدولية.

من الجدير بالذكر أنّ وزارة الداخلية العراقية، والتي وجهت إليها الاتهامات بالتغاضي عما تقوم به الشركات الأمنية الخاصة سواء محلية أم أجنبية، والتسريبات التي نقلتها صحف بريطانية عن تلقي اشخاص

فيها رشاوى مقابل غض الطرف عن الشركات الأمنية وبخاصة الأميركية والبريطانية. فأنها لا تحتكم على احصاءات دقيقة عن افراد هذه الشركات، أو برنامج أعمالها وطبيعتها، وبالتالي لا تخضع للتفتيش داخل العراق، أو عند دخولها وخروجها من العراق، بل لا توجد قوة تستطيع ايقاف عجلات هذه الشركات عند مرورها، ولا يعرف ماذا تنقل من الخارج إلى العراق، وماذا تحمل عند خروجها.

هذا التراخي من الحكومة العراقية، وفر للشركات حرية تامة في القيام بأعمال كثيرة خارج اطار وظائفها، منها سرقة الاثار، والمساهمة مع الموساد في تصفية العلماء العراقيين، وتشكيل فرق الموت، وإدخال الاسلحة المختلفة بما فيها (كواتم الصوت)، وتجارة الرقيق، والأعضاء البشرية. والى غيرها من الجرائم التي لم يسلط عليها الضوء بعد.

ومصداقاً لما ذهبنا إليه فأنه لا تحتفظ الحكومة العراقية / وزارة الداخلية التي هي الجهة الرسمية المنظمة لعمل الشركات، بإحصاءات تبين عدد أفراد الشركات الأمنية العاملة في العراق، كما لا توجد إحصاءات دقيقة بجنسيات هؤلاء المرتزقة وعدد القتلى منهم.

وفيما يقدر عدد المرتزقة من جنسية جنوب افريقيا الدولة المزودة للمرتزقة بامتياز، بحدود خمسة آلاف مرتزق، تشير تقارير الأمم المتحدة أنَّ (رعايا) جنوب إفريقيا يحتلون المرتبة الثالثة من تسلس الدول التي يعمل أفرادها بالشركات الأمنية، بعد الولايات المتحدة وبريطانيا.

وهي أرقام متواضعة وتتسق مع التقديرات غير الصحيحة لعدد المرتزقة في العراق، فبينما تشير المعلومات الأميركية إلى أن عددهم لا

يتجاوز (28) ألف مرتزق، عندما كان عديد القوات الأميركية في العراق ما بين (150 ـ 160) جندي، بينما تشير الدراسات الأميركية غير الرسمية، وتقريراً نشرته وكالة رويتر، كشف عن أنّ عدد المتعاقدين الأمنيين المرتزقة في العراق بلغ (100 ـ 130) ألف مرتزق متعاقد.

مصادر الفصل الثامن

1 - P.W. Singer, Corporate warriors: The Rise of the privatized Military Industry (Ithaca and London: Cornell University Press 2003).

2 ـ حسام الدين محمد سويلم، خصخصة الحرب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، 2007.

3 ـ أنظر نص القانون رقم 17 الذي أصدره بريمر، الحاكم المدني في العراقي، بتاريخ 27 ـ 6 ـ 2004، على الموقع الالكتروني للمعهد العربي http://www.airss.net.

الجزء التاسع

الدور الجديد للشركات الأمنية في العراق لما بعد الانسحاب

يجمع الكتاب والباحثين الأميركيين وابرزهم كينث بولاك، على أنَّ أميركا في العراق لم تكن تمتلك استراتيجية للانسحاب، حتى مع توقيع اتفاقية إعادة الانتشار عام 2008، إلا أنّها اجبرت على الانسحاب!!، وفي سياق التحليل السياسي والعسكري والاستراتيجي، فأنَّ اوضاع احتلال العراق لم تعد هي ذاتها التي شكلها مشهد الاحتلال عام 2003، إذ فقدت أميركا في العراق الكثير من عوامل القبول حتى على مستوى الطبقة السياسية، التي ساهمت بوصولها إلى السلطة، ناهيك عن الرفض الشعبي شبه التام لبقاء الأميركان في العراق.

ومصداقاً لذلك قام مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، باستطلاع لبيان الموقف الشعبي إزاء البقاء العسكري لقوات الاحتلال الأميركي، فقد رفض ما يقارب (87،24%) بقاء هذا الاحتلال، وهو ما يشير إلى أنَّ الشعب العراقي يرى في التواجد الأميركي على أرضه غير نافع مطلقاً، حتى في مجال إعادة الاعمار التي تشدق بها خطاب الاحتلال منذ عام 2003 والى عام 2011، وهو محض افتراء وخداع وفساد.

بجانب الدور الذي لعبه الاحتلال الأميركي في تأجيج الانقسام الداخلي افقياً وعمودياً، فالانقسام ضربَ بأطنابه كل شيء، ولولا حنكة الشعب العراقي وسموه إلى مثابات انسانية رفيعة عمادها قول الإمام علي بن ابي طالب عليه الصلاة والسلام (**فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق**)، وضغط الحواضن الاجتماعية، لربما كانت الحرب الاهلية التي رعاها وقادها كل من سفيري أميركا (نغيربونتي وخليل زلماي)، أكثر وطأة من حرب رواندا أو الحرب الأهلية اللبنانية.

وفي ظل أوضاع ما بعد الهزيمة الأميركية وصحوة الشعب العراقي التي جسدتها مقاومته الاسلامية في فعلها الجهادي الذي أنماز في مخرجاته وثقافته وسلوكه وأطره الاخلاقية، التي أجبرت الإدارة الأميركية وقادته العسكريين من الاستغاثة بالتعجيل بأيِّ ترتيبات تساهم بوقف الانهيار المعنوي للجنود الأميركان في القوات البرية بشكل خاص، نتيجة الضغط النفسي الذي سببته المقاومة الإسلامية، حتى بات علائم هزيمة ربما هي الاقسى من هزيمة فيتنام، في ابعادها الاستراتيجية.

هذا الامر لا يعد موضوعياً انشائياً أو مقالاً صحفياً يراد منه تعضيد الفعل المقاوم أو شحذ الهمم، على الرغم من مشروعيته في بلد محتل، بل أنَّ مصاديق ذلك تكمن في التقارير الطبية المرسلة من ساحة المواجهة إلى الإدارة الأميركية والبنتاغون، في ارتفاع نسبة الانتحار بين الجنود أو ارتفاع أُمراض العصاب والاكتئاب واليأس، وكلها تجملها المؤسسات الأميركية تحت مسمى (أعراض ما بعد الصدمة).

إن تقرير المراقبة الصحية لوزارة الدفاع يقر بشكل صريح بآثار الحرب الأميركية في العراق على الجيش الأميركي، وقد تم أطلاق هذا

التقرير في الربع الأول من عام 2011، ليؤكد أن ما بين عام2001 و2010، تم أجلاء أكثر من(60000) جندي أميركي من العراق إلى (الرعاية الطبية)، وتنوعت حالات الإصابات ما بين الإصابات الهيكلية، وكذلك الاضطرابات النفسية والعصبية و(الأعراض النفسية غير معروفة السبب)، ناهيك عن حالات الانتحار، أو الاضطراب النفسي أو الإعاقة الجسدية التي لا خلاص منها.

جدول (4): عدد الجنود الأميركيين الذين تم اجلاءهم من ساحة المعركة في العراق

السنة	عديد الجنود الذين خدموا في العراق	النسبة %	المجموع
2003	170000	7.2	12240
2004	170000	7.2	12240
2005	170000	7.2	12240
2006	170000	7.2	12240
2007	200000	7.2	14400
2008	200000	7.2	14400
2009	160000	7.2	11520
2010	50000	22	11000
المجموع	1120000	8.1	100280

المصدر: تقرير المراقبة الصحية لوزارة الدفاع، نيسان 2011.

ويشير التقرير إلى أن أكثر حالات الاضطراب النفسي والعصبي كانت بين المجندات في الجيش الأميركي، وسجل التقرير(ارتفاعاً حاداً) في نسبة أجلاء الجنود لأسباب(نفسية وعقلية) من العراق من(2.7%) في عام 2003 الى(22%) في عام 2010، من أجمالي القوات

الموجودة، وهذا لا يتناسب مع عدد الجنود الذين تم إجلاءهم من العراق والبالغ عددهم (60000) جندي، مما يثبت أن الأرقام التي يوردها البنتاغون غير دقيقة وهي أقل من حقيقتها، فإذا ما جرى قبول الأرقام المعلن عنها أميركياً، فأن معاملة هذه النسب مع عدد القوات الأميركية في العراق، يتضح عدد الجنود الأمريكيين المصابين سواء بإصابات هيكلية أم بأمراض نفسية وعصابية واكتئاب دائم وغيرها.

وبحسب النسب والمعطيات التي أعلنتها واعترفت بها وزارة الدفاع الأميركية، فأن عدد الجنود الأميركيين الذين تم سحبهم من ساحة المعركة مع المقاومة الوطنية الشريفة، هو (100280) جندي ما بين الأعوام 2003 ـ 2010. وهو أقل بكثير مما أعلنته وزارة الدفاع الأميركية عن سحبها ما يقارب (122) ألف جندي من العراق لغاية 2008، بينما تعد السنوات ما بين 2007 ـ إلى منتصف 2011، هي الأكثر أيلاماً ودموية للقوات الأميركية.

ويشار أنَّ أغلب الجنود العائدين من العراق، يلجئون للانتحار أو القيام بعمليات قتل واغتصاب وتعاطي للمخدرات، حيث أشارت التقارير حدوث زيادة في حالة الانتحار في عام 2010، إذ انتحر(301) جندي أميركي، مقارنة بـ(242) جندي أميركي قد انتحر في عام 2009.

هذه التقديرات في معطياتها المختلفة تدور حول حقيقية ما تعرضت له أميركا في العراق، وربما ستتسرب الحقائق في القابل من الأيام، على غرار ما حدث في فيتنام، على أنَّ جميع المؤسسات العالمية المهتمة ومن بينها الأكاديمية العسكرية الروسية، تقدر أنَّ نسبة خسائر الولايات المتحدة الأميركية في العراق تقل عن حقيقتها بمقدار (4) أضعاف.

إزاء هذا الحال، ما هو الحل الذي يدور في تلافيف العقل الاستراتيجي الأميركي، لتجنب هزيمة هي في انعكاساتها الظرفية والاستراتيجية، أشد أيلاماً من هزيمتها في فيتنام، مع غياب القطب الأخر، ونعتقد أنَّ الحقائق التي تبلورت على الأرض عجلت بتبلور الادراك الولايات المتحدة تبعاً للآتي:

1 ـ ارتفاع الكلفة الاقتصادية ـ البشرية والاستراتيجية لاحتلال العراق.

2 ـ عدم قدرة أميركا على البقاء عسكرياً في العراق.

3 ـ تنامي قوة المقاومة الإسلامية وتحولها من الدفاع إلى الهجوم في ظل معطيات عدة منها:

أ ـ الاختراق الاستخباري للقوات الأميركية.

ب ـ تطوير مستمر ودؤوب للأسلحة وارتفاع درجة تدميرها.

ت ـ اتساع الحاضنة الشعبية والمجتمعية للمقاومة. فأصبحت تسبح في مساحة واسعة من بحرها الذي فشل الأميركان من تجفيفه.

ث ـ حصول المقاومة على فرصة المبادأة في الاستهداف للأميركان زماناً ومكاناً.

وعلى وفق هذا كله، لم يعد متاحاً لأميركا الاستمرار بالاحتلال العسكري للعراق، وقد وصلت إلى النقطة الحرجة في تحمل اعباء الاحتلال المختلفة، سواء أكانت الاقتصادية منها أم البشرية، ولذلك ذهبت كما ذهب البريطانيون أبان احتلالهم للعراق، وتحديداً عام

1921، عندما رفضت بريطانيا أنَّ تتحمل لوحدها هذه الكلفة، لذلك سارعت إلى تحميل العراق كلف إضافية من جراء انشطتها الاحتلالية، ولاسيما في جوانب الانفاق العسكري، وهي المقاربة ذاتها التي انتهجتها الكثير من البلدان الاوربية إزاء مستعمراتها، عندما أدركت أنَّ التكاليف المترتبة على ذلك تبدو كبيرة، ومن الممكن الركون إلى أساليب أخرى أقل كلفة، وهي أنَّ الأتيان بطبقة سياسية لا تعارض مصالحها، مع شيء من التواجد العسكري والأمني والثقافي، قد يكون كفيلاً بالوصول إلى الغايات ذاتها، ومن دون تكاليف أو حساسية تذكر.

إنَّ التحول الأميركي من الاحتلال الخشن (القوة الصلبة ـ العسكرية)، إلى الاحتلال الناعم (القوة الناعمة ـ الثقافة ـ الإعلام ـ منظمات المجتمع المدني ـ اساتذة الجامعات ـ أعضاء مجالس المحافظات ـ البرلمانيين ـ المسؤولين التنفيذيين ـ القادة العسكريين والامنيين ...الخ)، قد فرض بالحتم استثمار شبكة العلاقات الأميركية بالداخل العراقي، لإعادة ترتيب أوراق اللعبة السياسية في العراق، فلم يعد ممكناً أنَّ تضحي أميركا بأهدافها الاستراتيجية أو أنّها تقبل بترك الساحة لمنافسيها.

لذلك لابد لأميركا أنَّ تملئ الفراغ العسكري بقوة بديلة غير مرئية أو شبحية، تستطيع تنفيذ اهدافها في فرض اجندتها في العراق، وكبح وتصفية كل الجماعات أو الافراد الذين يقفون بالضد من استراتيجيتها، أو أنها تخلط الاوراق أو تربك الاوضاع، حتى يكون بمقدورها التحكم بخيوط الدمى التي تحاول تحريكها على مسرح الاحداث.

والشركات الأمنية (المرتزقة) هي القوة الضاربة لها، بجانب قوات

خاصة (بلباس مدني) وبحصانة دبلوماسية، ولا يهم أميركا أنَّ تكون واجبات السفارة الأميركية في بغداد، هي أنموذج جديد لا علاقة لها باتفاقيات روما للعلاقات الدبلوماسية بين الدول، فمنتسبي السفارة الأميركية في العراق من حقهم وفق الأنموذج الأميركي الجديد أنَّ يقوموا بجولات وتقويم الاوضاع الأمنية في مناطق العراق، بجانب استخدام طائرات التجسس من دون طيار، لغرض حماية السفارة، ومن دون معرفة/ أو موافقة الدولة المستضيفة للسفارة، وهذا هو الآخر بروتوكول أميركي جديد للعلاقات الدولية.

وعلى وفق كل ذلك فأنَّ المراهنة الأميركية وتوجس المجتمع العراقي وقواه الوطنية الشريفة، ستظل في حلبة صراع مع أميركا واذرعها في العراق على الأقل في الآجل القصير. وتقف الشركات الأمنية والعملاء والفرق الخاصة من أهم ادواتها في العراق، ولن تقبل بأيِّ شكل من الاشكال تقييد عمل سفارتها أو قنصلياتها في العراق/ أو الشركات الأمنية، التي ترتبط معها بعقود. لا سيّما وأنَّ الكثير من الجنود الذين تم تسريحهم من الخدمة العسكرية، يتم إعادتهم إلى العراق من خلال الشركات التي تتعاقد معهم.

إنَّ الاجماع ما بين أغلب المهتمين في الشأن الأمني، يذهب إلى أنَّ حجم السفارة الأميركية في العراق بجانب الشركات، هو في الحساب النهائي يقارب حجم القوات الأميركية قبل الانسحاب، كما أنَّ التوجس يذهب إلى أن الترتيبات هذه يراد منها الآتي:

1 - الحفاظ على مستوى التأثير الأميركي في مختلف مفاصل الدولة.

2 ـ متابعة توجهات مختلف دوائر الدولة العراقية وبخاصة وزارتي الداخلية والدفاع.

3 ـ إدامة العلاقة مع مختلف المستويات التي تتعاون مع الأميركان.

4 ـ توسيع التعاون مع الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والإعلاميين.

5 ـ اغتيال كل المناهضين لمشروع أميركا في العراق والمنطقة.

6 ـ توفير القدرة على التلاعب بالأوضاع الداخلية في العراق.

إنَّ استراتيجية أميركا الجديدة في العراق بعد هزيمتها، يتركز في الذهاب بقوة صوب ما يسمى بالاحتلال الناعم، الذي تحاول من خلاله أنَّ تجري أحلال وإبدال ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وتتوزع مجالات هذه القوة على الآتي:

1 ـ برامج كبيرة لطلبة الجامعات العراقية لزيارة الولايات المتحدة في أطار منحتين هما (منحة فولبرايت ـ ومنحة خاصة بالطلبة العراقيين).

2 ـ الزمالات والمنح الدراسية للطلبة، وإغراء الموهوبين والمتميزين في البقاء في الولايات المتحدة الأميركية.

3 ـ الهيمنة على وسائل الإعلام من خلال:

أ ـ تقديم المكافئات إلى الصحفيين والاعلاميين.

ب ـ تقديم منح ومساعدات للمؤسسات الإعلامية والفضائيات، لا سيّما وأنَّ هذا الاسلوب قد تم اعتماده مع الأغلب الأعم من الفضائيات والصحف والاذاعات منذ عام 2003.

4 ـ الهيمنة المطلقة على مستوردات الجيش العراقي من السلاح، وفرض عقيدة عسكرية أميركية عليه، تتناغم مع التوجهات المطلوبة، كما جرى للجيش المصري عندما تم تغيير عقيدته العسكرية، وتم حصر تسليحه بالسلاح الأميركي.

5 ـ السعي الحثيث لاستدراج المستويات العلمية والثقافية والفنية، عبر مشروعات حتى وأنّ كانت تافهة وسطحية، لأغراض مد الجسور مع المنظمات الأميركية المختلفة التي تديرها وكالة الاستخبارات، أو التعاون مع السفارة بشكل مباشر، لذلك نلحظ

6 ـ العمل على تنشئة طبقة سياسية جديدة موالية للمشروع الأميركي، يتم أعدادها للولوج إلى سدة السلطة، بعدما سجلت معظم القوى السياسية الموجودة فشلاً ذريعاً في ادارة الدولة، أو تحقيق أيٍّ من حاجات المجتمع، حتى الجانب الأمني منها، الذي يعد في أحسن حالاته أمناً شكلياً ـ وهشاً، ومن المفارقة أنَّ تتبنى أيٌّ جهة موضوع الأمن والاستقرار، وهي تعلم جيداً أنَّ البلد مخترق من اقصاه إلى اقصاه.

7 ـ تمتلك أميركا في العراق (حتى بعد الانسحاب)، إمكانات ليست عديدة لتحريك الاوضاع بأيِّ اتجاه، فأذرعها الاخطبوطية الممتدة حتى في الخلايا الإرهابية التابعة للقاعدة، بجانب فرقها الخاصة، قادرة على أنّ تدحرج الاوضاع الأمنية، وتوصل رسالة مفادها أنّ الحكومة لا تستطيع ضبط الأمن من دون اسناد من الولايات المتحدة الأميركية.

وجزء مهم من الممكنات التي تستطيع أميركا أنَّ تستخدمها في العراق لما بعد الانسحاب، هو بعض من الشركات الأمنية، مهما كانت (أشكالها وعناوينها وجنسياتها)، إذ يمكن توظيفها لخدمة مصالحها، فالقطاع الخاص الباحث عن الأرباح، حتى وأن كان وطنياً(عراقياً)، سوف لن يكون بمنأى عن استثمار الفرصة مهما كانت انعكاساتها، طالما أنَّ الثقافة التي ترسخت هي ثقافة (الأنا) وضعف الشعور بالمواطنة، وبموازاة ذلك الأنوية المتأصلة في الشخوص السياسية ورجالات الحكومة، وفضائح الفساد الكبيرة في كل شيء، والتي هي جزء مهم من الثقافة التي تم ترسيخها في العراق بفعل الاحتلال، بغية سحق ما تبقى من الشعور بالمواطنة والانتماء.

هذا التهتك في منظومة القيم الاجتماعية والحقوقية والقانونية والوطنية، هو جزء من ترويض المجتمع للقبول بكل مخرجات الاحتلال، وهذا الحال ينطبق على المئات ممن تقلدوا مناصب مختلفة في دولة ما بعد الاحتلال، وما يعد مصداقاً لتمسكهم بمواطنتهم الجديدة (غير العراقية)، هو لجؤهم إلى سفارات الدول التي يحملون جنسيتها أو الهروب اليها، وعد انفسهم مواطنين لدول أخرى لا يحق للعراق محاسبتهم، كما هي حالة (عبد الفلاح السوداني ـ وزير التجارة) الذي احتج بجنسيته البريطانية، أو أيهم السامرائي (وزير الكهرباء) الذي هربته القوات الأميركية كونه مواطناً أميركياً.

والمفارقة أن أميركا تجعل الولاء إليها مقدساً، وأمراً لا يقبل التنازع أو التأويل، بينما لاتعد ذلك ضرورياً في حالة البلدان الأخرى، كما في حالة العراق وافغانستان وليبيا وتونس وسوريا ومصر وغيرها.

مصادر الفصل التاسع

1 ـ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الرأي الشعبي حيال الانسحاب الأميركي من العراق، استطلاع جرى في عموم محافظات العراق عدا اقليم كردستان، في شهر (11) 2011، وقد أعلنت نتائجه في بغداد وبيروت، في شهر شباط ـ 2012.

2 ـ عهد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، إلى والي مصر الصحابي مالك الأشتر، العتبة العلوية المقدسة، الطبعة الاولى، 2010، ص 15 ـ 16.

الجزء العاشر

بلاك ووتر وفرسان مالطا:
توحد الرؤيا والهدف

لم تكن شركة بلاك ووتر (Black Water) مجرد شركة تنشأ بحثاً عن الأرباح، كما هو حال آلاف من الشركات التي تنشأ لأول مرة أو نتيجة اندماج شركات، بل هي قضية ونمط وفلسفة واتجاه، تمثل مخرجات لتفاعلات كانت تخبو زمناً طويلاً بانتظار الفرصة السانحة لها، ولا تبتعد فكرة الشركة وتوجهاتها عن فعل الصهيونية في محاولاته الأخطبوطية، التي تسعى إلى لف مختلف المفاصل المتاحة في البلدان التي ثبتت مواقعها أو رسخت تواجدها فيها، ولذلك كان تحالف اليميني (أيريك برنس) مع الجنرال المتقاعد آل كلارك، ثمرة خبيثة تسمى بلاك ووتر، ومن فرقة القوات الخاصة في الجيش الأميركي، وهي فرقة نخبوية تدعى (SEAL)، وتعني اختصاراً (sea - air - land) أي بحراً ـ جواً ـ أرضاً، أو Navy Seals، تُجمع معظم مدربيها العسكريين في الشركة الجديدة (بلاك ووتر)، والتي تتخذ من كارولينا الشمالية مقراً لها.

ويقول برنس أنّه أراد البقاء على ارتباط بالجيش، لذلك أنشأ مؤسسة من الطراز العالمي الأول، لتوفير مكان للجيش الأميركي والجيوش الأجنبية الصديقة وقوات فرض القانون والمؤسسات التجارية

والحكومية المستعدة للمضي على الأماكن الخطرة في العالم، وقد شاركه الكثيرون من أفراد العمليات الخاصة الأفكار نفسها، حول الحاجة إلى منشآت تدريب متطورة وخاصة.

ومن المناسب الإشارة إلى أنَّ أدغار برنس والد (أيريك) مؤسس الشركة، كان قد جمع ثروة طائلة نتيجة اشتغاله ببيع سترات الوقاية من أشعة الشمس ومرايا مضاءة للسيارات، وبيعت الشركة هذه بمبلغ (1.35) مليون دولار عام 1996 وورثها ايريك فيما بعد. بالإضافة إلى تورثه الولاء للقضايا التي تهم الجمهوريين وبخاصة الولاء الديني (المسيحي ـ المتصهين)، ومنذ عامه التاسع عشر تبرع بمبلغ (15) ألف دولار للحزب الجمهوري، حصل أدغار برنس على منحة زمالة في مجلس الأبحاث العائلية المحافظ، كما عمل مع نائبة كاليفورنيا في الكونغرس دانا روراباشر وهي جمهورية من مقاطعة أورانج وقد عمل مدة من الزمن في البيت الأبيض مع الرئيس جورج ها. دبليو. بوش، لكنه سرعان ما ترك العمل في عام 1992، كي يساهم في الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي بات بوكانان، على خلفية رؤيته من أنَّ نوع السياسة المحافظة التي اتبعها بوش الأب كانت من النوع الفاتر كما يراها أدغار برنس.

وفي مقابلة أجريت معه علل سبب ابتعاده عن الإدارة عام 1992، بقوله (رأيت أمور كثيرة لم تعجبني من مثل جماعات مثيلي الجنس الذين يتلقون دعوات للحضور إلى البيت الأبيض...، واعتقد أنَّ الإدارة لم تكترث لعدد كبير من القضايا التي تهم المحافظين)، وعندما تطوع إلى البحرية، عندها سرت شائعة أنَّ المتطوع هو أغنى رجل ينظم إلى سلاح البحرية.

في عام 1996، ترك برنس الخدمة العسكرية، باتجاه استثمار خبرته السابقة بغية تطبيق الفكرة التي جاء بها رجل السي. أي. إيه جامي سميث، عندما خطرت له فكرة إقامة شركة أمنية خصوصية لأول مرة إثناء حرب الخليج الأولى، بحسب ما أشار إليه جيرلي سكاهيل احد الكتاب الأمريكيين في كتابة بلاك ووتر.

فقد تأسست (بلاك ووتر ـ Black Water) المياه السوداء عام 1996 على مساحة (6000) فدان في منطقة مويوك الريفية في كارولينا الشمالية من حقل للرماية بالقرب من مستنقع غريت ديسمال، والهدف الأصلي للشركة كان متواضعاً جداً، أشتمل على تدريب شرطة الولايات والشرطة المحلية ليكونوا رماة محنكين، ويقدر رأسمال الشركة حتى11/ 2001/9، بما لا يزيد على (1) مليون دولار، ولكن سرعان ما نمت وتطورت لتصبح واحدة من أقوى اللاعبين على المسرح الدولي، بفعل عقود البنتاجون ورعاية الإدارة الأمريكية والمحافظين الجدد، واكتسبت شهرة كبيرة بصفتها تمتلك أكبر أرض مخصصة للتدريب في صناعة الأمن الخاص في البلاد، لأنها استطاعت توفير تلال تدريب على القنص، وبلدة مجسّمة تستخدم للتدريب على القتال في معارك المدن، وحتى أنّها توفر أسطولاً صغيراً من الطائرات المروحية (الهليكوبتر). الأمر الأكثر فزعاً بشأن منتسبي بلاك ووتر والشركات المماثلة، إنهم يقيمون قاعدتهم في منطقة يزعمون أنّها لا تعود لأحد (no - man s' land) غير خاضعين للقانون المحلي ـ الأميركي ـ الدولي أو حتى معاهدة جنيف.

ومن المعروف أنّ الشركة مملوكة لـ (Erik Prince)، وهو يميني

مسيحي أصولي من عائلة جمهورية، تُعد من كبار الداعمين لحملات الجمهوريين الانتخابية، وهو عضو في مجلس إدارة مؤسسة Christian Freedom International الحرية العالمية للمسيحيين، وهي مؤسسة غير ربحية يصف موقعها الالكتروني عمل المؤسسة، بأنّها تسعى لتقديم المساعدة للمسيحيين المضطهدين بسبب إيمانهم بالمسيح، ويكمل الوصف بأنّها مؤسسة إنسانية لا طائفية توفر المساعدات والدفاع وكتب الإنجيل للمسيحيين المضطهدين في مناطق النزاع أو الاضطهاد الحاد في العالم، فيما يدير الشركة هو غاري جاكسون Gary Jackson وكان يعمل سابقاً في القوات الخاصة التابعة للقوات البحرية الأميركية، ويتكون أعضاء مجلس إدارة شركة بلاك ووتر كل من Joseph E. Schmitz المفتش العام السابق لوزارة الدفاع في حقبة ريغان و J. Cofer Black نائب رئيس مجلس الإدارة (المنسق السابق في مكتب مكافحة الإرهاب في الخارجية الأميركية لدى كولن باول)، يضم مجلس إدارة بلاك ووتر القائم بأعمال اللوبي لبلاك ووتر بول بيرندز، والسيناتور الجمهوري السابق دون نيكلز، ومدير صوت أميركا السابق روبرت ريللي. الذي عمل كمنظم لدعاية للكونترا، وعمل كذلك لصالح متعهدة الحرب سايك (SAIC) في محاولتها الفاشلة انشاء وزارة عراقية بعد الاحتلال. بالإضافة إلى عدد من كبار مسؤولي البنتاغون والمخابرات المركزية السابقين، والذين يشغلون مناصب عليا في شركة بلاك ووتر. وتتكون الشركة من تسعة شركات فرعية وهي:

1 - Black water Training Center

2 - Black water Target Systems

3 - Black water Canine

4 - Black water Airships، LLC

5 - Black water Armored Vehicle

6 - Black water Maritime

7 - Raven Development Group

8 - Greystone Limited

9 - Black water Security Consulting

وشركة بلاك ووتر الذي تغيير أسمها إلى (xe) أو زي سيرفيسز (xe services)، بعد فضيحة ساحة النسور والتي قتل فيها مرتزقة الشركة (17) عراقياً مدنياً، في ظروف طبيعية جداً، في (إطار القضية المعروفة باسم ريكو). وهي الحادثة التي أحرجت الحكومة ومجلس النواب، بعدما سكتت هاتين المؤسستين العراقيتين عن مجرد التفوه بالكلمات حول جرائم هذه الشركة، لكي لا تخسر رضا الإدارة الأميركية.

لقد وجهت 35 تهمه في الثامن من ديسمبر عام 2010، إلى بول سلو (29 عاماً) ونيكولاس سلايتن (24 عاماً) وإيفان ليبرتي (26 عاماً) وداستن هيرد (27 عاماً) ودونالد بال (26 عاماً)، وقد أقر عنصر سادس في بلاك ووتر هو جيريمي ريدجواي بتهمة القتل غير العمد في ديسمبر 2007، ولكن المحكمة الأميركية برأت ساحتهم، مستفيدة من عدم اهتمام الحكومة العراقية بذلك، والسعي إلى تصفية الأمر مع عوائل الضحايا بمبالغ زهيدة، وهذا كله تم تحت ضغط الإتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية نهاية عام 2008.

ومثلما يئن العراق من جرائم مرتزقة هذه الشركة، فأنَّ دول أخرى تعاني من جرائم المرتزقة وشركاتها من مثل أفغانستان، فالشركات لها فروع في دول عدة، حيث يوجد في أفغانستان وحدها بحدود (70000) ألف مرتزق من عناصر الشركات الأمنية الخاصة والتي تصل ميزانياتها إلى المليارات ومسلحة بأحدث الأسلحة.

وتفرض الشركة في سياق تشغيلها للمرتزقة على أداء قسم الولاء للدستور الأميركي، وذلك لتأكيد واثبات إخلاصهم للشركة ومهامها، ومن الجدير بالذكر أنّ هذا القسم ملزم للأفراد العاملين في الشركة، كونه موقع باسم اريك برنس مالك الشركة. لذلك لا يقبل إريك برنس تطوع أيَّ عنصر من المرتزقة في صفوف شركته، ما لم يكن معتنقاً لأفكاره نفسها، ويعرف جيداً أن مهمته الرئيسة في الشركة، هي التنكيل بالعرب والمسلمين من خلال أعمال قتل وإجرام وإرهاب متطورة ومميزة.

ولم تكن مقولة جورج بوش (الأبن) بأنّه يشن حرباً صليبية، هي ليست لم تكن زلة لسان كما زعم الإدارة الأميركية، والتي لم يتوقف عندها العرب والمسلمين ملياً، كما هي عادتهم في كل ما يحدث، فقد تم المرور عليها مرور الكلام، هذا الكلام الذي تفوه به أكبر رئيس دولة في العالم، كان مقصوداً ويدور في أروقة المحافظين الجدد والمؤسسات اليهودية في أميركا.

وبلاك ووتر ورئيسها لم تكن بعيدة عن ذلك، كون رئيس الشركة إريك برنس وأبوه أدغار برنس وجورج بوش يتفقون في معتقداتهم المسيحية المتصهينة، ويرتبطون بعلاقات مع الجماعات المسيحية

الإنجيلية وبتأييدهم اللا محدود لإسرائيل، ويكنا العداء والكراهية للعرب والمسلمين، بيد أنَّ أريك برنس يرى في تأسيسه للشركة، تحقيقاً لحلمه في أنَّ يكون فارساً صليبياً من فرسان مالطا.

وشكلت اعترافات العاملين في شركة بلاك ووتر مفاجأة وفضيحة كبرى عندما قدموا شهادات خطية تحت القسم بأن رئيس الشركة برنس يعتبر نفسه فارساً مسيحياً صليبياً، تتجسد مهمته باجتثاث المسلمين والدين الاسلامي، واعترفا أيضاً أنه يقدم المكأفات لمن يساهم بتدمير حياة العراقيين. وكان الكثير من مرتزقة الشركة يستخدمون ألقاب ورموز فرسان الهيكل.

وذكرت مصادر اعلامية أنَّ هذه الشهادة تأتي ضمن سلسلة من الاتهامات، تشمل القتل وتهريب الأسلحة وتصفية المدنيين العراقيين عمداً، كما أنَّ من بين تلك الاتهامات التي قدمت لمحكمة بولاية فرجينا قيام برنس بقتل أو اغتيال موظفين اثنين سابقين متعاونين مع المحققين الفيدراليين.

ولهذا تظل الشركة تسعى إلى ضم عناصر معروفة بتاريخها الأسود في بلدانها، فيما يخص حقوق الإنسان وأعمال الأجرام والتعذيب والإرهاب، فالكثير منهم متهمون بأعمال اغتيال وإبادات بشرية وقتل، وعليهم عشرات القضايا التي تلاحقهم فيها المحاكم المحلية في بلدانهم والعالم، إلا أنَّ انتسابهم إلى بلاك ووتر، يعطيهم الأمان بعدم وصول أيَّ جهة قضائية دولية إليهم، مرة بقوة أمريكا ذاتها وسيطرتها على المؤسسات الدولية، ومرة بإصدار القوانين والقرارات التي تعفي هذه الشركة ومرتزقتها من المساءلة القانونية.

ويجهد إريك برنس السيئ الصيت والسمعة على اختيار مرتزقة شركته من ذوي الاختصاصات، ممن خدموا في الجيش وأجهزة الأمن الأميركي لفترات طويلة، إضافة إلى تجنيد عسكريون سابقون من الفلبين والبيرو والأكوادور وجنوب أفريقيا ودول أخرى، ولذلك فشركته تضم حوالي ألف عنصر من المتخصصين بالأمن والمخابرات وأعمال التفجير والتخريب، والبعض منهم ممن عملوا مع حكومة ديكتاتور تشيلي السابق أوغستو بينوشيه الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوزوفيتش، ونظام حكم الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا، والشركة وفرت حماية للحاكم الأميركي في بغداد، بول برايمر الثالث لعام فقط بعقد قيمته (21) مليون دولار.

ولذلك لم يكن الحاكم الأميركي بريمر بعيداً عن مهام الشركات وفلسفة الاعتماد عليها، ولذلك نراه قد وفر الحماية لها بموجب قرار تحت رقم (17) وبتاريخ 27 ـ 6 ـ 2004، صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ـ (وهي الاسم الرسمي للإدارة الأميركية للعراق بعد الاحتلال) ـ، الذي منح هذه الشركات حرية العمل في العراق لتأدية مهامها بوصفها توفر خدمات الحماية، كما منحها حصانة قضائية ضد ملاحقة القانون العراقي لها (القسم 2 ـ الفقرة الأولى)، أعطى بموجبه حرية واسعة لعمل هذه الشركات في البلد، وحصنها هذا القانون من المساءلة من أيٍّ طرف سواء العراقي أو الأميركي، بحيث يكون أفراد هذه الشركات بمنأى عن الاعتقال أو الاحتجاز، وقد أعطى القانون للسلطات المتعددة الجنسية الحق في احتجاز أيٍّ منهم فيما لو تجاوزوا صلاحياتهم، وحجبت هذا الأمر عن الحكومة العراقية (القسم 2 ـ الفقرة 3).

عليه فأن إصدار (رئيس سلطة الاحتلال ـ بول بريمر) هذا القرار، قد أعفى بموجبه كل الشركات الأمريكية من أيِّ ملاحقة عن أيِّ مخالفة أو تجاوز أو هتك للقانون، ترتكبها هذه الشركات أثناء عملها في العراق. ومحذراً من التدخل بعملها وشؤونها أو عرقلة مهامها وأدوارها، لأنّ في ذلك اعتداء على الدستور الأميركي، وللشركات العسكرية والاقتصادية الأميركية كامل الحق في تسليح شركات المرتزقة أو شركاتها الخاصة من المرتزقة، وتحديد ما تراه مناسباً من نوع العمل إلى اللباس بما فيها الألبسة العسكرية، وحتى المشاركة بالأعمال القتالية والحماية والخطف والتعذيب إلى أعمال القتل والتصفية الجسدية والإعدام، وتأمين خطوط الإمداد المادي والإداري للقوات الأميركية، وحتى تقديم الخدمات اللوجستية لها.

ومن المؤكد أنَّ الرأي العام الأميركي لا يعرف شيء عن شركة بلاك ووتر ومهامها، كما هو حالهم في الكثير من الحالات، إلا بعد ظهور فضيحة أو حالة إبادة إنسانية، أو أنَّ تدفع لهم ماكنة الأعلام ما تريد أنَّ يعرفوه، كما في فضيحة أبو غريب، بعدما تمت التسريبات ولم تعد سراً، وعندئذ فقط يندر جبين الأميركان لأفعال أدارتهم ويظهر الرفض لاحقاً.

هذا يحدث في دولة تريد من العالم أنَّ يتعلم منها الديمقراطية والشفافية، فقد سمعوا لأول مرة بشركة بلاك ووتر في آذار من عام 2004، عندما قتلت عناصر المقاومة العراقية في الفلوجة أربعة من خبراء ومدراء من شركة بلاك ووتر للاستشارات الأمنية العاملة في العراق، متعاقدين مدنيين أميركيين، ولم يكونوا كما زعمت ٍ ـة بوش

متعهدين مدنيين، وكانوا أعضاء سابقين في قوات الأمن أبان الحكم العنصري بجنوب أفريقيا، وأن احدهم كان قد اعترف بجرائمه عندما قدم طلبا للعفو عنه إلى (لجنة الحقيقة والمصالحة) في جنوب أفريقيا، وهو ما أصبح لاحقاً واجهة لتبرير الهجوم الأميركي على المدينة والمجزرة، التي تم ارتكابها فيها من قبل أبطال بلاك ووتر والقوات الخاصة الأميركية، وعدو ذلك انتقاماً للفعلة السابقة.

ولم تكتفي الإدارة الأمريكية بل شنت هجوماً شاملاً على المدينة أكثر عنفاً ودموية من السابق، وأدى إلى قتل أكثر من (5000) شخص أغلبهم من سكان المدينة، فيما قتل (95) جندي أميركي وعدد أخر من مرتزقة بلاك ووتر، وما يثبت اشتراك الشركة في معارك النجف والفلوجة، ففي عام 2004 وهو العام الوحيد طيلة مدة احتلال العراق من عام 2003 ـ 2010، يسجل سقوط قتلى من المرتزقة أكثر من الجنود النظاميين، إذ سقط (250) مرتزق مقابل (225) جندي أميركي.

دافعت الولايات المتحدة الأميركية بقوة عن أنَّ هذه الشركات تنحسر مهماتها في تقديم الدعم اللوجستي والخدمات فقط، ولم يسبق لها القيام بأعمال ذات طابع قتالي، على الرغم من الادعاءات والمزاعم التي سيقت أبان معركة الفلوجة والنجف، واعتماد الجيش الأميركي على إدخالها في القتال على خلفية قتل أربعة من أهم مسؤولي الشركة في العراق، إلا أنَّ كل الدفاع عن نظافة عمل هذه الشركة قد سقطت إلى النهاية، مع سقوط إحدى طائرات بلاك ووتر من نوع بلاك هوك صغيرة في شارع حيفا بفعل نيران عراقية، وقتل فيها خمسة أشخاص، وهذا الحادثة كشفت الكثير عن طبيعة عمليات

الشركة الخطرة، وتجاوز دورها لمهام توفير الأمن والحماية للشخصيات والمنشئات، وانتقالها إلى دور المشاركة الفعلية في العمليات العسكرية كبديل للقوات الأميركية المسلحة.

ترتبط قدرة بلاك ووتر والشركات الخاصة الأخرى، على دفع الرواتب الضخمة دائماً بحصولها على عقود سخية من البنتاغون، فقد تسلّمت شركة بلاك ووتر ما بين 2003 ـ 2004، مبلغ قدره 321 مليون دولار من عقود وصلت الى(505) مليون دولار، في حين حصلت عام 2006، لوحده على مبلغ (600) مليون دولار، ومع هذا المبلغ أصبحت الشركة قادرة على بناء قاعدة لجيش خاص من المرتزقة في أماكن تواجدها، مزودة بطائرة بوينغ (727) وطائرات مروحية (هيلوكوبتر) ومدرعات مع جيش يضم الآلاف من المرتزقة.

من المناسب الإشارة إلى أنَّ نائب الرئيس الأميركي السابق (ديك تشيني)، قد دافع دفاعاً مستميتاً عن شركة بلاك ووتر وشركات المرتزقة، ورفض أطروحات المفتش العام الأميركي بشأن الجرائم التي ارتكبتها الشركة سواء في العراق أو أفغانستان أو في بلاد البلقان، مدعياً أنّها لا تستحق المحاكمة، على الرغم من الكشف عن وجود فرق موت لكل من (CIA) وبلاك ووتر تحت سيطرة وأوامر(ديك تشيني)، وأنَّ هذا الأخير متورط بإرسال بعض من هذه الفرق إلى دول عدة، من دون علم تلك الدول أو علم الحكومة الأمريكية، وهو يتعارض مع قرار الرئيس الأميركي جيرالد فورد عام 1976، الذي يحضر القيام بمثل هذه الأعمال.

وعلى الرغم من كل هذه الانتهاكات والفضائح، فما زال تشيني يبرر هدره لحقوق الإنسان واستخدام عمليات التعذيب التي أقرت من

قبله، ويصر على الدفاع عنها، ويصف قرار إدارة أوباما بالتحقيق مع عملاء وكالة المخابرات المركزية بجرائم التعذيب بأنه قرار مشين، معتبراً أنّه كان من الأفضل لإدارة أوباما أنَّ تستلهم أساليب التعذيب التي اعتمدتها إدارة جورج بوش وتطورها، لأننا بواسطتها دافعنا عن الولايات المتحدة الأميركية لثمان سنوات خلت. بل تذهب الإدارة الأميركية السابقة (بوش الابن ـ تشيني ـ كونداليزا رايس ـ دونالد رامسفيلد)، إلى أنّ هؤلاء المرتزقة (أصحاب رسالة حضارية)، وأنهم يؤدون (مهمة إلهية) في المنطقة كلها.

والمثير للدهشة أنَّ إيريك برنس رئيس شركة بلاك ووتر، يهاجم الإدارة الحالية ويتهمها بالمراوغة، مع أنَّ هذه الإدارة التي يتهمها وتدعي ملاحقتها لشركته مازالت تتعامل معها، حيث أمنت الشركة الحماية لوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في احدى زياراتها للعراق.

يقول مدير تطوير الأعمال (غاري جاكسون) في شركة بلاك ووتر، يمكننا نشر جيش كامل أو مجموعة عملياتية على مستوى كتيبة في أيِّ مكان في العالم، ويمكننا تقديم الإسناد الجوي والنقل والإمداد، وكل ما يلزم لتحقيق الاستقرار والأمن في أيِّ منطقة... وسنملك القدرات الكاملة للحلول محل الجيش النظامي في بعض العمليات، ويشير غاري إلى أنَّ بإمكان شركته شن هجوم عسكري مقابل أجر مالي متفق عليه، كما أنَّ (15%) من التعاقدات الحالية لشركة بلاك ووتر، تتعلق بعقود سرية لصالح وكالة الاستخبارات الأميركية.

وتتوزع أنشطة بلاك ووتر على أراضي أكثر من ثلاثة عشر دولة، إذ تمتلك اسطولاً خاصاً من الطائرات يتألف من عشرين طائرة، بما فيها

طائرات مروحية هجومية، وفرقة من مناطيد الرصد الصغيرة، وتمتلك أكبر منشأة عسكرية للتدريب في العالم. ومن خلال تحليل توجهات الشركات الأمنية الخاصة، إلى أنَّ أبرز هذه الشركات وهي بلاك ووتر، تسعى كهدف متوسط الآجل إلى أنشاء جيش متكامل التسليح من المرتزقة، يقدم خدماته مقابل أجر معين.

فيما أعلنت بلاك ووتر صراحة أنَّ قواتها فوق القانون، وقاومت محاولات اخضاع جنودها الخاصين لقانون البنتاغون الموحد للعدالة العسكرية، واصرت على أنهم من المدنيين، وفي الوقت نفسه طلبت بالحصانة من المقاضاة المدنية في الولايات المتحدة الأميركية. هذا المنطق بجانب فشل البنتاغون في الأشراف على هذه القوة الخاصة الكبيرة، التي جرى الاعتراف بها جزءاً من آلة الحرب العسكرية الأميركية وشريكاً مهماً لها في العراق وافغانستان، فالقانون الذي يعمل به هؤلاء (المقاولون الخاصون) يتم في نطاق قانون رمادي، يترك الباب مفتوحاً بشكل موارب إزاء الانتهاكات الكثيرة التي اقترفتها هذه الشركة بحق العراقيين.

ومصداقاً لتجاوز شركة بلاك ووتر لمهماتها حتى الأمنية، اعلنت وزارة العدل الأميركية أن هذه الشركة التي غيرت أسمها أكثر من مرة (اكس أي، ثم اكاديمي)، لتجنب الملاحقة القانونية من خارج الولايات المتحدة، توصلت إلى اتفاق مع القضاء الأميركي، بحسب المدعي العام الفدرالي في شمال كارولاينا توماس ووكر، ينص على أن تدفع غرامة بقيمة (7.5) مليون دولار كيما تتخلص من تهمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، مضافاً إلى ذلك مبلغ (40) مليون دولار عن تصدير

اسلحة إلى العراق والسودان، وهذا الإتفاق ينهي خمس سنوات من التحقيقات مع الشركة التي (على حد المدعي العام توماس ووكر)، قدمت خدمات ثمينة إلى حكومة الولايات المتحدة، لكنها في بعض الاحيان وبطرق شتى، انتهكت قوانين وتنظيمات مهمة تتعلق بكيفية التعامل مع حلفائنا وخصومنا.

ويتهم القضاء الشركة بتصدير بنادق هجومية وتجهيزات عسكرية بدون ترخيص، ونقل معلومات سرية حول مروحيات وناقلات جند مدرعة إلى مواطنين أجانب، كما نظمت بلاك ووتر تدريبات عسكرية في الخارج بدون ابلاغ السلطات الأميركية. وأوضح توماس ووكر أنه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 وصدرت عام 2005 إلى جنوب السودان، هواتف تعمل عبر الاقمار الصناعية بدون التراخيص المطلوبة، وفي تشرين الأول/ اكتوبر 2004 واذار/ مارس 2006 صدرت بدون ترخيص ذخائر وسترات واقية من الرصاص إلى العراق وافغانستان، كما قدمت بين 2006 و2008 معلومات فنية وهندسية متعلقة ببناء ناقلات جند مدرعة، إلى مواطنين من السويد والدنمارك بدون أذن مسبق.

علماً بأن تصدير الاسلحة والتجهيزات إلى العراق، لم يتم مع الحكومة العراقية، ولا يعرف إلى أيَّ جهة سلمت شركة بلاك ووتر اسلحة (الكاتم)، والتي بموجبها زادت عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة في العراق. فيما كانت أولى التسريبات أنها أدخلت وباعت (1000) مسدس كاتم داخل العراق(*).

وهي من أبرز الشركات الأمنية الخاصة ولعبت دوراً كبيراً في العراق وافغانستان، حيث تولت ضمان أمن القوافل والسفارات وإدارة

مليارات الدولارات من المساعدات الدولية. واتهمها الرئيس الافغاني (حميد كرزاي) بأنها تمثل (نظاماً أمنياً موازياً للحكومة الافغانية).

واضطرت إلى وقف تأمين حماية الدبلوماسيين الأميركيين في بغداد في ايار/ مايو 2009، ثم عادت باسم أخر(اكس أي) إلى العمل، وإحالة وزارة الخارجية الأميركية عقد حماية موظفيها على الشركة الجديدة غير المعروفة سابقاً. وعلى الرغم من عدم تجديد التعاقد معها في العراق، فما زالت شركة بلاك ووتر تحظى بعقود أميركية حكومية سخية في أفغانستان وغيرها من دول العالم، وهو ما يدلل أن شركة بلاك ووتر، تعد موضوعاً خاصاً بالنسبة للإدارة الأميركية سواء أكانت جمهورية أم ديمقراطية

فالكثيرون من المتابعين يعرفون أنّ بلاك ووتر صاحبة الصيت السيئ والسمعة المشينة، هي شركة (صهيو ـ أميركية) تعمل على تجنيد المرتزقة من جنسيات مختلفة، بإغراءات مالية كبيرة، للقيام بأعمال إجرامية وتخريبيّة لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار، خدمة للأهداف الأميركية والصهيونيّة العالميّة، كما حدث في البلقان وأفغانستان والعراق وليبيا.

وما أدل على ذلك سوى ما نشرته صحيفة ميركوري نيوز، والتي أكدت فيه، أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أشاد بنشاط إمبراطورية شركات المرتزقة في جنوب السودان، ممثلة في شركة بلاك ووتر سيئة الصيت، وأمر بعدم التحقيق معها لخرقها القوانين الأميركية بالعمل في السودان، بل منحها ترخيصاً بالعمل وعقوداً بمبلغ (220) مليون دولار.

وذكرت صحيفة (Army times) أن المرتزقة استخدموا طلقات

لها خاصية الاختراق النسبي للدروع ضد الأفراد (Penetration Piercing Armor Limited)، والتي أنتجتها شركة (RBCD) في سان انطونيو، وهذه الطلقات تم حضر استخدامها بواسطة الجيش الأميركي لما تحدثه من معاناة وعذاب ودمار لمن يصابون بها نتيجة تفتيت الأعضاء الداخلية من أجسادهم، وقد أثار هذا النوع من الذخائر المحرمة جدلاً واسعاً في الأوساط الأميركية المعنية، ولأن هذه الذخائر المحرمة إذا وقعت بأيادي المرتزقة الذين كانوا في السابق يعملون في فرق القوات الخاصة الاميركية (SELS) واستخدموها، فإنهم يعرضون أنفسهم بذلك للمحاكمة العسكرية، لأنهم يعلمون أن هذه الذخيرة المحرمة، لم يصادق الجيش الأميركي على استخدامها لمخالفتها المعايير القياسية المعمول بها.

كما أن الأربعة المدنيين الأميركيين الذين قتلتهم عناصر المقاومة العراقية في الفلوجة، لم يكونوا كما زعمت إدارة بوش متعهدين مدنيين، ولكن كانوا في الحقيقة خبراء ومدراء من شركة بلاك ووتر للاستشارات الأمنية العاملة في العراق، وكانوا أعضاء سابقين في قوات الأمن أبان الحكم العنصري بجنوب أفريقيا، وأن احدهم كان قد اعترف بجرائمه عندما قدم طلبا للعفو عنه إلى (لجنة الحقيقة والمصالحة) في جنوب أفريقيا، وتبدو كرد فعل شعبي لجرائم الاستجواب والتعذيب للمعتقلين العراقيين على أيادي العناصر الذين جندتهم شركة (بلاك ووتر)، واستخدمتهم في استجواب وتعذيب المعتقلين العراقيين وكونهم مخضرمون في ارتكاب هذه الجرائم.

مصادر الفصل العاشر

1 ـ ت. كريستيان ميلر، ضريبة الدم، ترجمة سعيد حسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2010.

2 ـ جيرمي سوكاهيل، بلاكووتر: أخطر منظمة سرية في العالم، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، 2007.

3 ـ واشنطن بوست، كاردين دي يونغ، نماذج من انتهاكات بلاك ووتر في العراق، 7 ـ 10 ـ 2007.

4 ـ مصطفى احمد أبو الخير، الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة، بحث منشور على شبكة الانترنت على الرابط الآتي:

5 ـ احمد علو، الشركات الأمنية الخاصة، مجلة الجيش، 2005/7/1.

6 ـ امر سلطة الاحتلال رقم 17.

7 ـ روبرت فيسك، صحيفة الاندبندت البريطانية، 26 ـ 5 ـ 2004.

8 ـ روبرت ينغ بيلتون، المرخص لهم القتل، ترجمة عبد اللطيف موسى أبو البصل، العبيكان، الرياض،2010.

(*) معلومات تسربت من الأجهزة الأمنية العراقية إلى وسائل الإعلام، ووصلت مجلس النواب. ولم تحظى بالاهتمام المطلوب.

9 ـ صحيفة ميركوري نيوز في 11 حزيران 2010

الجزء الحادي عشر

الديكتاتوريات والتوظيف الجديد للمرتزقة

قدمت ثورات الشعوب المقهورة في البلدان العربية أنموذجاً جديداً لتوظيف المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة، سواء من قبل القوى العاملة على اسقاط النظم، وهي بالتأكيد قوى دولية مناصرة لهذه التغييرات لأهداف شتى ليس بالضرورة لخدمة الشعوب الثائرة ضد حكامها الديكتاتوريين، بل لأهداف تصب في مصلحة أطراف اقليمية ودولية وتطبيقاً لاستراتيجية إعادة رسم خرائط المنطقة وترتيبها بما ينسجم مع المشروع الأميركي ـ الاسرائيلي، مع أن هذه الديكتاتوريات قد أنشئت بموجب الرضا والرعاية الأمريكية وحمايتها، والتي أضحت عبئاً ثقيلاً على شعوبها، ولم يكن بمقدور هذه الديكتاتوريات مهما بلغت من قوة أو دموية أو قهر لشعوبها أنَّ تستمر لولا الدعم والتمكين الأميركي.

لهذا فأنَّ الإعصار الذي يعصف بالحكومات والنظم التي غيبت معارضيها وقمعت الحريات والحقوق، قد تحسبت مبكراً لهذه الأحوال مذ انتفاضة الشعب العراقي عام 1991، والتي ترتب عليها سقوط الحكومات والأجهزة الأمنية والحزبية في جميع المحافظات جنوب

بغداد والمحافظات الكردية، وكان وضع النظام على شفى الانهيار والسقوط، لولا التدخل الأميركي لصالح النظام وتيسيير قمعه للمواطنين، تحت ضغط السعودية ورغبتها في الإبقاء على النظام بعدما جرى تقليم أظافره، كذلك خوفها من سيطرت الأحزاب الدينية (الشيعية)، وهو ما توافق مع استراتيجية أميركا من أنَّ إسقاط النظام من قبل الشعب، سوف لن يعطيها الفرصة للتحكم بأوضاع العراق.

ولم تكن النظم القائمة في المنطقة العربية قد تعاملت مع أوضاع الاضطرابات إلا في حدود ضيقة، ولذلك وفرت حالة العراق فرصة لإعادة مراجعة الأوضاع الأمنية، ولهذا نلحظ في العقد الأول من القرن الحالي، توسيع نطاق التعامل مع المرتزقة والشركات الأمنية، من الماء إلى الماء، من الملكية المغربية إلى الملكية البحرينية، مروراً بمصر وليبيا وغيرها.

هذه النظم استعانت بشركات المرتزقة لتدريب أجهزتها الأمنية لغرض لجم أو كبح المعارضين، واغتيال قيادات المعارضة وأساليب التنكيل بهم، وعمليات إجهاض أيًّ مقاومة لهذه النظم، ولذلك فقد عمد نظام القذافي كما كشفت ثورة التغيير، على تجنيد النظام لمجموعات كبيرة من المرتزقة الأفارقة، كحالة استباقية لضرب أيًّ معارضة للنظام، وهذه المجموعات قتلت الكثير من الشباب الليبي، الثائرين ضد القذافي الذي يعد من أقدم النظم الدكتاتورية في العالم، وهي حالة تشبه استعانة النظام العراقي السابق، بتوظيف ما يسمى (مجاهدي خلق) الإيرانية التي تعارض النظام الإيراني.

فقد مارست هذه المنظمة الإرهابية التقتيل بالشعب العراقي في انتفاضته، على امتداد المناطق والمدن من ديالى إلى البصرة، في

أطار دعمها للنظام إزاء حالة الانتفاض على التدمير الذي لحق بالعراق، من جراء السياسات غير العقلانية للنظام السابق، وهو حق للشعب في التساؤل عما يحدث؟ لماذا تُشعل الحروب وما هي النتائج؟ ولمصلحة من؟.

وإزاء حالة الغضب الجماهيري العارم الذي لف الأوضاع في العراق، والهزيمة التي لحقت بالجيش العراقي، استعان النظام السابق بالأجهزة الأمنية والخاصة في بغداد، واستدعت (مجاهدي خلق) التي كانت تحضا برعاية خاصة، مثلها مثل الأمن الخاص من حيث الرواتب والإطعام والسكن وغير ذلك، وهو إعداد خاص لمرحلة خاصة.

كما أن العراق قد شهد تدفقاً كبيراً قبيل الاحتلال الأميركي، لما سمي بالمتطوعين العرب، وهم في الأغلب الأعم ينتمون إلى حركات ومنظمات إسلامية متطرفة، وربما استثمر تنظيم القاعدة ذلك لإدخال عناصره، هؤلاء جرى تجنيدهم مقابل مكافأة قدرها (25000) دولار، وتم عبورهم إلى العراق عن طريق سوريا والاردن.

ذات الأمر ينطبق على المرتزقة الذين تم أعداد وحدات خاصة منهم لحماية النظام الليبي، وهو ما يحول سلوكيات وإجراءات هذه الوحدات بما يشابه شركات المرتزقة، فالفيصل في أداءها هو القتل مقابل المال.

إما بالنسبة لكيفية تجنيد هؤلاء، فإنَّ النماذج الأفريقية تشير إلى وجود عملاء (سماسرة)، يقومون بتوفير هؤلاء الأشخاص، فلقد عهد رئيس زائير السابق موبوتو سي سيسكو إلى اثنين من الضباط الفرنسيين السابقين ضمن فريق حراساته الخاص، وهما ألين لو كارو lain le

Carro، وروبري مونتايو Robery Montayo، مهمة تجنيد ما بين (200 ـ 300) من المرتزقة من دول شرق أوربا، لمواجهة المعارضة التي يقودها لوران كابيلا.

فالمرتزقة في ليبيا تم استقدامهم من دول افريقية عديدة، أبرزها تشاد ومالي والكاميرون وجنوب أفريقيا، وتمثل منطقة سبها مركز مهم لتجميع المرتزقة، هؤلاء تم تنظيمهم بما يتناسب مع المهمات المؤجلة لهم، ووضع النظام الليبي آليات محددة لتعبئة مجاميع المرتزقة مع كتائب النخبة في ليبيا، وهي الحرس الخاص للقذافي والكتائب الخاصة، وتصل رواتب ومكافئات المرتزقة في ليبيا إلى أرقام ربما لا يحصل عليها الموظفين الكبار في الدولة، إذ تقدر بـ (1500 ـ 2000) دولار يومياً، مع الكثير من الحوافز الأخرى من مثل أجور النقل بالطائرات في الإجازات المحددة. وما يفسر الأنفاق المتزايد على المرتزقة، هو تقدير الأنفاق للقذافي خلال شهرين من بدء الثورة الشعبية بحوالي (3.5) مليار دولار.

وإذا كان هذا يصدق بصفة عامة على المرتزقة الأفارقة، فأنَّ هناك فئة أخرى من المرتزقة الأوربيين، الذين اعتمد عليهم القذافي في قيادة الطائرات المقاتلة الليبية، لقمع المعارضة بعد رفض العديد من الطيارين الليبيين القيام بهذه المهمة، هؤلاء المرتزقة هم من الصرب، وقد أكدت صحيفة daily Alo الصربية هذا الأمر، حيث أشارت إلى أنَّ هذه ليست المرة الأولى التي يستأجر القذافي طيارين من صربيا. حيث تم ذلك خلال التسعينات في عملياته ضد المقاومة الإسلامية.

وبعض التقارير تشير إلى أنَّ القائم بعملية التجنيد للنظام الليبي، هو العقيد عبد الله السنوسي المسئول عن منظمة أمن الجماهيرية منذ عام 1992، وأقاله القذافي بعد أسبوعين من الثورة، فقد أشار موقع Inyan Merkazi العبري على شبكة المعلومات الدولية، بأنَّ هناك شركة إسرائيلية مملوكة لأحد القادة العسكريين، تعمل في تجنيد هؤلاء المرتزقة من بلدان عدة، وأنَّ ممثلي هذه الشركة سافروا إلي تشاد لمقابلة السنوسي، الذي وافق على الدفع للشركة من أجل تجنيد (50) ألف مرتزق من دول أفريقية مختلفة.

كما أكد بعض المرتزقة الذين تم القبض عليهم، أنَّ تجنيدهم تم لحساب اللجان الشعبية، ووفق بعض الروايات الأخرى، فإنَّ عملية التجنيد تتم من خلال أحد أبناء عمومة القذافي، ويدعى (إبراهيم القذافي)، الذي يشرف شخصياً على جلب أولئك المرتزقة، من خلال الشركة التي يرأس مجلس إدارتها، وهي (تايم أويل) النفطية التي لديها فروع في (22) دولة أفريقية.

ويلحظ أنَّ أماكن تواجد هؤلاء المرتزقة معروفه، بل إنَّ بعضهم يقوم بعرض خدماته من خلال بعض الإعلانات في الصحف والمجلات، تحت عنوان جندي للإيجار، وقد قام بعض الجنود في غينيا ونيجيريا، بعرض أنفسهم للعمل في ليبيا في ظل المرتبات الكبيرة التي تدفع لهم، والتي قدرت بألفي دولار يومياً، خاصةً بعدما سرت أخبار في غانا عن وجود بعض الغانيين يعملون في ليبيا مقابل (2500) دولار يومياً. ومعنى هذا أنَّ هناك العديد من الجنود الذين يعرضون خدماتهم مقابل العائد الكبير الذين يحصلون عليه، وهذا يفسر أسباب التنوع الكبير في جنسية هؤلاء حسب روايات الشهود ما بين جنسيات عربية

وأفريقية، من تشاد وغانا، والكونجو وموزمبيق وكينيا، يتحدثون الانجليزية والفرنسية، وغيرها.

وعلى الرغم من أنَّ العديد من الدول، من مثل تشاد، نفت قيامها بتجنيد هؤلاء من أجل تجنب المساءلة القانونية، إلا أنَّ القيادة السياسية في بعض الدول الأخرى، من مثل كينيا أكدت علمها بسفر مرتزقة عبر أراضيها إلى ليبيا للمشاركة في القتال، وهو ما أكدته صحيفة ديلي نيشن الكينية، نقلاً عن كل من قائد القوات الجوية الكيني ومساعد وزير الخارجية.

بالنسبة للفئة الأولى (المرتزقة الوافدون إلى ليبيا خلال الثورة)، يقدر عددهم ببضعة آلاف، ومن ثم فهم أقل بكثير من الفئة الثانية التي تقدر بعشرات الآلاف، وهؤلاء تم استقدامهم منذ اندلاع الثورة وتم نقلهم بالطائرات وبشكل مباشر، ويحملون جنسيات مختلفة أوربية وعربية، وإنَّ كان معظمهم من جنسيات أفريقية. وتبين بطاقاتهم الشخصية بعد أسرهم انتماءهم لعدة دول أفريقية، من مثل تشاد، الكونجو الديمقراطية، غانا، النيجر، مالي، السودان، موزمبيق وغيرها، هؤلاء قدموا إلى ليبيا من أجل الاجور العالية تحديداً، من مثل بعض شباب غانا الذين أكدوا أنَّ أصدقائهم تم التعاقد معهم على السفر إلى ليبيا مقابل (10) آلاف دولار، على أنَّ يحصلوا على ألف دولار يومياً، كما أنَّ مهمتهم محددة وهي المشاركة في القتال لقمع المتظاهرين.

هذا ما أكده بعض هؤلاء الذين تم أسرهم، حيث أشار إلى أنَّ المهمة هي الحصول على السلاح، واستخدامه لقمع المتظاهرين، ومعنى هذا أنَّ هؤلاء مرتزقة بلا جدال، وفق الشروط الست الواردة في

الإتفاقية الأفريقية السابق الإشارة إليها، خاصة وأنهم لا يحملون الجنسية الليبية، أو حتى من المقيمين على الأراضي الليبية وقت وقوع الحادث.

والجانب المهم الأخر في ذلك هو تدخل دولة قطر في تونس وليبيا وسوريا بشكل رئيس، مرة بالدعم المالي، وأخرى بتجنيد المرتزقة ودفع رواتبهم للقتال في هذا المكان أم ذاك، ومصداقاً لذلك هو ما قاله رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبدالجليل، من أنّ قطر صرفت على الثورة في بلاده (ليبيا) أكثر من ملياري دولار، معلنا لأول مرة أنّ خطة تحرير العاصمة طرابلس تم وضعها في قطر. في أطار تقويمهم لعمل الثوار الليبيين، ـ (لا نعتقد أن قطر لها القدرة على ذلك التقويم، لأنه يتطلب الحصول على صور جوية من الأقمار الصناعية) ـ إذ قالوا لنا إنّ حربكم عن طريق الصحراء لا جدوى لها، وهي حرب استنزاف لكم، وقال إنّ من ينكر الدور القطري هو شخص جاحد.

وكشفت صحيفة اقوريناب على موقعها على شبكة الانترنت: إنّ عبدالجليل أشار في لقاء له على هامش جلسات الموسم الثقافي الرمضاني، الذي تقوم بتنظيمه كلية الدراسات الإسلامية بمدينة البيضاء، إلى أن قطر تقوم بدعم التيارات الإسلامية، ولها رؤية تتمثل في أنّ يتم بناء منظومة عربية تعتمد الشريعة الإسلامية كنظام للحكم.

واشار عبدالجليل أيضاً إلى أنّ أيَّ شخص ليبي يذهب إلى قطر، يتم اعطاءه مبلغ من المال، منهم من سلّمهُ للدولة ومنهم من أخذه لنفسه. وهذا الأمر معتاد في دول الامراء والمشايخ، وتدرج في بند الاعطيات والهدايا، وتعد سياقاً لاستدراج الشخصيات السياسية والحكومية، للتعاون فيما بعد مع التوجهات القطرية والسعودية،

فأغلب الوفود العراقية من المعارضين والرسميين قبل احتلال العراق وبعده، يؤكدون أن الدول الخليجية تقدم لهم حقائب فيها مبالغ مالية لا تقل عن (100) ألف دولار لكل شخص.

من هذا يتأكد أنّ قطر قد تكلفت بمهمة الدعم المادي واللوجستي، وصولاً إلى إمدادات السلاح والمشاركة الفعلية في اسقاط النظام الليبي السابق، عن طريق مشاركة جزء من القوات الخاصة القطرية، ومن المؤكد أنّ الشركات الأمنية (المرتزقة) قد تم اشراكهم للقتال مع الثوار بعد تراجع الثوار إلى أطراف بنغازي، ومن هنا بدا واضحاً تدخل قوى دولية على رأسها قطر وبريطانيا، في تنظيم عمل الثوار، من الخطط إلى التمويل إلى التموين والتسليح والإعلام، وانتهاءً بتخصيص طائرات قطرية لنقل الاسلحة ولنقل مسؤولي الثوار للتحرك على عواصم العالم.

وبالعودة إلى تأكيد مصطفى عبد الجليل من أن لدولة قطر رؤية في تغيير النظم السياسية في المنطقة، لصالح إقامة نظم حكم تحتكم إلى الشريعة الإسلامية، والسؤال هل أنّ دولة من مثل قطر بمقدورها أنّ تتبنى هكذا مشروع، حتى السعودية بكل إمكاناتها المنظورة وغير المنظورة، لم تطرح هكذا مشروع طوال أكثر من نصف قرن؟.

عليه يمكن الاستنتاج إنّ الرؤية القطرية لإقامة نظم إسلامية في المنطقة، يتعارض تماماً مع التوجهات العالمية التي يقودها الغرب والولايات المتحدة، في محاربة الإسلام، ولصق كل عمل إرهابي بالإسلام والمسلمين، واقع الاستراتيجية الأميركية ـ الغربية مع الرؤية القطرية في تقاطع تام؟، أذن من المسؤول عن تكليف قطر بهذه المهمة الكبيرة التي تتجاوز حجمها كدولة صغيرة، لا سيّما وأن قطر تحتفظ

بأرقى العلاقات وأعمقها مع إسرائيل، وبخصوصية لا تدانيها خصوصية، حتى في مجال المساعدات القطرية على خلفية عدوان تموز 2006 على لبنان، خصت قطر اسرائيل ببناء مدينة نموذجية فيها، وعوضت المتضررين الاسرائيليين بمبلغ (100) ألف دولار، بينما منحت المتضررين اللبنانيين مبلغ (40) ألف دولار؟.

ونعتقد أن القرار الأميركي ـ الإسرائيلي حول تغيير وجهة المنطقة بما يحقق مشروع الشرق الأوسط الجديد، يرتكز على حسابات دقيقة وهي:

1 ـ إنّ النظم الحالية على الرغم من تبعيتها للولايات المتحدة فهي ليس بمقدورها الذهاب إلى نهاية الشوط لتلبية الرغبة الإسرائيلية التي تتبناها الولايات المتحدة، لتفكيك جميع الدول المحيطة بإسرائيل بغية اضعافها، حتى يكون بمقدور إسرائيل التركيز على مد أذرعها إلى أواسط أسيا وإفريقيا.

2 ـ إيصال الإسلام السياسي إلى سدة السلطة، يوصل رسالة إلى العالم من أن الولايات المتحدة لاتقف بالضد من الإسلام، طالما هي تدرك جيداً أن تفاهماتها مع الإسلاميين، وصلت إلى أتفاق مضمونه **(أيها الإسلاميون لكم الحكم بشرط ضمان مصالح الولايات المتحدة ـ وهي ضمنياً مصالح اسرائيل).**

3 ـ إنّ تتبنى دول عربية تسمى إسلامية، من مثل قطر، بتبني هذا المشروع بتكاليفه المالية وجهده اللوجستي، ولكن تحت أدارة (CIA) والموساد.

4 ـ إجبار السعودية على المشاركة في المشروع من خلال تجاوز

الاستراتيجية الأميركية لها كحليف وترقية قطر كيما تؤدي دور كانت تؤديه السعودية.

5 ـ في مقابل تشجيع ودعم (الإسلام السلفي) والوهابية (السعودية) والإخوانية (قطر)، ذهبت الولايات المتحدة إلى أدخال (الإسلام العلماني) تركيا.

6 ـ الشيء الأهم هو نقل الصراع ما بين الشعوب المقهورة والولايات المتحدة الأميركية وحليفاتها الغربية وإسرائيل وبعض الأطراف في المنطقة إلى صراع داخلي ذا صبغة طائفية، لتمزيق المنطقة.

7 ـ سيتحمل الإسلام السياسي تاريخياً مسؤولية الذهاب مع المشروع المعد للمنطقة، وبالتالي سيكون رد الفعل القابل من الشعوب التي جرى تمزيقها، موجه نحو كل الأحزاب الإسلامية في المستقبل. وهنا سيكون الربح الأميركي ـ الإسرائيلي ـ الغربي، مزدوجاً، تمزيق المنطقة بأدوات إسلامية حالياً، وعصف شعبي بالإسلام السياسي لاحقاً.

دول الخليج والمرتزقة والشركات الأمنية

لا يعد تعامل مشايخ وأمراء الخليج مع المرتزقة أو العسكريين من دول أخرى، وتلعب أموال البترو ـ دولار، فتاريخ المنطقة يفصح عن الاستعانة المبكرة لهذه الدول المنتجة للنفط، بالجنود البريطانيين وحتى المرتزقة لحماية نظمهم الحاكمة التي هي خليط من الديكتاتورية والقبلية، فقد تصاعدت موجات رفض وتغيير وحراك سياسي، سواء في أطار التنافس ما بين القبائل على السلطة، أو من خلال تنظيمات

جاءت في أغلبها تنظيمات يسارية (اشتراكية)، وهذه ظلت أرثاً راسخاً في الذاكرة لشعوب هذه البلدان.

ففي أطار الخروج البريطاني من المنطقة على خلفية ما أفرزته نتائج الحرب العالمية الثانية، فقد اتفقت هذه النظم مع الحكومة البريطانية، على اسنادها بجنود لحماية انظمتها من خطر الاشتراكيين والمعارضين، بدعم ضمني أو علني من لندن. ففي الستينيات، كان شرطي غلاسكو السابق (رونالد كوكرين)، أحد كبار مسؤولي الشرطة في قطر، حيث حمل أسم (محمد المهدي)، فيما أتجه جنود بريطانيون آخرون إلى المشاركة في حروب عصابات من ماليزيا إلى أنغولا، في خضم الحرب الباردة.

فيما تبدو البحرين ذات خبرة وتجربة واسعة في هذا المجال، فالضابط البريطاني (ايان هندرسون) الأكثر شهرة في هذا المجال والذي قضى سنوات في محاولة القضاء على انتفاضة الـ(ماو ماو) في كينيا، قبل أن يصبح في وقت لاحق رئيس الشرطة السرية في البحرين، لأكثر من ثلاثة عقود حتى تقاعده في العام 1998، وحصل هندرسون بعد تورطه في تعذيب مجموعة من المعارضين اليساريين والإسلاميين، على لقب (جزّار البحرين) قبل أن يترك منصبه لأردني. تولى الأخير أيضاً حماية المملكة عبر توظيف مهاجرين من السنّة، فيما ظهر دور الجنود الباكستانيين في تدريب جيوش عديدة من الدول العربية خلال الستينيات، فكانوا أول من خدموا في الطيران الحربي السعودي، فيما أنتشر الآلاف من الجنود الباكستانيين عند الحدود السعودية مع الأردن وإسرائيل.

ومارست هذا الفعل أغلب الدول الخليجية، وبخاصة السعودية التي تعتمد على الولايات المتحدة الأميركية في ترتيباتها الأمنية الداخلية، ولما كانت هذه النظم غير قادرة على الحفاظ على أوضاعها حتى في ظل الرشى المجتمعية التي تمارسها عبر عوائد الريع النفطي، لذلك لم تعد قادرة على ضبط الاوضاع لسببين مهمين هما:

1 ـ انتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وصعوبة السيطرة عليها.

2 ـ الحث والمحاكاة من موجة التغيير الديمقراطي (الثالثة) التي تجتاح المنطقة بعد ما اجتاحت الموجة الثانية دول أوربا الشرقية.

لهذا بدا واضحاً بشكل جلي أن دول الخليج قد تنبهت إلى الدور الذي قدمته الشركات الأمنية أبان الاحتلال الأميركي للعراق، بجانب الحاجة القائمة لحماية أمنها، لذلك بدأت بتقديم أشكال مختلفة من التسهيلات لهذه الشركات بغية استجلابها، وفتح مكاتب لها في مختلف الدول (السعودية ـ الامارات ـ قطر ـ البحرين)، ونتيجة لذلك تواجدت بلاك ووتر وشركات اسرائيلية وأخرى بريطانية في هذه الدول، وجرى اسناد تدريب مجموعات من المرتزقة أو من أجهزة الأمن للحفاظ على نظمها ضد شعوبها.

فبحسب ما نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) الأميركية، فإن التعاون بين الإمارات وبين شركة بلاك ووتر، بدء تحديداً في إحدى ليالي شهر نوفمبر عام 2010، حينما هبطت طائرة تقل عشرات من الرجال أقوياء البنية، في مطار أبو ظبي، قادمين من كولومبيا، إذ أقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة على (تجنيد/ أو شراء، (842) جندي

كولومبيي من ذوي الخبرة القتالية العالية، كمرتزقة من خلال مؤسس شركة الأمن الخاصة بلاك ووتر المثيرة للجدل. والصفقة أُنجزت بوسائل غير قانونية وفقاً لما كشفته الأسبوعية (كولومبية ريبورتس)، نقلاً عن صحيفة (سيمانا)، أن هؤلاء المجندون يتقاضون ما بين2800 ـ 18000 دولار شهرياً، وهو أعلى من متوسط رواتب هؤلاء العسكريين والبالغ كمتوسط (530) دولار في كولومبيا، وأن التأشيرات الممنوحة لهؤلاء الجنود تحمل مهنة عمال بناء، وقد تم نقلهم بحافلات إلى نحو (20) ميلاً داخل الصحراء في قاعدة مدينة زايد العسكرية، وتسعى الامارات لإنشاء شركة أمنية خاصة بالحكومة إسمها (آر تو ـ R2)، تديرها وتشرف عليها ريفلكس رسبونسيز، وهي التسمية الجديدة لشركة بلاك ووتر/ في الخليج، وتعود ملكيتها إلى (برينس)، رئيس شركة بلاك ووتر،

وكشف تقرير (الفايننشال تايمز) أن (R2) الاماراتية، ستعتمد على جنود من أميركا اللاتينية هم كولومبيون ومن جنوب افريقيون ومن جنسيات أخرى، يتم تدريبهم على أيدي عسكريين أميركيين متقاعدين ومحاربين قدامى، من وحدات العمليات الخاصة في الجيشين الألماني والبريطاني، فضلاً عن الفيلق الخارجي الفرنسي..

وفي المقابل فقد نشطت إسرائيل بعد احتلال العراق في التأسيس لشركات أمنية خاصة عديدة، يقودها ضباط من الشاباك والموساد وأجهزة الأمن الأخرى والجيش، ومنتسبي هذه الشركات ممن عملوا فرق الحمايات الخاصة ولهم خبرة طويلة في مجال الخدمة الأمنية. كما أنّ الشركات احتضنت اشخاص من جنسيات مختلفة، شأنها شأن الشركات الأمنية الخاصة البريطانية والأميركية، وولجت ميدان التدريب لصالح جهات خارجية، لغرض التدريب لحماية

الشخصيات أو المؤسسات، وعلى اساليب مكافحة الارهاب على الطريقة الاسرائيلية.

وحذت دول الخليج الأخرى ـ على الرغم من اتفاقها في مجلس التعاون على سياسة امنية موحدة ـ حذو الامارات، فكل دولة هامت خارجياً للبحث عن ترتيبات تضمن حماية نظامها السياسي، لذلك نلحظ تواتر الأخبار المسربة عن اتصالات مع كل الجهات، وحظت إسرائيل بحصة الأسد من الاتصالات العلنية والسرية، فدولة قطر لم تتوانى من أجراء الاتصالات والزيارات المتبادلة مع إسرائيل وفتح ممرات للعلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية، بل ذهبت ابعد من ذلك عندما حملت لواء تنفيذ المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي في المنطقة، بينما أقامت السعودية علاقاتها على استيحاء وعبر قنوات سرية وخارج المملكة، بسبب الأحراج الذي تخشاها من الإعلان عن مستويات هذه العلاقة،

فقد حملت الاخبار المسربة بين الفينة والاخرى، أن مسؤولين كبار من إسرائيل ودول الخليج، التقوا وتباحثوا في الشأن الإيراني: من مثل رئيس الموساد السابق، مئير داغان، الذي التقى مع جهات سعودية، بالإضافة إلى أن الأمير بندر بن سلطان ـ الذي يلقبه بوش الابن (بندر بوش) ـ التقى مع مسؤولين إسرائيليين خارج حدود المملكة.

فيما ظلت علاقات قطر وأميرها متميزة على الدوام، وهو ما أكده أول رئيس مكتب لتمثيل مصالح اسرائيل في الدوحة (سامي ريفيل)، عندما ذكر أن قطر كانت البادئة والأكثر تمسكا وحرصاً بإقامة العلاقات مع إسرائيل، ومصداقاً لذلك قول حمد بن خليفة آل ثاني: إن قطر

ستواصل علاقاتها مع إسرائيل، وأن قناة الجزيرة تصور إسرائيليين يزورون الدوحة تمثل شهادة على استمرار العلاقات بين الدولتين.

واستثمرت إسرائيل وشركاتها هذا التوجه الكبير نحوها، عندما جرى تسويق البروبجاندا الاميركية في صناعة العدو، صوب عد إيران العدو المباشر للنظم الخليجية، وقبلت السعودية التي تجر القطيع الخليجي وراءها لهذه الاطروحة، وهو ما يسر لإسرائيل أن تنفذ بسهولة إلى ترتيبات كبيرة مع هذه النظم تحت لافتة حمايتها من التمدد الإيراني ومن الشيعة، لذلك نلحظ جملة ترتيبات قد حدثت ومنها:

1 ـ موافقة السعودية في ظل اجراءات منظمة التجارة العالمية (WTO)، ومبادرة الملك عبدالله، على تخفيف والغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، ولكن ليس علنياً، كما هي رغبة النظام السعودي.

2 ـ السماح لطائرات (العال) بالمرور في أجواء السعودية في طريقها من الشرق الأقصى وإليه، مما يقلص بثلاث ساعات زمن الرحلة إلى تلك المناطق ويساعد في تحويل إسرائيل إلى مركز (HUB) للرحلات بين أوروبا والشرق الأقصى.

3 ـ قيام شركة (إيماجسات) وهي شركة متفرعة عن الصناعات الجوية الاسرائيلية، بتوفير صوراً من أقمارها الصناعية لدولة الامارات.

4 ـ فازت شركة (إيروناوتيكس) الإسرائيلية، بمناقصة تزويد دبي بطائرات من دون طيار.

كما تسعى دول الخليج، إلى الاستعانة بالشركات الاسرائيلية،

لتوفير مستويات من الرقابة الالكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي، والتحضير لما يمكن أنّ يحدث؟، وتحظى الشركات الأمنية والالكترونية الإسرائيلية بدور كبير في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، انطلاقاً من قطر والسعودية والامارات، مستندة على التفاهمات السرية والعلنية التي تجري بين النظم الحاكمة وإسرائيل، وهو ما يعطيها دفعاً إلى أمام.

فالنظم الخليجية بدأ من قطر التي تقود عملية الدعم لإسقاط النظم العربية الحاكمة، ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع إسرائيل، بشكل يفوق مستوى علاقات مصر أو الاردن مع اسرائيل، وكلاهما موقعين على اتفاقيتي(*) تطبيع وسلام معها، وهي معادلة تبدو المتغيرات فيها غير متجانسة، فالسعودية غير راغبة في هذه الترقية الأميركية لدولة قطر، وأميركا تشعر بالأحراج إزاء حليفها التاريخي السعودية من الدور القطري، الذي بدأ ينازع ويتجاوز الدور السعودي، ونعتقد أنّ الترقية القطرية لهذا الدور، تم تحت ضغط إسرائيلي صرف، فالدور القطري المتصاعد منذ أتفاق (الدوحة) للفرقاء اللبنانيين، هو رغبة وصناعة إسرائيلية.

وقد كشفت المعلومات التي نشرتها صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية (المقربة من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية)، تقريراً يشير الى: أن للشركات الأمنية الإسرائيلية تقيم معسكرات تدريب في صحراء النقب، محاكاةً لميادين التدريب عند شركة بلاك ووتر، فالمتدربين هم مجموعة من الرجال ذوي العضلات المفتولة، يلبسون الزي البدوي العربي التقليدي، ويتدربون على اطلاق النار داخل قاعدة عسكرية

إسرائيلية، ويستعدون للعمل في افغانستان أو العراق أو في أيًّ دولة عربية أو اسلامية.

وعملية التدريب تعتمد العقيدة الاسرائيلية للقوات الخاصة، وتُعد الاساس في التدريب القائم على المبدأ الهجومي، وعلى تكتيكات قوات المظللين والموساد والشاباك أو المخابرات الإسرائيلية العاملة في الأراضي الفلسطينية، كما هو معتمد في الأكاديمية الأمنية الإسرائيلية، التي دربت أكثر من أربعة عشر ألف عسكري منذ تأسيسها قبل ربع قرن، وبقيت نشاطاتها سرية.

وعندما سئل (مزرا دافيد) مدير الاكاديمية الأمنية العالمية الاسرائيلية، إذا ما كان من يدربهم هم مرتزقة، فقال (التدريب هنا هو لرجال الحمايات الخاصة، مصطلح المرتزقة هو هراء فهو أمر أنتهى في التاريخ، عندما كانت فرق الفرسان والساموراي للحراسات، واليوم فرق الحراسات موجودة على الجبهة، وفي الخط الأمامي لكل الدول).

وتستغرق مدة التدريب في اسرائيل (7) اسابيع، والمتدربين جاءوا بتوصيات من الشركات الأميركية العاملة في العراق، ودخلوا بتنسيق خاص، فيما يتم اقامة الدورات للأشخاص العرب غير القادرين على دخول اسرائيل في دولة الجبل الاسود. ويجري تطبيق أساليب وحدة المستعربين الاسرائيلية المشهورة في الاراضي الفلسطينية والمتخصصة في استهداف الناشطين الفلسطينيين. وبحسب ما افصحت عنه هذه الشركات، فإنَّ مجموعة من الشباب العربي شاركوا في الدورة أغلبهم عراقيون، وكذلك من مصر ولبنان وغيرها من الدول العربية والاسلامية.

ويقول بعض المشاركين في الدورات: انَّ الأسلوب الإسرائيلي الهجومي فعال، فالهجوم يتم في ثوان وأما أنًّ تكون ردة الفعل صحيحة فينجح، أو لا، وهذا هو السبب وراء نجاعة الأسلوب الاسرائيلي. إما الاسلحة المستخدمة فكلها من صنع إسرائيلي مثل العوزي وطافور وجليل والنيجف. والمدربون كلهم من ضباط الجيش الإسرائيلي المسّرحين. فيما يتولى إدارة وقيادة الشركات ضباط من الموساد يتولون إدارة وقيادة الشركات الأمنية الخاصة في قطر والامارات والاردن.

كما يتناول التقرير عدداً من الأسماء البارزة في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، والتي تأخذ دوراً في هذا المجال، مثل غيورا آيلاند الرئيس السابق للمجلس للأمن القومي، والجنرال دورون ألموغ. بالإضافة إلى عدد من الشركات التي تعمل تحت إشراف وزارة الأمن الإسرائيلية مثل (رفائيل - سلطة تطوير الوسائل القتالية)، وكذلك شركة الصناعات الجوية، وتشير صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية، أنّ الشركة الدولية AGT السويسرية، التي أسسها ويديرها رجل الأعمال الإسرائيلي الأميركي، ماتي كوخافي، فازت بعقد تصل قيمته إلى مئات ملايين الدولارات لبناء مشروع تابع للأمن الداخلي في الامارات.

وجاء في نشرة شركة AGT أنها فازت بعقود من حكومة الامارات بعقود للجيش الاماراتي، وتتصل بما يسمى أمن الوطن (Homeland Security)، وتهدف إلى الدفاع عن الحدود والمنشآت الاستراتيجية في البحر (حقول النفط). ويعتبر(أمن الوطن) مجالاً لعدد من الأجهزة، التي يتم دمجها في الحراسة والاستخبارات والدفاع، ويشتمل على أنظمة مراقبة وتحكم.

كما أنَّ كوخافي هو رئيس شركة (STG ـ سنتري تكنولوجي غروب)، التي هي من أبرز شركاء الصناعات الجوية الإسرائيلية في بيع المعلومات والعتاد والتكنولوجيا المخصصة لأمن المطارات في الولايات المتحدة ودول أخرى، بينها دول في الشرق الأوسط.

ويشار إلى أنّه في الواقع يوجد أكثر من 10 شركات إسرائيلية، بينها (رادوم)، التي تقوم بتركيب عدد من الأنظمة في الطائرات، والتي يترأسها جنرال الاحتياط ورئيس مجلس الأمن القومي سابقاً، (غيورا آيلاند)، وكذلك الشركة التي تتولى أنتاج الطائرات بدون طيار (التي يعمل شريكاً فيها جنرال الاحتياط دورون ألموغ)، وشركة (إيميت)، وكذلك الصناعات الجوية و(رفائيل) ـ سلطة تطوير الوسائل القتالية، كل هذه الشركات ضاعفت من نشاطها في السنوات الأخيرة في الدول العربية والإسلامية، مع الإشارة إلى أنَّ بعض هذه الدول لا تقيم أيَّ علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وهكذا نلحظ اهتماماً إسرائيلياً كبيراً بموضوعة الشركات الأمنية، وعلى كافة المجالات، من أمن الاشخاص إلى أمن النفط مروراً بأمن المؤسسات، وهي ملاحقة كبيرة لتطور عمل هذه الشركات وتصاعدها الملفت للنظر منذ حدثان هذا القرن، وتهدف إسرائيل من ذلك جوانب مهمة هي:

1 ـ التواجد الفاعل في مختلف البلدان العربية والإسلامية خصوصاً، مما يهيئ لها فرصة الولوج اليسير في هذه البلدان. بعيداً عن الحرج والصعوبات التي تكتنف تواجدها بأساليب أخرى.

2 ـ المشاركة في منظومة الأمن لهذه الدول، وهي تركز على أمن المطارات.

3 ـ الحصول على معلومات (DATA) الاشخاص والعاملين والمؤسسات بجانب المعلومات الاقتصادية والعسكرية.

النجاح الذي حققته إسرائيل اقتصادياً وسياسياً في قطر، وفر لها الفرصة المناسبة للامتداد إلى الامارات، وهي ماضية في استراتيجية تواجدها بكل الاشكال في منطقة الخليج، طالما أن نظم هذه المنطقة لا حرج لديها من التعامل مع اسرائيل، فالنظام القطري يعد الاسرائيليين اصدقاء موثوقون ولا ضير من إقامة علاقات مفتوحة معهم.

حتى السعودية لا ترى حرجاً أيضاً، في التعامل مع إسرائيل، والعلاقات السعودية ـ الاسرائيلية على الرغم من عدم ظهورها إلى السطح، إلا أنها قائمة وقوية ومعقدة، ويوجد تنسيق فيما بينهما، وهو ما كشفته حرب 2006 على لبنان، عندما كشف الاسرائيليون عن اتصالات بينها وبين دولة عربية خليجية كبيرة، والتي طلبت من إسرائيل عدم ايقاف الحرب وسحق المقاومة الإسلامية اللبنانية. وهذا ما أكدته الفتاوى التي اطلقتها المؤسسة الدينية (الوهابية)، التي لا تفترق عن التوجه الرسمي السعودي.

في تقرير للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، إن العديد من الضباط الإسرائيليين الذين ينهون خدماتهم في بالجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية، يقومون بتأسيس شركات أمنية خاصة لتقديم خدماتها في مختلف دول العالم. ونظراً للحساسية التي تثيرها جنسية هذه الشركات يتم تسجيلها في دول أوروبية، ويعملون على تجنيد

عسكريين وأمنيين من جنسيات مختلفة، للعمل في مجال حراسة المرافق الحساسة والشخصيات الهامة.

وتعد شركة (BENITAL INTERNATIONAL SECURITY)، والتي تنشط من خلال أربع فروع في (اسرائيل، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا) من أبرز الشركات، أسسها الجنرال الإسرائيلي (بني طال) عام1981، وهو ضابط أمن عمل في مجال الحراسات الشخصية لمسؤولين إسرائيليين كبار، من مثل إسحق رابين وشمعون بيريز.

على أن هذه الشركات لا تقل خطورة عن نظيرتها الأميركية (بلاك ووتر)، التي شاع ارتكابها للجرائم في أفغانستان والعراق، ولما كانت إدارة الشركات الأمنية الإسرائيلية وافرادها، تعتمد على الجنرالات والجنود بعد انتهاء خدمتهم الأمنية والعسكرية في جيش الاحتلال، داخل الأراضي المحتلة وارتكابهم للجرائم المختلفة بحق الشعب الفلسطيني، فأنهم لا يتورعون عن ارتكاب أيَّ جريمة في الدول التي يخدمون بها.

مصادر الجزء الحادي عشر

1 - Special Commentary: Can African Mercenaries Save the Libyan Regime

للاطلاع إضغط هنا. http//:www.ww4report.com/node9/576

2 - Rd Schreier and Marina Caparini, «Privatizing Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies», Occasional Paper (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), No 6, March 2005.

3 - GhanaiañMercenaries For Libya?.

4 ـ بدر حسن شافعي، المرتزقة في ليبيا، بحث على موقع قناة الجزيرة.

5 ـ بي بي سي ـ 2011/5/31.

6 ـ محسن صالح، الثورات العربية: السياق والتحديات: تدخل الدول الاقليمية برعاية ومتابعة أميركية (السعودية وقطر أنموذجاً)، مجلة حمورابي للدراسات، السنة الاولى، العدد(2)، مارس 2012.

7 ـ عبد الحسين شعبان، قبل وبعد الربيع العربي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(3)، تموز 2012.

8 ـ مجلة (كولومبية ريبورتس)، 2 ـ 7 ـ 2012.

9 ـ للمزيد حول علاقات قطر مع اسرائيل ينظر: سامي ريفيل، قطر واسرائيل: ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011.

10 ـ يوئيل جوجانسكي، دول الخليج في بيئة استراتيجية متغيّرة، وهي دراسة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي بتل أبيب، والذي يترأسه مستشار رئيس الوزراء الأمن القومي الإسرائيلي السفير اللبنانية ـ العدد (12165)، 23 ـ 4 ـ 2012.

(*) نعني بذلك اتفاقيتي (كامب ديفيد) مع مصر، واتفاقية وادي عربة مع الاردن.

11 ـ صحيفة هآرتس الاسرائيلية، 21 ـ ايلول ـ 2008.

12 ـ نشرة (الزاوية) للشؤون الاقتصادية، الشرق الأوسط، آذار/ مارس 2008.

13 ـ موقع مركز وثائق الثورة الاسلامية على شبكة المعلومات الدولية.

14 ـ المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، (تقرير)، 28 ـ 7 ـ 2012.

الجزء الثاني عشر

الاستخدام الأميركي ـ الخليجي للمرتزقة في الازمة السورية

بين الحقيقة ونقيضها وما بين القبول والرفض، جرى الكشف عبر وسائل الإعلام المختلفة، وقنوات التواصل الاجتماعي، من أنّ هناك جماعات جرى تجنيدها للقتال والتخريب وأثارة الصراعات والنعرات في البلدان، التي طالها التغيير أو الحراك الشعبي، في محاولة للتشكيك بقدرة الشعوب من جهة، ولوي الحقائق من جهة أخرى.

فنضال الشعوب من أجل تغيير أوضاعها ليس حادثة جديدة في التاريخ، إلا أن ما هو جديد حقاً، هو التربص والاستثمار الأميركي ـ الاسرائيلي ونظمها العتيدة (ركائز استراتيجيتها في المنطقة ـ السعودية ـ قطر ـ تركيا)، لجهد الشعوب المقهورة بنظمها السياسية المحمية من الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية، فسيناريو الاطاحة بالنظم الخادمة للمخطط الأميركي ـ الإسرائيلي، لا يمكن أن يكون بعيداً عن ذهنية المخطط الاستراتيجي الأميركي الذي يهتم كثيراً بوضع المشاهد والحلول لها.

ونعتقد أن التحضير لهذا المشهد بدء منذ عام 2008، عندما عمدت الولايات المتحدة الأميركية إلى العمل بقوة من خلال القوة

الناعمة، وجندت لذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب التي أسستها السفارة الأميركية ومنظمات المساعدة الخارجية، عبر دورات تدريبية عديدة جرت في أوربا وأميركا، وبتمويل أميركي، هذا الجهد أريد منه جملة أهداف وهي:

1 ـ إذا ما نجح هذا الحراك في تغيير النظم الديكتاتورية والمتسلطة على شعوبها بالرضا والدعم الأميركي، فأنه لابد من حرف مخرجات هذا الفعل الشعبي غير المنظم عن مبتغاه، وإيصال قيادات جديدة لا تتقاطع مع الاستراتيجية الأميركية.

2 ـ استثمار الحراك الشعبي وتسليم مقاليد الأمور إلى جهات ليست محسوبة على أميركا، ولكنها قبلت بالحفاظ على المصالح الأميركية مقابل الاستحواذ على السلطة.

3 ـ لأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر تستثمر الولايات المتحدة الأميركية الإسلام السياسي، كبديل مناسب للنظم الديكتاتورية.

4 ـ استخدام وتوظيف العناصر المتطرفة المترشحة من عمليات التغيير، في خلط الاوراق وخلق الفوضى في النظم غير المندرجة في المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي من مثل حالة سوريا.

ربما ظن البعض أن هذه الاخبار التي نقلتها وسائل الميديا يراد منها الاثارة عند مستقبليها، إلا أن ما أكده وزير الداخلية العراقي السابق بيان جبر الزبيدي، من أحدى القنوات الفضائية العراقية (قناة الاتجاه الفضائية)، وكذلك في محاضرة له في أحدى الجامعات العراقية (جامعة بابل)، قد كشف عن ملامح بسيطة لما يمثل حسابات المستقبل، إذ اشار إلى أن الأميركان قد اقتحموا سجوناً عراقية ونقلوا منها مرتزقة وارهابيين،

أبرزهم (فادي اللحدي ـ نسبة إلى جيش لحد الذي عمل لصالح اسرائيل أبان احتلالها لبنان)، وأخرين من افغانستان ودول مغاربية وعربية، هؤلاء جميعاً مجندين لصالح المخابرات الأمريكية (CIA) والاسرائيلية (الموساد)، إلى جهات مجهولة يتوقعها الوزير أوربية، هؤلاء قد ساهموا في القتل المنظم والمخطط والمستهدف لمواطنين عراقيين من كل الطوائف والاعراق، بغية تصعيد الصراع باتجاه نشوب حرب أهلية، وقدر الوزير عددهم ب (400) مرتزق، وأفصح عن تدخل قائد القوات الأميركية والسفير خليل زلماي لنقلهم من السجن إلى جهة مجهولة، ظهر بعضهم في ليبيا أبان الثورة الليبية، ومن ثم في سوريا لاحقاً. وتحتفظ وزارة الداخلية العراقية بأسمائهم وصوراً من جوازاتهم.

هذا الأمر لا يمثل شيئاً جديداً يضاف إلى الذاكرة العراقية المليئة بالألاف من هذه الممارسات، التي اعتمدتها أميركا ولازالت في العراق، فمثلما لاتحد مصالح أميركا أيَّ حدود، فأن استخدامها لأي شيء لا تحده أيضاً أيَّ حدود، ونعتقد أنها نقلت تجربة الاستخدام المكثف للمرتزقة والقتلة الذين جلبتهم من كل اصقاع الأرض إلى العراق، إلى بلدان ما سمي بـ(الربيع) العربي، وبدأتها من ليبيا كمحطة للفوضى، ومثلما استخدم القذافي المرتزقة، استخدمت قطر وأميركا المرتزقة ضده، ولكن بلبوس أخر، سموهم (المجاهدين الاسلاميين)، وجلهم من المتطرفين والقاعدة، والذين استطاعت (CIA) والموساد تجنيدهم لخدمتها.

فما نلحظه في التفاعلات الجارية في سوريا، إن المرتزقة يجري استخدامهم بكثافة من دول عدة، بعضها تعد مفاقس التفريخ للإرهابيين والتكفيريين من مثل السعودية، التي تجري فيها مزادات علنية لتجنيد الارهابيين للمشاركة في أحداث سوريا، في حين ذهبت

قطر لتجنيد التكفيريين والارهابيين وبعض من رموز القاعدة في ليبيا، لإرسالهم إلى سوريا، في حين ظلت أميركا أمينة على مصادر تجهيز واستخدام الارهابيين من القاعدة والمجندين الأفغان لصالح CIA. والذين يتم نقلهم بشكل مباشر: مرة عبر تركيا، أو عن طريق اربيل أو الاردن أو لبنان أو العراق مرة أخرى.

فالاستخدام المكثف للمرتزقة في سوريا يبدو واضحاً بشكل جلي، نظراً للسعة التي تجري بها عمليات التدمير والقتل في هذا البلد من ناحية، ومن ناحية أخرى هو كثرة المعابر التي وفرها المحور الأميركي ـ التركي ـ الخليجي للمرتزقة، فالمعابر تتوزع على الآتي:

1 ـ **المعبر العراق:** فقد توجهت معظم قيادات القاعدة والسلفية الجهادية والوهابية والقتلة، إلى سوريا بشكل مباشر عبر الحدود، لا سيّما وأنّ هناك حواضن لهذه المجموعات في الأراضي السورية (دير الزور ـ البوكمال). أو إلى لبنان (وادي خالد) ومنها إلى سوريا أو عبر (القرى الحدودية التركية المحاذية لمنطقة أدلب). أو من خلال نقلهم من دول أخرى إلى أقليم كردستان وبالتالي مرورهم إلى سوريا عبر منافذ عدة ابرزها سهل الموصل عبر توافق كردي ـ تركي.

2 ـ **المعبر التركي:** والذي يتغذى من نقل المرتزقة مباشرة إلى تركيا أو عبر الجزء التركي من قبرص.

3 ـ **المعبر اللبناني:** وهذا المعبر نشطَ بعد التضييق على المعبر التركي، مستفيدين من مدينة طرابلس

4 ـ **المعبر الاردني:** وكان هذا المعبر فاعلاً في المراحل الأولى لإحداث سوريا، كونه محاذياً لمدينة درعا، التي هي أحد أهم

معاقل الارهابيين المتوجهين من الخليج عبر الاردن إلى سوريا.

لقد شكل توافد المرتزقة على سوريا مثلما حدث في ليبيا، ظاهرة جديدة على مستوى المنطقة، فقد تمت الإشارة بقوة على أنّ زعيم المرتزقة الليبيين (كما يسميه السوريين) عبد الحكيم بلحاج، وهو قيادي سابق في تنظيم القاعدة، باسم مستعار هو سليم العلواني مع مئات المقاتلين الليبيين، على وفق أتفاق بين المجلس الوطني السوري والمجلس الانتقالي الليبي، ويقول ميخائيل ليبيديف نائب المندوب الروسي بالأمم المتحدة في منتدى إنساني حول سوريا، جرى عقده في مقر المنظمة الدولية بجنيف، إنّ دولاً عربية ترسل (مرتزقة) إلى سوريا، ويقدر الروس أنّ هناك (15) ألف إرهابي أجنبي متواجد في الأراضي السورية.

وعلى وفق ما تفصح عنه الحالتين السورية والليبية، بجانب حالة البحرين التي لم تلقى الاهتمام الكافِ من وسائل الإعلام أو المؤسسات الدولية المعنية، فأن الاستعانة بالمرتزقة وتجنيدهم للقتال ضد دول أخرى، أضحى سابقة خطيرة في ميدان العلاقات الدولية، وهو ما يمثل شكلاً جديداً من التدخل الفاضح والإطاحةَ التامة بمبدأ السيادة للدول، حتى بشكلها النسبي، إذ تشير المعلومات المتوافرة عند الروس وبعض الدول الفاعلة في المنطقة، من أنّ هناك دول عربية معينة من مثل (السعودية ـ قطر)، هي التي تمول وترسل(المرتزقة)، لأسباب كثيرة منها، دفع عملية التغيير التي تتوق اليها شعوب المنطقة بعيداً عنها.

وأيضاً أنّ هناك ترتيب أميركي ـ إسرائيلي لدعم الدور المتصاعد لقطر في المنطقة، ومن دون أنّ يترتب على ذلك أيَّ عبء مالي على

الولايات المتحدة الأميركية أو إسرائيل، مستفيدة من الفوائض المالية النفطية المتوافرة عند السعودية وقطر، وهو سخاء خليجي للعرب والمسلمين (فقد مولت دولِ الخليج الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ وحرب تحرير الكويت ـ وحرب احتلال العراق ـ وحرب اسقاط النظام السياسي الجديد وتقسيم العراق ـ واسقاط نظام زين العابدين ـ ونظام القذافي ـ وتمويل اسقاط النظام في سوريا)، وعلى العكس فقد ساندت السعودية نظام مبارك ودعمت فلوله في انتخابات مصر ـ ودعمت بشكل مفتوح بقاء النظام اليماني بنسخته السعودية المنقحة ـ ومولت ودعمت تثبيت النظام الخليفي في البحرين).

ومن اللافت للنظر هو التوافق السعودي ـ القطري، بالتنسيق مع (أميركا وإسرائيل)، في القضية السورية، فقد انبرى كلاهما تمولان بسخاء فعاليات التدخل والتجنيد ورعاية النشاط الإعلامي والسياسي، واستجلاب السلاح والجوانب اللوجستية الاخرى، فيما تتولى إسرائيل اختيار التجهيز العسكري للمرتزقة وللمجموعات المسلحة وضبط منظومة الاتصالات الالكترونية المختلفة، وتؤمن الولايات المتحدة الأميركية الغطاء الدولي لهذه الفعاليات، على مستوى المؤسسات الدولية أم على مستوى تجميع الدول للوقوف مع هذه المجموعات المسلحة تحت مسمى (اصدقاء).

فقد كشفت مصادر تونسية في واشنطن أسماء (19) من جملة (26) إرهابياً تونسياً من تنظيم (القاعدة) تم توقيفهم في سوريا، مشيرة إلى أنّ عمليات التجنيد تمت برعاية رئيس المجلس العسكري السابق في طرابلس عبد الحكيم بلحاج والملحق الأمني في السفارة القطرية في تونس، ويوضح بشار الجعفري ممثل سوريا في مجلس الأمن، إنّ كل

المعتقلين عبروا الحدود السورية قادمين من تركيا بطريقة غير مشروعة، وتم ضبطهم في الأراضي السورية أثناء قيامهم بأعمال مسلحة ضد الجيش السوري.

والمعلومات المتوافرة عن سياسات قطر لتجنيد العسكريين السوريين والمسؤولين، من أنها تجري وفق تسعيرة محددة، إذ يتم دفع مليون دولار لكل قائد عسكري بمستوى أمر لواء، ويتم تأمين إخراج عوائل هؤلاء من سوريا إلى الدول المجاورة، ومنها تركيا والاردن خصوصاً، كما أنّ أغلب أعضاء السلك الدبلوماسي في سفارات العالم، تعرضوا إلى اغراءات دولة قطر في الحصول على منحة مالية كبيرة، بالإضافة إلى رواتب مغرية والإقامة في الدوحة. هذا يتم علناً وإزاء نظر العالم كله، وكأن دولة قطر القائم على أمور شعوب المنطقة، مع أنّ أسس العلاقات الدولية تستند على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

إنّ الهوس القطري بإداء دور سياسي جديد أكبر من قدرات الدولة، يأتي في سياق التوظيف الأميركي ـ الإسرائيلي لدول الخليج النفطية، يعد مفصليا لما بعده، ولما تشهده المنطقة لاحقاً، فصورة وخرائط المنطقة ستتغير تماماً، فإذا ما نجح محور (أميركا ـ إسرائيل ـ تركيا ـ قطر ـ السعودية) في تغيير النظام في سوريا، من شأنه أنّ يفتح المنطقة لتغيرات واسعة ذات صبغة إسلامية، وسيكون أكثر المتأثرين من أوضاع سوريا هو العراق ولبنان، نظراً لهشاشة استقرار الأوضاع فيها، وعدم حصول إجماع ما بين الأطراف المختلفة على الثابت الوطني، وحساسية أوضاعهما إزاء التدخل الخارجي.

كما أنّ الولايات المتحدة لن تكون قادرة على ضبط أوضاع حلفاءها في المنطقة، وعندئذ ستنفتح الأوضاع على استقامتها، إذ ستكون الأردن

أولى الدول التي يطالها التغيير، ومن ثم سيمتد إلى السعودية حتماً ـ التي نضجت إلى حد ما ظروف التغيير فيها ـ ، ونعتقد أنّ الولايات المتحدة ستضحي بالنظام السعودي، لأسباب عدة منها:

1 ـ إن النظام السعودي ليس بمنأى عن رياح التغيير الحاصلة في المنطقة، بسبب الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحاصل في بنية المجتمع السعودي.

2 ـ لا يمكن للولايات المتحدة أن تتحمل إلى ما لانهاية عبء النظام والحرج الذي يسببه.

3 ـ تدرك الولايات المتحدة جيداً أنّ النظام السعودي، يحاول أنّ يدفع موضوع مساءلته عن أوضاع الحرية والديمقراطية داخل السعودية، عن طريق إشعال الأوضاع في مناطق أخرى.

4 ـ لا يمكن للولايات المتحدة أنّ تتناسى اشتراك السعوديين (19) من (27) ممن شاركوا بهجمات 11 سبتمبر، لا سيّما وأن الداعمين لهم من العائلة المالكة.

والولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل قد وضعتا استراتيجية تدمير سوريا عبر الأطراف العربية المسماة بالمعتدلة، وعلى رأسها السعودية وقطر، فيما تتولى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بتأمين الغطاء الدولي، ولم يعد خافياً التدخل الأميركي والبريطاني والفرنسي في دعم المعارضة السورية والمجموعات المسلحة بما فيها المتطرفة، ويشير مركز ستانفورد الأميركي للأبحاث الاستخبارية، من أنّ الولايات المتحدة تضطلع بمهمة تسليح المعارضة السورية بأسلحة متطورة، ولا سيّما قذائف ومنصات إطلاق صواريخ ضد الدبابات.

ويشير المركز في تقرير نشره على موقعه في شبكة المعلومات

الدولية، إنّ (من المستحيل تصديق المزاعم بأنّ الولايات المتحدة لم تُرسل ضباط استخبارات أميركيين إلى داخل سوريا)، للإشراف على عمليات الإرهاب هناك، مؤكداً أنّ (إرسال الأسلحة للمتمردين يستوجب وجوداً استخبارياً على الأرض لنجاح ذلك)، كما أشار تقرير ستانفورد إلى البعد الإسرائيلي في تسليح المعارضة السورية، وإعلان واشنطن ذلك، بأنه جاء في أعقاب زيارة سرية لواشنطن، قام بها رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أفيف كوخافي خلال شهر آذار 2012.

فقد صحيفة (روسيسكايا غازيتا) الروسية، أكدت أن المسلحين الذين يواجهون السلطات السورية تلقوا تدريبات في تركيا وليبيا ولبنان على أيدي متخصصين في حرب العصابات، مشيرةً إلى دخول كوسوفو على الخط أيضاً.

من جهته أقر وزير خارجية إقليم كوسوفو (أنور خوجا)، بأن هناك فعلاً اتصالات بين قادةُ المجموعات المسلحة وبريشتينا، وأضاف أن كوسوفو لم تعمل على تدريب المرتزقة، لكن إدارة الإعلام في وزارة الخارجية الروسية، أصدرت بياناً تضمن معلومات مؤكدة، تدحض ما صرح به خوجا جملة وتفصيلاً ، والحديث هنا ليس فقط حول تبادل الخبرات في تنظيم الحركات الانفصالية، بل حول إعداد مقاتلين على أراضي كوسوفو وإرسالهم إلى سوريا.

وأوضح موقع (ديبكا) في تقرير له، أن قطر قد نقلت فعلاً المقاتلين من ليبيا والعراق إلى مدينة أنطاكيا التركية الواقعة في جنوب البلاد بالقرب من (لواء الاسكندرونة). وقد قام مسؤولون في وسائل الاتصالات والإعلام القطرية، بتأسيس شبكة اتصالات بين المعسكر

الذي يتواجد فيه المرتزقة السوريون وبين القاعدة، التي يتواجد فيها المتطرفون العراقيون، من أجل تنسيق عمليات تلك المجموعات الإرهابية، التي لا تعتبر أكثر من مجرد أداة بيد الناتو، وعلى رأسها ما يسمى (جيش سورية الحر).

وقد كشف تقرير استخباراتي أعدته دائرة الشرق الأوسط التابع لجهاز استخبارات دولة أوروبية، أن هناك قواعد أنشئت منذ أكثر من عام في قطر والسعودية وتركيا لتدريب مرتزقة من بلدان إسلامية وعربية، وإدخالهم إلى الأراضي السورية، وهؤلاء المرتزقة يتدربون على أيدي عسكريين من إسرائيل والولايات المتحدة وتركيا، ويتلقون رواتب عالية لتنفيذ مخططات عدوانية ضد الشعب السوري، فالدوحة والرياض تقومان بتمويل شراء الأسلحة التي تصل من مخازن أميركية وتركية وإسرائيلية، في حين أقامت تركيا على أراضيها محطات اتصال ومراكز تجنيد وقواعد تدريب للمرتزقة.

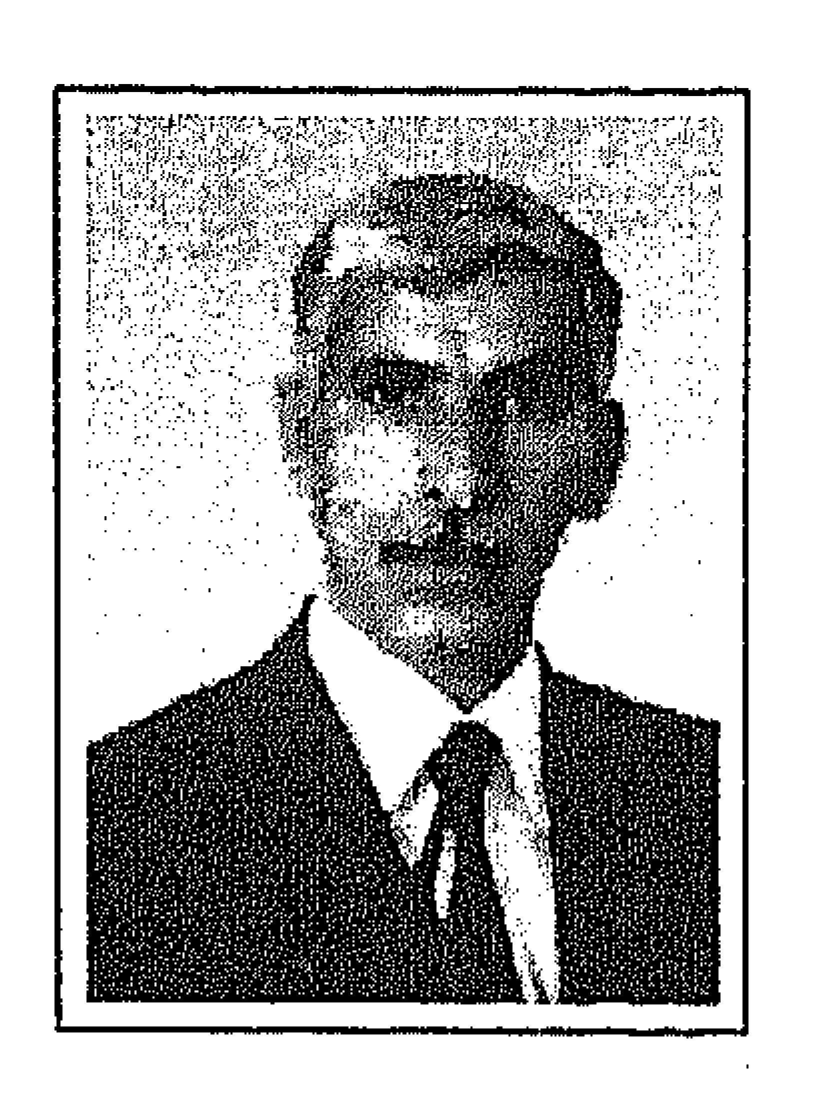
كما أن تواجد شركة بلاك ووتر في الامارات وفتحها لفرع في الاردن، يأتي في اطار تنسيق الجهود وتكاملها، فتتولى هذه الشركة تدريب المقاتلين قبل توجههم إلى سوريا، كما تضطلع بمهمة التنسيق والأعمال لإدخال الاسلحة عبر جميع المنافذ المتاحة سواء من الاردن أو تركيا أو لبنان.

مصادر الفصل الثاني عشر

1 ـ حميد عبدالله، برنامج شهادات للتاريخ ـ قناة الاتجاه الفضائية.

2 ـ نقلاً عن نيويورك تايمز، صحيفة روسيسكايا غازيتا، قاعدة طرطوس غير قابلة للمساومة، 22 ـ 6 ـ 2012.

فهرس



الأستاذ الدكتور
عبد علي كاظم المعموري

- دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة بغداد .
- عمل في جامعات بابل وكربلاء والقادسية والنهرين.
- استشاري للعديد من المجلات العلمية العراقية والعربية.
- نشر أكثر من (50) بحثاً علمياً داخل العراق وخارجه.
- أشرف على أكثر من (40) رسالة ماجستير ودكتوراه.
- رئيس تحرير مجلة حمورابي للدراسات.
- مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- عضو الهيئة التنفيذية للتجمع العربي ـ الاسلامي لدعم خيار المقاومة.

من مؤلفاته:

1 ـ تاريخ الأفكار الاقتصادية.
2 ـ مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق.
3 ـ المحنة الاقتصادية في العراق.
4 ـ إنهيار الامبراطورية الأميركية في العراق.
5 ـ الطوفان القادم: توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي.
6 ـ النفط والاحتلال في العراق .
7 ـ الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق.

المؤلفات القادمة:

1 ـ مبادىء الاقتصاد السياسي.
2 ـ فلسفة الإصلاح السياسي والاقتصادي عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام).

عولمة القتل

الحضارة الأميركية الجديدة

وفكرة القتل والإبادة بكل أنواعها من الجسدية إلى الثقافية، عنواناً لثقافة العلو الأوربي ـ الأميركي المتمحورة حول دونية الشعوب الأخرى، لذلك ذهبوا إلى الافتتان بأساليب قتل وتدمير الشعوب والمجتمعات التي تقع تحت سطوتهم، حتى بات احتلال الأرض والسادية في القتل ليست هي كل شيء، بل الهدف أحداث (المحرقة الأخيرة للوجود) ـ سحق الثقافة والتاريخ والتراث ـ لأيِّ شعب تقع سطوتهم عليه.

والمرتزقة شكل من أشكال المجرمين الذين ساندوا تاريخياً عمليات الإبادة البشرية في مواقع عديدة من الأرض، والاستعانة بهم في الحروب الحديثة، بعد استطالة الأستخدام الهمجي الممنهج للقوة، وأسلوب يستهدف التهرب من المسؤولية القانونية والمواثيق وحصانات من الملاحقة للجيوش النظامية.



ISBN 978-614-426-108-8
9 786144 261088



www.hrcsiraq.com | hrcss2006@yahoo.com